SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES

العدد ١٠٨

مجلة أسبوعية تحليلية

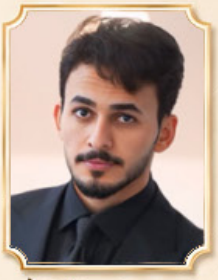
حسين حميد العوفي
باحث وكاتب في الشأن السياسي

د. صادق طعمة البهادلي
أستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد

د. صفاء الشمري
دكتوراه فلسفة في القانون

ناجي الغزي
باحث سياسي واقتصادي

هيثم اياد إبراهيم
أكاديمي عراقي وأستاذ في الجامعة

مازن صاحب الشمري
صحفي عراقي وباحث سياسي

حمزة فارس خليل
كاتب و باحث و محلل سياسي

رياض الفرطوسي
صحفي وإعلامي عراقي

محمد فخري المولى
مدير مؤسسة العراق بين الجيلين

عمر الناصر
كاتب و باحث و محلل سياسي

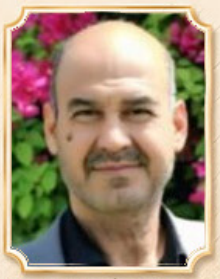
عبدالرزاق فرحان البهادلي
كاتب وباحث بالشان السياسي

حيدر حسين سويري
بكالوريوس الرياضيات

رائد سالم الهاشمي
سفير السلام العالمي

علي ارباط البغلاني
استاذ في قسم إدارة المشاريع النفطية

ازهر الشدود الطائي
عميد متقاعد في الجيش العراقي

هيثم اياد إبراهيم	الاثار الصحية والتعليمية للتراجع البيئي العراقي
ناجي الغزي	كيف يُنقذ ترامب اقتصاد إيران المنهاروالماذا؟
د. صفاء الشمري	الدولار عاد لكن الثقة لم تعد: كيف فضحت القائمة الرمادية وقرار الفيدرالي حقيقة الإصلاح المالي في العراق؟
د. صادق طعمة البهادلي	صراع النفط والتنمية والديمقراطية والفساد في العراق
عمر الناصر	حكومة اقليم انجازات بنكهة التحديات!؟
محمد فخري المولى	طريق الازدهار العراقي افضل من افتح يا مضيق اغلق يا مضيق
رياض الفرطوسي	صباح الخياط الرجل الذي اخترق عائلة صدام بأكملها (الحلقة الثانية)
حمزة فارس خليل	مستقبل النفط: بين قارب النجاة النرويجي وفخ الاعتماد
مازن صاحب الشمري	صولة الزيدي ماذا بعدها؟
ازهر الشدود الطائي	مكافحة الفساد مسؤولية جماعية لا تقع على رئيس الوزراء وحده
علي ارباط البغلاني	الفشل في إعادة هيكلة الصناعة النفطية في العراق الأسباب والمعالجات
رائد سالم الهاشمي	هل سينجح علي الزيدي في هدم قلاع الفساد ؟
حيدر حسين سويري	دماء الشهداء لعنة تلاحق الطغاة
عبدالرزاق فرحان البهادلي	دبلوماسية المحافظات نوخشة ناصح وبداية عراق التعاون

الآثار الصحية والتعليمية للتراجع البيئي العراقي

د. هيثم إياد إبراهيم

التراجع البيئي لا يؤثر في الهواء والماء والتربة فقط، بل يضرب صحة الإنسان ومستقبل التعليم والموارد البشرية

واقع بيئي متراجع

- العراق ضمن خامس أكثر الدول هشاشة في مواجهة التغيرات المناخية
- موقع جغرافي حساس، اعتماد كبير على الوقود الأحفوري
- نمو سكاني متسارع مقابل موارد اقتصادية ثابتة

مساحات ملوثة في ذي قار

ناجية الفهود	14 كم²
ناجية أور	35 كم²
سوق الشيوخ	30 كم²

مساحات ملوثة بمختلف الملوثات الغازية والصلبة والمائية تؤثر على صحة السكان وتزيد من المخاطر البيئية

أولاً: الآثار الصحية

السرطان في العراق (2024)

46,390
إجمالي الإصابات

بغداد	11,642
البصرة	3,558
بقية المحافظات	31,190

الوفيات بسبب السرطان	نسبة الإصابة
58 لكل 100,000 من المصابين	180.8 لكل 100,000 نسمة

أبرز الأمراض والنتائج

- ارتفاع سرطان الثدي بين الفتيات (10–12 سنة)
- زيادة حالات العقم بين الرجال والنساء
- كثرة الولادات الميتة والمشوهة
- ارتفاع أمراض القلب وحالات الاختناق

تلوث الهواء وآثاره الخطيرة

- ملوثات إشعاعية نتيجة حربي 1991 و2003
- عواصف ترابية وتلوث مستمر
- احتراق الغاز المصاحب في حقول النفط

ثانياً: الآثار التعليمية

- ارتفاع الرسوب في 2020/2021 بسبب تلوث الهواء بكورونا وكثرة العطل
- انخفاض نسبي في 2022/2022 مع تحسن التعليم الإلكتروني

نسبة الرسوب في واسط

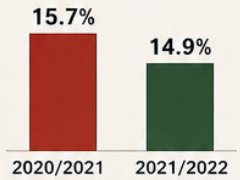

ما هو الفاقد التعليمي؟

الفجوة بين ما هو مخطط تقديمه للطلبة من مادة علمية خلال العام الدراسي وبين ما يحصل عليه الطلبة فعلياً في الواقع

جائحة كورونا واتساع الفاقد التعليمي

255 يوماً
إغلاق كلياً للمؤسسات التعليمية

- تضاعف أثر الفاقد في المؤسسات التعليمية المختبرية
- تعلم غير منتظم وضعف تراكم المهارات الأساسية

فقد التلميذ والطالب 59% من قدراتهم التعليمية
نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والبيئي خلال العقود الأخيرة

ثالثاً: أثر التراجع البيئي على الموارد البشرية

أثر مباشر على التنمية

- انخفاض الإنتاجية
- ضعف القدرة على المنافسة في سوق العمل

ضعف التعليم

- اتساع الفجوة التعليمية
- ضعف المهارات وزيادة التسرب

تراجع الصحة العامة

- زيادة الأمراض المزمنة والسرطان
- ارتفاع كلفة العلاج والضغوط علي الأسر

تراجع البيئة يعني تراجع الإنسان، وتراجع الإنسان يعني تراجع مستقبل الوطن

ماذا نحتاج؟

- **سياسة بيئية وصحية متكاملة**
  رصد – معالجة – وقاية – حماية
- **تطبيق القانون والرقابة البيئية**
  ومحاسبة الملوثين بصرامة
- **استقرار التعليم وتطويره**
  الحد من العطل – دعم التعلم – تقليل الفجوة
- **مشاركة مجتمعية واعية**
  الوعي البيئي يبدأ من الأسرة والمدرسة

حماية البيئة ليست ترفاً.. بل شرط لحماية الإنسان وبناء مستقبل العراق

الاثار الصحية والتعليمية للتراجع البيئي العراقي

هيثم اياد إبراهيم

التراجع البيئي العراقي وآثاره المركبة

يشهد العراق منذ عقود تراجعاً بيئياً متسارعاً، انعكس على صحة الإنسان واستقرار المجتمع. وتشير تقارير متعددة إلى أن العراق من الدول الأكثر هشاشة في مواجهة آثار التغير المناخي، بسبب محدودية الإمكانات، وضعف البنى التحتية، وتراجع القدرة المؤسسية على إدارة الأزمات البيئية. ولا تقتصر نتائج هذا التراجع على ارتفاع درجات الحرارة أو زيادة العواصف الترابية وشح المياه، بل تمتد إلى مجالات أكثر خطورة، في مقدمتها الصحة العامة والتعليم. فالتلوث البيئي يرفع معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة والخطيرة، بينما تؤدي الظواهر المناخية والأوبئة إلى تعطيل الدراسة واتساع فجوة الفاقد التعليمي. ومن ثم، لا يمكن التعامل مع الأزمة البيئية بوصفها مشكلة طبيعية عابرة، بل ينبغي النظر إليها باعتبارها أزمة وطنية مركبة تهدد حاضر الإنسان العراقي ومستقبله.

الأثر الصحي للتراجع البيئي

يُعد الأثر الصحي من أخطر نتائج التدهور البيئي في العراق، إذ ظهرت خلال العقود الأخيرة أنماط مرضية لم تكن مألوفة بهذه الكثافة في المجتمع العراقي. ويرتبط جانب من هذه الظواهر بتلوث الهواء والتربة والمياه، فضلاً عن بقايا الملوثات الإشعاعية التي خلّفتها الحروب، ولا سيما حرب عام ١٩٩١ وحرب عام ٢٠٠٣، حين استُخدمت أسلحة تركت آثاراً طويلة الأمد في بعض المناطق. ومع ذلك، لا يمكن حصر أسباب التدهور الصحي في الحروب وحدها، فهناك عوامل أخرى متداخلة، منها الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري، وحرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط، وزيادة الانبعاثات الصناعية، وضعف معالجة النفايات، وتلوث مصادر المياه، فضلاً عن النمو السكاني المتسارع مقابل محدودية الموارد والخدمات. وقد انعكست هذه العوامل في ارتفاع حالات الولادات الميتة أو المصحوبة بتشوهات خلقية، وزيادة الإصابة بالأمراض السرطانية في أعمار مبكرة، فضلاً عن ارتفاع نسب العقم لدى الرجال والنساء. كما باتت أمراض الجهاز التنفسي والحساسية والاختناق أكثر حضوراً، خصوصاً في مواسم الغبار والعواصف الترابية.

ذي قار نموذجاً للمناطق الملوثة

تكشف محافظة ذي قار جانباً من حجم المشكلة البيئية في العراق. ففي ناحية الفهود تبلغ المساحة الملوثة بمختلف أنواع الملوثات الغازية والصلبة والمائية نحو ١٤ كيلومتراً مربعاً، بينما تصل في ناحية أور إلى ٣٥ كيلومتراً مربعاً، وفي سوق الشيوخ إلى ٣٠ كيلومتراً مربعاً. ولا تمثل هذه الأرقام مجرد مساحات جغرافية معزولة، بل تعني أن آلاف السكان يعيشون داخل بيئة ضاغطة صحياً ونفسياً واقتصادياً. فالهواء الملوث يزيد احتمالات الإصابة بالأمراض التنفسية والقلبية، والتربة المتضررة تهدد الزراعة وسلامة الغذاء، والمياه غير الآمنة ترفع مخاطر الأمراض المعدية والتسممات. لذلك، لا ينبغي أن يقتصر التعامل مع هذه المناطق على حملات إعلامية أو إجراءات مؤقتة، بل يتطلب الأمر سياسة وطنية تبدأ بتحديد مصادر التلوث ورسم خرائط للمناطق المتضررة، ثم تنفيذ برامج للمعالجة والتطهير، ومراقبة الهواء والمياه والتربة دورياً، وإنشاء نظام وقائي يحد من تعرض السكان للمخاطر.

السرطان وتلوث الهواء

بلغ مجموع الإصابات المسجلة بمرض السرطان في العراق خلال عام ٢٠٢٤ نحو ٤٦,٣٩٠ حالة. وسجلت محافظة بغداد ١١,٦٤٢ حالة، بينما سجلت محافظة البصرة ٣,٥٥٨ حالة، لتأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الإصابات. ويرتبط الوضع في البصرة بتلوث الهواء الناتج عن حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط من حقول المحافظة، إضافة إلى التلوث الصناعي وضعف الخدمات البيئية. أما بغداد، فقد سجلت في عام ٢٠٢٣ نحو ١١,٠٧١ حالة، ما يعني زيادة تقارب ٦٠٠ حالة خلال عام واحد. وتشير بيانات وزارة الصحة العراقية إلى أن معدل الإصابة بالسرطان بلغ ١٨٠,٨ إصابة لكل مئة ألف نسمة، بعد أن كان ٣١,٥ إصابة لكل مئة ألف نسمة عام ١٩٧٦. كما يبلغ معدل الوفيات بسبب السرطان نحو ٥٨ حالة وفاة لكل مئة ألف نسمة. وتعكس هذه المؤشرات اتساع العبء الصحي، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز الوقاية والكشف المبكر، وتطوير مراكز العلاج، وربط السياسات الصحية بالسياسات البيئية.

أمراض القلب والاختناق

لا تقتصر آثار التلوث على الأمراض السرطانية، بل تشمل أمراض القلب والجهاز التنفسي وحالات الاختناق، ولا سيما خلال العواصف الترابية الكثيفة. وقد أجرى المركز العراقي لأمراض القلب التابع لدائرة مدينة الطب ٣٢٠ عملية جراحية خلال شهر حزيران عام ٢٠٢٢، فيما بلغ عدد مراجعي العيادة الاستشارية ١,٧٢٠ مراجعاً خلال الفترة نفسها. وتوضح هذه الأرقام حجم الضغط الواقع على المؤسسات الصحية نتيجة تداخل التلوث والغبار وتردي نوعية الهواء وأنماط الحياة غير الصحية وضعف الوقاية. فالأزمة البيئية لا تنتج مرضاً واحداً، بل تفتح المجال أمام سلسلة من الأمراض التي تصيب القلب والرئتين والمناعة والصحة العامة. وقد لفتت مستويات التلوث في العراق اهتمام مؤسسات إعلامية دولية، حتى إن هيئة الإذاعة البريطانية أنتجت فيلماً وثائقياً بعنوان «تحت سماء مسمومة»، تناول معاناة سكان البصرة من التلوث والانبعاثات المرتبطة بالنشاط النفطي.

الأثر التعليمي للتراجع البيئي

يتمثل الأثر الثاني المهم للتراجع البيئي في اتساع الفاقد التعليمي، وهو الفجوة بين المادة العلمية المخطط لتقديمها للطلبة خلال العام الدراسي، وبين ما يتلقونه فعلياً. وقد ساهمت العواصف الترابية والأمطار الفيضية وارتفاع درجات الحرارة والأوبئة في زيادة أيام التعطيل الاستثنائي للمدارس والجامعات. ومع تكرار الإغلاق، لا يخسر الطالب يوماً دراسياً فحسب، بل تتراكم لديه فجوات معرفية ومهارية يصعب تعويضها. كما يتأثر أداء المعلمين، وتضطرب الخطط الدراسية، وتزداد الضغوط على الأسر والمؤسسات التعليمية. وهكذا يتحول التدهور البيئي إلى عامل مباشر في إضعاف جودة التعليم. جائحة كورونا والفاقد التعليمي اتسعت فجوة الفاقد التعليمي بصورة استثنائية خلال جائحة كورونا، إذ بلغ مجموع أيام الإغلاق الكامل للمؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها ٢٥٥ يوماً. وكان الأثر أشد في التخصصات المختبرية والتطبيقية التي تعتمد على الحضور العملي والتجارب المباشرة، ولا يمكن تعويضها عبر التعليم الإلكتروني. وبسبب تراكم الاضطرابات السياسية والاجتماعية والبيئية خلال العقود الأخيرة، تشير بعض التقديرات إلى أن التلميذ والطالب العراقيان فقدا نحو ٥٩٪ من قدراتهما التعليمية. وهذا مؤشر خطير، لأنه لا يتعلق بعام دراسي واحد، بل بمسار طويل من الانقطاع والضعف والتفاوت في فرص التعلم. وفي محافظة واسط، بلغت نسبة رسوب تلاميذ المرحلة الابتدائية في العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ نحو ١٥,٧٪، ثم انخفضت في العام التالي إلى ١٤,٩٪ مع تحسن استخدام وسائل التعليم الإلكتروني. ويبين ذلك أن الاضطراب البيئي والصحي لا يؤدي إلى زيادة الرسوب فقط، بل يضعف اكتساب المهارات الأساسية، ويرفع احتمالات التسرب، ويعمق الفوارق بين الطلبة.

البيئة ومستقبل الموارد البشرية

يتضح مما سبق أن تراجع الواقع البيئي العراقي ألحق أضراراً مباشرة بالصحة والتعليم، ومن ثم بالموارد البشرية الوطنية. فعندما تتدهور الصحة العامة، ترتفع كلفة العلاج، وينخفض الإنتاج، وتزداد الأعباء على الأسر والمؤسسات. وعندما يتراجع التعليم، تتسع فجوة المهارات، وتضعف قدرة الأجيال الجديدة على دخول سوق العمل والمساهمة في التنمية. لذلك، فإن حماية البيئة ليست قضية تجميلية أو هامشية، بل شرط أساسي لحماية الإنسان وصون الصحة العامة وضمان انتظام التعليم. ويتطلب ذلك استراتيجية وطنية تجمع بين الرقابة البيئية، وتحسين الخدمات الصحية، وتطوير البنية التحتية التعليمية، والاستعداد للكوارث المناخية، وتعزيز الوعي المجتمعي. إن مستقبل العراق لا ينفصل عن جودة بيئته. وكل تأخير في معالجة التلوث وشح المياه والعواصف الترابية والانبعاثات سيؤدي إلى خسائر أكبر في صحة المواطنين وتعليمهم وقدرتهم على الإنتاج. ومن هنا، تصبح حماية البيئة استثماراً مباشراً في الإنسان العراقي وفي قدرة الدولة على بناء مستقبل أكثر استقراراً وأمناً.

كيف يُنقذ ترامب اقتصاد إيران المنهار.. ولماذا؟

من سياسة "الضغط الأقصى" إلى سياسة "الاحتواء الاقتصادي"

صفقة القرن أم إعادة هندسة المنطقة؟

ناجي الغزي

مفارقة السياسة والمصالح

من خصم يفرض أقسى العقوبات إلى من قد يقدم أكبر حزمة حوافز اقتصادية لإنقاذ الاقتصاد الإيراني المتأزم. السياسة لا تعرف عداوات أبدية، بل مصالح تتحرك وفق ميزان القوة والكلفة والعائد.

لماذا يفعل ترامب ذلك؟

1. إنهاء الملف النووي بأقل كلفة عسكرية
2. إعادة فتح أسواق الطاقة العالمية واستقرار أسعار النفط
3. إعادة إيران إلى المنظومة المالية التي يقودها الدولار
4. حرمان الصين من توسيع نفوذها المالي عبر استخدام اليوان في تجارة النفط
5. استعادة ثقة العالم بالنظام المالي الأمريكي بعد البحث عن بدائل للدولار

الحوافز الاقتصادية ليست تنازلاً مجانياً، بل أداة تفاوضية لإعادة ايران إلى إطار تتحكم واشنطن بقواعده.

الحوافز الاقتصادية غير المسبوقة التي تعرضها أمريكا على إيران

1. النفط بداية التحول

- تخفيف القيود على صادرات النفط
- إعادة إيران إلى السوق العالمية كمنتج طبيعي
- البيع بالدولار يعيدها إلى قلب النظام المالي العالمي
- النفط بوابة إلى الدولار والبنوك والتأمين والشحن

2. الأموال المجمدة وضخ السيولة الهائلة

- الإفراج التدريجي عن عشرات المليارات من الدولارات
- توفير سيولة لإعادة تنشيط الاقتصاد واستقرار العملة
- تمويل الاستيراد وتقليل التضخم
- أموال إيرانية مجمدة وليست مساعدات

3. الاستثمارات أخطر من رفع العقوبات

- فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية
- إعادة بناء القطاعات الصناعية والطاقة والنقل
- تحول هيكلي يعيد تحديث الاقتصاد الإيراني.

4. التجارة والانفتاح المالي

- إعادة الربط بالنظام المالي العالمي
- استئناف التحويلات البنكية والتأمين والشحن الدولي
- دمج إيران في الاقتصاد العالمي بشروط واشنطن

5. صندوق استثماري ضخم ومستقبل واعد

- إنشاء صندوق استثماري كبير لتطوير البنية التحتية
- فرص نمو في قطاعات الطاقة والصناعة والتكنولوجيا.
- خلق مصالح اقتصادية مرتبطة بالاستقرار والاستمرار في الاتفاقات

هل تغيرت أمريكا؟

- أمريكا لم تتغير، بل تغيرت أدواتها.
- من سياسة العقوبات المفتوحة إلى سياسة الحوافز المشروطة
- الهدف واحد: حماية المصالح الاستراتيجية واستمرار النفوذ الأمريكي وهيمنة الدولار

إنفاذ اقتصاد إيران لن يكون خروجاً عن منطق القوة الأمريكية، بل وجهاً آخر له.

إيران من اقتصاد محاصر إلى اقتصاد واعد؟

- رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم
- ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي.
- سوق داخلية تتجاوز 90 مليون نسمة
- موقع جغرافي يربط أسيا بالشرق الأوسط وأوروبا
- إذا فُتحت هذه الحوافز، قد تتحول إيران إلى قوة اقتصادية إقليمية مؤثرة.

الدولار اللاعب الحقيقي

- الإفراط في العقوبات دفع الدول إلى البحث عن بدائل للدولار.
- روسيا والصين وإيران بنت شبكات مالية موازية
- السماح لإيران بالعودة إلى التعامل بالدولار لحماية هيمنة العملة الأمريكية.

العقوبات قد تدفع الخصوم إلى بناء نظام بديل، وإدخال الخصم في النظام أكثر فاعلية من إبقائه خارجه.

الخلاصة: صفقة تعيد رسم المشهد الإقليمي والاقتصادي

> واشنطن قد تكتشف أن إدخال الخصم في النظام أحياناً أكثر فاعلية من تركه خارجه يبحث عن بدائل، وأن الاقتصاد قد يحقق ما لم تحققه العقوبات وحدها.

كيف يُنقذ ترامب اقتصاد إيران المنهاروالماذا؟

ناجي الغزي

مفارقة السياسة والمصالح

في السياسة لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات أبدية، بل مصالح تتحرك وفق موازين القوة والكلفة والعائد. ومن هذا المنطلق، فإن أكثر المشاهد إثارة في الشرق الأوسط لا يتمثل فقط في المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، بل في ما يمكن أن يأتي بعدها من تفاهمات تبدو متناقضة مع طبيعة الصراع بين الطرفين. فإذا صحّت المؤشرات المتداولة بشأن حوافز اقتصادية غير مسبوقة قد تعرضها واشنطن على طهران، فإن العالم سيكون أمام مفارقة سياسية بارزة. إذ قد يتحول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي بنى خطابه على سياسة «الضغوط القصوى»، إلى الرجل الذي يفتح الباب أمام تخفيف الأزمة الاقتصادية الإيرانية، وربما إنقاذ قطاعات واسعة من اقتصادها المتعثر. يبدو هذا التحول متناقضاً، لكنه يعكس براغماتية السياسة الأمريكية أكثر مما يدل على تبدل جذري في المواقف. فالولايات المتحدة لا تتحرك بمنطق العاطفة، بل بمنطق إدارة الكلفة، وضبط الخصوم، وحماية النظام المالي العالمي الذي تتصدره. من سياسة الخنق إلى الاحتواء الاقتصادي تعرضت إيران لعقوبات اقتصادية قاسية طوال العقود الأربعة الماضية، وكان الهدف الأمريكي إنهاك اقتصادها من خلال العقوبات المالية والنفطية، وتجفيف مصادر التمويل، وتقييد التجارة، وعزل طهران عن النظام المصرفي العالمي. وقد نجحت هذه السياسة في إضعاف الاقتصاد الإيراني، وخفض قيمة العملة، وزيادة التضخم. لكنها لم تنجح بالقدر نفسه في تغيير سلوك النظام أو دفعه إلى التخلي عن أوراقه الإقليمية والنووية. من هنا، يبدو أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي قد ينتقل من مرحلة «الخنق» إلى مرحلة «الاحتواء الاقتصادي». وتقوم هذه المقاربة على تقديم حوافز مالية وتجارية مقابل تغييرات سياسية وأمنية طويلة الأمد. وبذلك، لا تكون إدارة ترامب بصدد إنقاذ إيران حباً بها، بل إعادة إدخالها في منظومة يمكن مراقبتها والتأثير في خياراتها.

النفط بوابة التحول

أولى المكاسب المحتملة لإيران تتمثل في تخفيف القيود المفروضة على صادراتها النفطية. وهذا لا يعني مجرد زيادة الصادرات، بل إعادة إيران إلى السوق العالمية بصفتها منتجاً طبيعياً، بعد سنوات من الاعتماد على أساطيل الظل، والخصومات السعرية، وعمليات البيع المعقدة، والتعامل بعملات بديلة. والأهم أن بيع النفط عبر القنوات الرسمية يعيد إيران تدريجياً إلى قلب النظام المالي العالمي. فالنفط هنا ليس مجرد سلعة، بل بوابة إلى الدولار، والبنوك، وشركات التأمين، وخدمات الشحن، وشبكات التسوية المالية التي تسيطر عليها واشنطن وحلفاؤها. لذلك، فإن أي تخفيف للقيود المفروضة على النفط الإيراني قد يشكل بداية إعادة تموضع اقتصادي وسياسي واسع، ويمنح طهران موارد تساعدها على معالجة اختلالاتها الداخلية، من دون أن يعني ذلك تحررها الكامل من الضغط الأمريكي.

الأموال المجمدة وضخ السيولة

تمثل الأموال الإيرانية المجمدة في الخارج أحد أكثر الملفات المالية تعقيداً بالنسبة إلى طهران. فالإفراج التدريجي عن جزء منها قد يؤدي إلى ضخ عشرات المليارات من الدولارات في الاقتصاد، ويوفر سيولة تساعد على تمويل الاستيراد، ودعم العملة، وتسديد الالتزامات، وتقليل الضغوط التضخمية. وهذه الأموال ليست مساعدات أمريكية، بل أصول إيرانية جرى تقييدها بفعل العقوبات. وهذا يجعل الإفراج عنها أقل كلفة سياسياً على واشنطن، لأنها تستطيع تقديم الخطوة بوصفها جزءاً من تسوية مشروطة، لا منحة مجانية لطهران. وسيظل تأثير هذه الأموال مرتبطاً بقدرة المؤسسات على توجيهها نحو الإنتاج والاستثمار، بدلاً من تمويل إنفاق غير مستدام.

الاستثمارات أخطر من رفع العقوبات

إذا كان رفع بعض العقوبات يعيد التجارة، فإن الاستثمارات الأجنبية قادرة على إعادة بناء أجزاء من الاقتصاد المنهك. فالاقتصاد الإيراني لا يعاني من نقص السيولة فحسب، بل من عزلة طويلة حرمت قطاعات الطاقة والصناعة والنقل والبنية التحتية من رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة. وأي انفتاح حقيقي على الاستثمار الدولي سيعني تحولاً هيكلياً، لا مجرد تحسن مالي مؤقت. ولهذا، فإن الحديث عن إنشاء صندوق استثماري كبير أو فتح الباب أمام الشركات العالمية يحمل دلالة تتجاوز القيمة المالية المباشرة. فهذا الانفتاح يعيد دمج إيران في الاقتصاد العالمي، ويمنح قطاعاتها الإنتاجية فرصة للتحديث، كما يخلق مصالح داخلية مرتبطةبالاستقرار واستمرار الاتفاقات.

لماذا قد يفعل ترامب ذلك؟

يبدو السؤال منطقياً كيف يمكن للرجل الذي فرض أقسى العقوبات على إيران أن يصبح صاحب أوسع حزمة حوافز اقتصادية لها؟ تكمن الإجابة في أن ترامب لا يتعامل مع الملف الإيراني باعتباره قضية أيديولوجية ثابتة، بل ورقة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي والاقتصادي. ويمكن قراءة خمسة أهداف استراتيجية خلف هذا التحول المحتمل: إنهاء الملف النووي بأقل كلفة عسكرية، والمساهمة في استقرار أسواق الطاقة، وإعادة إيران إلى المنظومة المالية المرتبطة بالدولار، والحد من توسع النفوذ الصيني عبر استخدام اليوان في تجارة الطاقة، واستعادة الثقة بالنظام المالي الأمريكي بعد أن دفعت العقوبات دولاً عدة إلى البحث عن بدائل. وبهذا المعنى، لا تبدو الحوافز الاقتصادية تنازلاً مجانياً، بل أداة تفاوضية لإعادة إيران إلى إطار تتحكم واشنطن بجزء كبير من قواعده.

الدولار هو اللاعب الحقيقي

ربما لا يكون النفط هو البطل الحقيقي في هذه القصة، بل الدولار. فقد أدركت الولايات المتحدة أن الإفراط في استخدام العقوبات دفع روسيا والصين وإيران إلى بناء شبكات مالية موازية، وتوسيع استخدام العملات المحلية، وتقليل الاعتماد على النظام المالي الأمريكي. ورغم أن العقوبات تظل سلاحاً فعالاً، فإن استخدامها المفرط قد يدفع الخصوم إلى بناء منظومات بديلة تقلل من قدرة واشنطن على التأثير. ومن هنا، قد يصبح السماح لإيران بالعودة التدريجية إلى النظام القائم جزءاً من معركة أوسع لحماية المكانة العالمية للعملة الأمريكية. بمعنى آخر، لا تمنح واشنطن إيران امتيازات مجانية، بل تحاول استعادة نفوذ قد يتآكل إذا بقيت طهران خارج المنظومة، مرتبطة بصورة أكبر بالصين وروسيا والأسواق غير الغربية.

إيران من اقتصاد محاصر إلى اقتصاد واعد؟

إذا نجحت التفاهمات المحتملة، فقد يتحول الاقتصاد الإيراني خلال سنوات من اقتصاد يعيش تحت العقوبات إلى اقتصاد يمتلك فرص نمو كبيرة. فإيران تتمتع باحتياطيات ضخمة من النفط والغاز، وسوق داخلية واسعة، وقاعدة بشرية متعلمة، وموقع جغرافي يربط آسيا بالشرق الأوسط وأوروبا. كانت هذه المقومات موجودة دائماً، لكن العقوبات وسوء الإدارة والاختلالات الداخلية منعتها من التحول إلى قوة اقتصادية متكاملة. وإذا فُتح الباب أمام تصدير النفط، والإفراج عن الأموال، وجذب الاستثمارات، واستعادة القنوات المالية، فقد تصبح إيران لاعباً اقتصادياً إقليمياً أكثر قدرة على المناورة.

الدولار عاد لكن الثقة لم تعد!

كيف فضحت القائمة الرمادية وقرار الفيدرالي حقيقة الإصلاح المالي في العراق؟

د. صفاء الشمري

عودة مشروطة.. لا طبيعية

- قرار الفيدرالي الأمريكي لم يمنح ثقة مطلقة
- العودة مرتبطة بفترة اختبار وتعهدات عراقية جديدة
- التركيز على منع تهريب الدولار وتعزيز الرقابة على التحويلات
- استمرار الشروط يعني أن المخاطر ما زالت قائمة

النجف وكربلاء.. أدوار محورية

النجف الأشرف

- مركز الحوزة العلمية ومرجعيات الدين
- استقبال الوفود والمشركين
- مجالس التأبين والبيانات الدينية
- تعزيز التواصل الروحي والثقافي

كربلاء المقدسة

رمزية الإمام الحسين (عليه السلام) والثبات والتضحية

- محور المجالس العزائية والمواكب
- ارتباط الحدث بقيم عاشوراء الخالدة
- وجهة رئيسة للزائرين من كل العالم

القائمة الرمادية.. مؤشر على عدم اكتمال الإصلاح

- الثقة الدولية تُبنى بالنتائج، لا بعدد التعليمات واللجان
- خطة العمل متواصلة لكنها لم تبلغ مرحلة الإنهاء
- عدم رفع القيود يعني أن النتائج لم تقنع المجتمع الدولي بعد
- العراق ما زال على القائمة الرمادية لمجموعة FATF

مسؤوليات محورية لا يمكن التهاون بها

البنك المركزي العراقي

- سلامة النظام المصرفي
- تنظيم السياسة النقدية
- الرقابة على المصارف والتحويلات
- تعزيز الامتثال الدولي

مكتب مكافحة غسل الأموال و تمويل الأرهاب

- تحليل المعلومات المالية
- رصد الأنشطة المشبوهة
- التنسيق الوطني والدولي
- تطبيق قانون 39 لسنة 2015

أبعاد دينية واجتماعية وسياسية

- تأثير واسع في المنطقة والعالم الإسلامي
- تعزيز الروابط بين الشعوب الإسلامية
- تؤكد دور العتبات المقدسة في الوحدة والتقارب
- رسائل قوية للقيم والثبات والعدالة والتضحية

المطلوب الآن

- تقييم مؤسسي مستقل
- استعمال متطلبات FATF
- تعزيز التعاون بين جميع الأجهزة
- شفافية ونتائج قابلة للقياس

ما وراء عودة الدولار

- المشكلة ليست فقط في النقد
- اتساع الاقتصاد غير الرسمي
- ضعف الإنتاج المحلي
- ارتفاع الطلب على الدولار

الحل يتطلب إصلاحاً اقتصادياً شاملاً

المواطن هو المتضرر الأول

- ارتفاع الأسعار
- ضعف القوة الشرائية
- تراجع قيمة الدينار
- تحميل المواطن أعباء الفساد والتهريب

ما زالت مؤشرات الخلل قائمة

- فجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية
- تدقيق استثنائي على التحويلات
- مخاطر تهريب وغسل الأموال
- الاقتصاد يحتاج إلى إجراءات أعمق

المناصب الحساسة.. معيار الكفاءة والشفافية

- اختيار تنافسي وشفاف
- معايير واضحة ومعلنة
- مساءلة وتقييم دوري
- بناء الثقة داخلياً ودولياً

- لا يكفي أن يتحول موظف بعقد إلى موقع حساس
- لا مجال للمجاملات أو العلاقات أو الاختيار العشوائي
- هذه المواقع تحتاج إلى: خبرة – استقلالية – مهنية – نزاهة

عودة الدولار خطوة مطلوبة.. لكن استعادة الثقة هي الهدف الحقيقي.
الثقة لا تمنح بالشعارات، بل بالنتائج والشفافية ومحاسبة الفاسدين.

الـدولار عـاد لكـن الثقـة لم تعـد: كيـف فضحـت القائمـة الرماديـة وقـرار الفيـدرالي حقيقـة الإصلاح المالي في العـراق؟

د. صفاء الشمري

قـراءة قانونيـة في مسـؤولية البنـك المركـزي ومكتـب مكافحـة غسـل الأمـوال

لم يكـن قـرار الاحتياطـي الفيـدرالي الأمـريكي ووزارة الخزانـة الأمريكيـة باسـتثناف إرسـال شـحنات الـدولار إلى العـراق مجـرد إجـراء مصرفي لتنظيـم السـيولة، بـل حمـل دلالـة رقابيـة بشـأن مسـتوى الثقـة الدوليـة بالنظـام المالي العراقـي وفاعليـة الإصلاحـات المعلنـة خلال السـنوات الماضيـة. فالقـرار يكشـف أن الثقـة الدوليـة بالعـراق مـا تـزال مشروطـة، وأن الإجـراءات لم تتحـول إلى نتائـج كافيـة لرفـع القيـود بصـورة كاملـة. لقـد عـادت شـحنات الـدولار، لكـن ذلـك لا يعنـي أن الثقـة عـادت إلى مسـتواها الطبيعـي.

عودة مشروطة لا عودة طبيعية

لم تـأتِ عـودة شـحنات الـدولار في إطـار تعامـل مصرفي اعتيـادي، بـل ارتبطـت بـفترة اختبـار وتعهـدات عراقيـة تتصـل بمنـع تهريـب العملـة، وتشـديد الرقابـة على التحـويلات، وضمان عـدم وصـول النقـد إلى جهـات خاضعـة للعقوبـات أو غير مسـتوفية لمتطلبـات الامتثـال والشـفافية. ويعنـي ذلـك أن التقييـم الـدولي مـا يـزال يـرى مخاطـر داخـل البيئـة الماليـة العراقيـة، وأن الإجـراءات الحاليـة تحتـاج إلى إثبـات فاعليتهـا بالنتائـج، لا بالبيانـات الرسـمية وحدهـا. لذلـك تبقـى الحاجـة إلى أدلـة عمليـة على قـدرة المؤسسـات العراقيـة على ضبـط حركـة الـدولار ومراقبـة مصـادر الأمـوال ووجهاتهـا. وهنـا يبرز سـؤال مشروع: إذا كانـت السـلطات العراقيـة قـد أعلنت مـراراً نجاحها في مكافحـة تهريـب الـدولار وتطبيـق معـايير الامتثـال الدوليـة، فـلماذا بقـي العـراق خاضعـاً للاختبـار؟ ولماذا مـا تـزال قـرارات المؤسسـات الأمريكيـة والدوليـة قائمـة على الحـذر بـدلاً مـن الثقـة المسـتقرة؟

معيـار النجـاح هـو الثقـة لا كثـرة التعليمـات

تبـدأ الإجابـة مـن قاعـدة قانونيـة ومؤسسـية أساسـية، وهـي أن نجـاح أي منظومـة لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب لا يقـاس بعـدد التعليـمات، ولا بـكثـرة اللجـان والاجتماعـات، ولا بحجـم التصريحـات الإعلاميـة، وإنمـا بمـدى قدرتهـا على تحقيـق نتائـج ملموسـة تعـزز ثقـة المجتمـع المالي الـدولي. فالمعيـار الحقيقـي يتمثـل في قـدرة الدولـة على كشـف العمليـات المشـبوهة، وإحالـة الملفـات الجديـة إلى الجهـات المختصـة، ومحاسـبة المتـورطين، ومنـع المؤسسـات الماليـة مـن التحـول إلى قنـوات للتهريـب أو غسـل الأمـوال أو تمويـل الأنشـطة المحظـورة. ومـن هـذا المنطلـق، فـإن اسـتمرار العـراق في إطـار المتابعـة المشـددة لـدى مجموعـة العمـل المالي «FATF» مـؤشر مهـم على وجـود نواقـص استراتيجيـة، وعـدم اسـتكمال خطـة العمـل بالصـورة التـي تسـمح بإنهـاء الرقابـة الاسـتثنائية. ولا يعنـي ذلـك إنـكار التقـدم المتحقـق، لكنـه يعنـي أن النتائـج لم تكـن كافيـة لإزالـة أسـباب القلـق نهائيـاً، وأن الإصلاحـات تحتـاج إلى مزيـد مـن الجديـة والاسـتمرارية.

مسؤولية المنظومة الوطنية

يفـرض هـذا الواقـع مراجعـة شـاملة لأداء المنظومـة الوطنيـة المعنيـة بالقطـاع المالي والمصرفي. ويـأتي البنـك المركـزي العراقـي في مقدمتهـا، بوصفـه الجهـة المسـؤولة عـن سلامـة النظـام المصرفي، واسـتقرار السياسـة النقديـة، وتنظيـم عمـل المصـارف ومتابعـة التزامهـا بالقـوانين والتعليـمات النافـذة. كما يحتـل مكتـب مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب موقعـاً مركزيـاً، بصفتـه وحـدة المعلومـات الماليـة المنشـأة بموجـب قانـون مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب رقـم ٣٩ لسـنة ٢٠١٥. وقـد أنـاط بـه القانـون مهـام تلقـي التقاريـر والمعلومـات الماليـة وتحليلهـا، ورصـد الأنشـطة المشـبوهة، والتنسـيق مـع الجهـات الوطنيـة والدوليـة. وانطلاقـاً مـن مبـادئ الحوكمـة الرشـيدة، لا يكفـي أن تـشير هـذه المؤسسـات إلى عـدد الإجـراءات التـي اتخذتهـا، بـل يجـب أن تخضـع نتائجهـا لتقييـم واضـح: هـل تعـززت الثقـة الدوليـة؟ هـل تقلصـت القيـود؟ هـل خـرج العـراق مـن دائـرة المتابعـة المشـددة؟ وهـل انتهـت الحاجـة إلى اشتراطـات خارجيـة لإعـادة شـحنات الـدولار؟ إن الإجابـات الواقعيـة تكشـف أن التحديـات مـا تـزال قائمـة، وأن النجـاح المـؤسسي لا يثبـت بالخطـاب الإداري، بـل بالمخرجـات القابلـة للقيـاس والمراجعـة.

فجوة السعر تعكس فجوة الثقة

مـا تـزال الفجـوة بين السـعر الرسـمي للـدولار وسـعره في السـوق الموازيـة قائمـة، كما تخضـع بعـض التعـاملات والتحـويلات الماليـة العراقيـة لمسـتويات مرتفعـة مـن التدقيـق. وهـذا يـدل على أن الإصلاحـات لم تحقـق جميـع أهدافهـا، وأن بنـاء منظومـة ماليـة تحظـى بثقـة مسـتقرة مـا يـزال يتطلـب عـملاً طـويلاً. ومـن الناحيـة الاقتصاديـة، لا تكفـي إعـادة شـحنات الـدولار لمعالجـة اخـتلالات سـوق الصرف، لأن المشـكلة لا تتعلـق بحجـم النقـد الـوارد وحـده، بـل ترتبـط ببنيـة الاقتصـاد العراقـي، واتسـاع النشـاط غير الرسـمي، وضعـف الإنتـاج المـحلي، والاعـتماد الكـبير على الاسـتيراد، واسـتمرار الطلـب على الـدولار لأغـراض التجـارة والتحويـل والادخـار. ولهـذا تتطلـب معالجـة الأزمـة إصلاحـاً اقتصاديـاً وماليـاً متـكاملاً، لا حلـولاً مؤقتة تركز على ضـخ السـيولة مـن دون معالجـة مصـادر الطلـب غير المنضبـط ومنافـذ الـتسرب المالي.

المواطن هو المتضرر الأول

تحمـل المواطـن العراقـي العـبء الأكبر مـن هـذه الاخـتلالات، إذ انعكـس اضطـراب سـعر الصرف على الأسـعار، وأضعـف القـوة الشرائيـة للديـنار، وزاد الضغـوط على الأسر محـدودة الدخـل. وفي المقابـل، مـا يـزال المواطـن ينتظـر إصلاحـاً يلمسـه في حياتـه اليوميـة، لا إصلاحـاً يظهـر في التقاريـر الإداريـة فقـط. فلا يمكـن فصـل ملـف الـدولار عـن معيشـة النـاس، لأن أي خلـل في الثقـة الماليـة ينتقـل إلى السـوق، ثـم إلى الأسـعار، ثـم إلى قـدرة المواطـن على تـأمين احتياجاتـه الأساسـية.

المطلوب أكثر من إدارة الأزمة

تحتـاج المرحلـة المقبلـة إلى مـا هـو أبعـد مـن الإدارة اليوميـة للأزمـة. فهـي تسـتلزم تقييمـاً مؤسسـياً مسـتقلاً لأداء منظومـة مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، وقيـاس نتائجهـا وفـق مـؤشرات دوليـة واضحـة، واسـتكمال متطلبـات خطـة عمـل «FATF»، وتعزيـز التنسـيق بين البنـك المركـزي، ووحـدة المعلومـات الماليـة، والسـلطات القضائيـة والرقابيـة والأمنيـة. ويتطلـب ذلـك نشر بيانات دورية أكثر شـفافية بشـأن التقاريـر المشـبوهة التـي جـرى تحليلها، والملفـات التـي أُحيلت إلى القضـاء، والإجـراءات المتخـذة بحـق المؤسسـات المخالفـة، مـع مراعـاة السـرية القانونيـة اللازمـة. فالثقـة الدوليـة لا تُبنـى بتصريحـات منفـردة، وإنمـا بمنظومـة متكاملـة تعمـل وفـق قواعـد واضحـة، وتتبـادل المعلومـات بكفـاءة، وتنتـج نتائـج قابلـة للتحقـق والمحاسـبة.

القائمـة الرماديـة ليسـت تفصـيلاً إجرائيـاً

إن اسـتمرار العـراق في إطـار المتابعـة المشـددة، وربـط تدفـق الـدولار الأمـريكي بشروط وفترات اختبـار، لا يمـثلان مجـرد تفاصيل فنية أو إجرائيـة، بـل يشـكلان مؤشريـن على أن الإصلاح المالي والرقـابي لم يبلـغ غايتـه النهائية. وعندمـا يتمكـن العـراق مـن معالجـة النواقـص الاستراتيجيـة، وإنهـاء الرقابـة الاسـتثنائية، وتقليـص القيـود المفروضـة على تعاملاتـه الماليـة، عندهـا يمكـن القـول إن منظومـة مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب بـدأت تحقـق هدفهـا الحقيقـي: بنـاء الثقـة، وحمايـة الاقتصـاد، وصـون السـيادة الماليـة للدولـة.

المناصـب الحساسـة ومعيـار الكفـاءة

إن إدارة المنظومـات الماليـة والرقابيـة الحساسـة تسـتوجب أعلى معـايير الكفـاءة والـخبرة والاسـتقلالية والنزاهـة، وآليـات اختيار مؤسسـية وشـفافة للمناصب القيادية. ولا ينبغـي أن تُسـند مسـؤولية إدارة ملفـات الجرائـم الماليـة إلى أي شـخص مـن دون مسـار مهنـي واضـح وخبرة تخصصيـة مثبتـة وتقييـم تنـافسي معلـن. فهـذه المواقـع لا تحتمـل المجاملـة أو الاختيـار العشـوائي، ولا يجـوز أن تخضـع لمنطـق العلاقـات الشـخصية أو التوازنـات الإداريـة والسياسـية. ومـن هنـا يبرز سـؤال أسـاسي: هـل تخضـع آليـات شـغل هـذه المناصب لمعـايير تنافسـية وشـفافة تضمـن اختيـار الأكفـأ، وتعـزز الثقـة بالمؤسسـة داخليـاً ودوليـاً؟

خلاصة المعركة

عـاد الـدولار إلى العـراق، لكـن عودتـه لا تعنـي عـودة الثقـة كاملـة. فالثقـة لا تقـاس بوصـول الشـحنات النقديـة، وإنمـا بقـدرة الدولـة على إقنـاع العـالم بـأن نظامهـا المالي قـادر على منـع التهريـب، وضبـط التحـويلات، وكشـف الأمـوال المشـبوهة، ومكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، وحمايـة السـيادة الماليـة. لذلـك، فـإن المعركـة الحقيقيـة لا تـدور حـول الـدولار وحـده، بـل حـول بنـاء دولـة ماليـة موثوقـة، ومؤسسـات كفـوءة، ورقابـة فعالـة، ومناصب حساسـة تخضـع للمعـايير لا للمصادفـة أو المجاملـة. وعندمـا تتحـول الإصلاحـات مـن تعليـمات مكتوبـة إلى نتائـج واضحـة، وينتهـي الاختبـار الخارجـي، وتتراجـع القيـود الاسـتثنائية، يمكـن للعـراق أن ينتقـل فعـلاً مـن مرحلـة الحـذر والمراقبـة إلى مرحلـة الثقـة والاسـتقرار.

صراع النفط والتنمية والديمقراطية والفساد في العراق

د. صادق طعمة البهادلي

ثلاثية العراق ... بين الفرصة والتهديد

التهديد المزدوج

الفساد
تهديد مستمر
يرتبط بالنظام السياسي
والطبقة الحاكمة

الإرهاب
تهديد أمني
تمت السيطرة عليه
إلى حد كبير

العلاقة المتبادلة

موارد النفط
توفير الإيرادات
المالية الضخمة

استثمار في التنمية
مشاريع البنى التحتية
والخدمات والتعليم والصحة

نظام سياسي ديمقراطي
شفافية، حوكمة، مؤسسات قوية
مكافحة الفساد وسيادة القانون

تنمية مستدامة
نمو اقتصادي عادل
واستقرار اجتماعي

العلاقة و إدارة ... النفط قد يكون فرصة للتنمية أو مصدراً للفساد والصراع . والفرق تصنعه طبيعة الدولة ؛ المؤسسات والحوكمة

القطاع الخاص والتنمية الشاملة

- الحرية الاقتصادية وفسح المجال لنشاط القطاع الخاص شرط للكفاءة
- دور الدولة القوية: منع الفساد والاحتكار والابتزاز والرشوة
- قطاع خاص مساهم وفاعل في التنمية الاقتصادية الشاملة

الدولة الضعيفة تحول القطاع الخاص إلى شريك في الفساد لا في التنمية

دور الدولة ومسؤوليتها الاجتماعية

لا تنجح التنمية في ظل دولة ضعيفة

تحديات الديمقراطية في العراق

- تنوع المكونات وفوضى السلاح
- ضعف المؤسسات والقدرات الإدارية
- انتشار الفساد والمحاصصة
- تراجع الخدمات والأزمات الاقتصادية

العودة إلى الديكتاتورية ليست حلاً... فالتحدي في بناء دولة قوية ومؤسسات فاعلة

تنويع الاقتصاد ... ضرورة مستقبلية

- صعوبة التنويع لا تعني تأجيله
- الاعتماد على النفط يزيد هشاشة الدولة
- خطوات تدريجية نحو التنويع: الزراعة، الصناعة، الخدمات، الطاقة، البنى التحتية، القطاع الخاص المنتج

مسؤولية دولة رئيس الوزراء

- إنهاء المحاباة والمجاملات الحزبية
- تعزيز الشفافية والنزاهة
- دفع عملية التنمية وتوفير التمويل
- محاربة الفساد بكل حزم

إشراك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع التنموية

الفساد في العراق بعد 2003

- ضعف الدولة والحكومات بعد 2003 ساهم في تنمية الفساد
- غض الطرف عن سرقة مؤسسات الدولة أثناء الاحتلال الأمريكي
- أمثلة على تضخم كلف المشاريع: 323 مليار دينار ← 1,100 مليار دينار
- الفساد أصبح مشروعاً منظماً... والمستقبل كفيل بكشف كل الفاسدين

دور الدولة في الاقتصاد والحكم الصالح

نموذج الحكم الصالح وبناء دولة قوية ← تعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ← تحمي السوق وتدعم الإنتاج وتمنع الاحتكار ← دولة رشيدة تخطط وتنظم وتراقب ← ملكية قطاع النفط مسؤولية كبرى

نفط العراق يمكن أن يكون نعمة ... إذا حولناه إلى تنمية، وديمقراطية، ومؤسسات قوية، وقانون يحمي الجميع

صراع النفط والتنمية والديمقراطية والفساد في العراق

د. صادق طعمة البهادلي

ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق

تقوم معادلة العراق الحديث على ثلاثية مترابطة ومعقدة تتمثل في النفط والتنمية والديمقراطية، فيما يقف الفساد والإرهاب في الجهة المقابلة بوصفهما من أخطر العوامل التي هددت الدولة والمجتمع وأعاقت بناء الاستقرار. وقد تمكن العراق من الحد من خطر الإرهاب والسيطرة عليه إلى حد واسع، غير أن خطراً آخر ما زال ينهش مؤسسات الدولة ويستنزف مواردها، وهو الفساد الإداري والمالي. ولا تبدو مواجهة الفساد مهمة سهلة، لأنه لم يعد مجرد ممارسات فردية أو مخالفات محدودة، بل تحول في كثير من الأحيان إلى منظومة مترابطة تحتمي بمراكز نفوذ سياسية واقتصادية. كما أن جانباً مهماً منه يرتبط بطبيعة النظام السياسي وآليات تقاسم السلطة والموارد، فضلاً عن ضعف الرقابة واستغلال النفوذ الحزبي. ومن هنا، تصبح معركة الإصلاح أكثر تعقيداً، لأن القضاء عليه يقتضي إصلاح البيئة المؤسسية التي أنتجته وسمحت له بالاستمرار.

النفط والتنمية والاستقرار السياسي

تظهر العلاقة بين الموارد المالية التي يوفرها القطاع النفطي وبين تنمية الاقتصاد الوطني بوضوح. فالعراق يمتلك ثروة نفطية كبيرة يمكن أن تشكل أساساً لإعادة بناء الدولة، وتطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات والمعيشة. غير أن امتلاك الثروة وحده لا يضمن التنمية، ما لم ترافقه إدارة رشيدة، ومؤسسات قوية، وسياسات اقتصادية واضحة. كما يؤدي النظام السياسي المستقر والديمقراطي دوراً أساسياً في دعم النمو، لأنه يوفر بيئة سياسية وقانونية آمنة، ويعزز الشفافية والمساءلة والحوكمة، ويحد من الفساد. ويمكن للديمقراطية أن تسهم إيجابياً في التنمية عندما تستند إلى مؤسسات فاعلة، وحقوق سياسية مصونة، وحريات مدنية حقيقية، وقضاء مستقل، ورقابة قادرة على محاسبة المقصرين والفاسدين. لكن هذه العلاقة لا تعمل تلقائياً. فقد يتحول النفط إلى فرصة تاريخية للتنمية، وقد يتحول إلى مصدر للفساد والصراع والتبعية الاقتصادية. والفرق بين المسارين تحدده طبيعة الدولة، وقوة مؤسساتها، وكفاءة إدارتها للموارد، ومستوى الرقابة على الإنفاق العام.

مسؤولية الدولة الاجتماعية والاقتصادية

تؤكد التجارب الدولية أن التخلف لا ينتج عن ضعف الموارد وحده، بل يرتبط أيضاً بغياب نظام سياسي يدعم الخطط الاقتصادية والتنموية ويحولها إلى برامج واقعية. فالمسؤولية الاجتماعية للدولة، مهما اختلفت هويتها وتوجهاتها، تتمثل في التخطيط للمشروعات، وتوفير الخدمات، وضمان العدالة في توزيع الفرص والموارد. وعلى الدولة كذلك أن تمنع الاحتكار والاستغلال والفساد، سواء صدر ذلك عن جهات حكومية أم عن القطاع الخاص. كما يتوجب عليها توفير الأمن والاستقرار، وحماية الملكية العامة والخاصة، وضمان سيادة القانون. فلا يمكن للتنمية أن تنجح في ظل دولة ضعيفة، كما لا يستطيع القطاع الخاص أن يؤدي دوره داخل بيئة تفتقر إلى القانون والرقابة والمؤسسات القادرة على ضبط السوق.

الديمقراطية بين الشك والحاجة

دفعت الأزمات المتلاحقة التي شهدها العراق إلى طرح سؤال حساس حول مدى صلاحية الديمقراطية للبلاد، ولا سيما في ظل تعدد المكونات، وانتشار السلاح خارج سلطة الدولة، واتساع الفوضى، وسوء استخدام الحريات. وقد أدى ضعف الأداء الحكومي وتراجع الخدمات إلى تشكيك النخب والمواطنين في قدرة النظام الديمقراطي على تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار. غير أن العودة إلى الديكتاتورية لا تمثل حلاً حقيقياً، لأن الحكم الاستبدادي في العراق ضيع بدوره فرصاً كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة. فقد دخلت البلاد، في ظل الأنظمة الديكتاتورية، في حروب عبثية ومغامرات سياسية وعسكرية استنزفت الثروات وأهدرت عقوداً من فرص التقدم والنمو. وعليه، فإن المشكلة لا تكمن في الديمقراطية باعتبارها مبدأ، بل في ضعف بناء الدولة، وسوء إدارة التنوع، وفشل المؤسسات، وانتشار الفساد، ووجود السلاح خارج القانون. فالديمقراطية من دون دولة قوية تتحول إلى فوضى، والدولة القوية من دون ديمقراطية قد تتحول إلى استبداد. والمطلوب هو الجمع بين سلطة القانون، وشرعية المؤسسات، وضمان الحقوق والحريات.

القطاع الخاص والتنمية الشاملة

يدور الحديث اليوم حول ضرورة توسيع دور القطاع الخاص وإدخاله في مجالات كانت الدولة تحتكرها، سعياً إلى تحقيق التنمية الشاملة وتنويع مصادر الدخل. وتنطلق هذه الرؤية من أن الحرية الاقتصادية، وتشجيع المبادرة الفردية، وتوفير بيئة تنافسية عادلة، تمثل شروطاً مهمة لرفع كفاءة إدارة الموارد وتحفيز الاستثمار. ولا يعني ذلك أن القطاع الخاص في العراق مثالي أو خال من الفساد، إذ قد يتحول في ظل ضعف الدولة إلى شريك في الاحتكار والرشوة والابتزاز. أما عندما تكون الدولة قوية ومؤسساتها فاعلة، فإنها تستطيع تنظيم نشاطه، ومنع استغلاله للنفوذ، وإلزامه بالقوانين والمعايير المهنية والضريبية. وعندئذ يمكن أن يصبح شريكاً حقيقياً في خلق فرص العمل، وتمويل المشاريع، وتطوير الصناعة والزراعة والخدمات.

الإصلاح القانوني وحقوق الإنسان

باتت الديمقراطية وحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الركائز الأساسية للتقدم. غير أن هذا التحول يحتاج إلى بنية قانونية حديثة تنسجم مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، وتحمي الحريات الاقتصادية وحقوق الملكية، وتشجع الإنتاج والاستثمار وتراكم رأس المال المشروع. ولا يمكن تحقيق إصلاح حقيقي بالاعتماد على تشريعات قديمة، ولا سيما بعض قوانين مجلس قيادة الثورة المنحل التي ما زالت نافذة في مؤسسات الدولة. لذلك، ينبغي مراجعة المنظومة التشريعية، وإلغاء النصوص التي تعيق التنمية، وإقرار قوانين تضمن المنافسة العادلة وتحمي حقوق المواطنين والطبقات الاجتماعية. كما يجب أن تتدخل الدولة لتنظيم السوق ومنع الاحتكار، من دون أن تتحول إلى عائق أمام المبادرة الاقتصادية.

ضعف الدولة وتنامي الفساد بعد عام ٢٠٠٣

أسهم ضعف الدولة والحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ في اتساع الفساد وتحوله إلى ظاهرة منظمة. كما أن الولايات المتحدة، بوصفها قوة احتلال آنذاك، تتحمل جانباً من المسؤولية، لأنها لم توفر الحماية الكافية لمؤسسات الدولة، وغضت الطرف عن أعمال النهب والتخريب التي طالتها، مع أنها كانت مسؤولة عن حفظ الأمن والنظام العام.

ويمتلك العراق، إلى جانب النفط، ثروات كبيرة من الغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات والسيليكون، وهي موارد قادرة على توفير إيرادات واسعة. غير أن الفساد يلتهم جزءاً كبيراً من عوائدها. وتظهر خطورته في تضخم كلف بعض المشاريع، إذ تبدأ كلفة المشروع بمئات المليارات من الدنانير، ثم ترتفع إلى أكثر من تريليون دينار من دون تبرير اقتصادي مقنع. وهذه النماذج مؤشرات على خلل عميق يحتاج إلى رقابة حقيقية ومحاسبة صارمة.

مسؤولية الحكومة وتنويع الاقتصاد

تقع على رئيس مجلس الوزراء، السيد الزيدي، والحكومة مسؤولية تاريخية في تفكيك منظومة المحاباة والمجاملات الحزبية، ومنع إضعاف الأجهزة الرقابية، وتعزيز الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد. كما يتوجب على الحكومة وضع سياسات تنموية واضحة، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذها ضمن ضوابط قانونية ومؤسسية صارمة. وقد يكون تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط صعباً في المدى القريب، لكن صعوبة المهمة لا تبرر تأجيلها. فكل تأخير يزيد هشاشة الدولة، ويربط الموازنة بأسعار النفط وتقلبات السوق العالمية. ولذلك، ينبغي إطلاق مسار تدريجي وثابت يدعم الزراعة والصناعة والخدمات والطاقة والبنية التحتية، ويشجع القطاع الخاص المنتج بدلاً من القطاع الطفيلي المرتبط بالعقود والامتيازات. وفي النهاية، سيبقى دور الدولة أساسياً بسبب ملكيتها للقطاع النفطي، لكن المطلوب ليس دولة ريعية تكتفي بتوزيع الموارد، بل دولة رشيدة تخطط وتنظم وتراقب وتحمي السوق وتدعم الإنتاج. فلا يمكن فصل النفط عن التنمية، ولا التنمية عن الديمقراطية، ولا الديمقراطية عن مكافحة الفساد. إنها معركة واحدة عنوانها بناء دولة عراقية قادرة على تحويل الثروة إلى ازدهار، والديمقراطية إلى استقرار، والقانون إلى حماية حقيقية للمجتمع والاقتصاد.

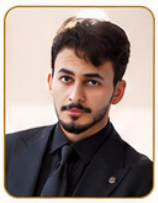

التعليم العراقي يبيع الوهم للفقراء

مطرقة الجامعات الأهلية والتدريس الخصوصي

حين تحول التعليم في العراق إلى تجارة رابحة على حساب مستقبل الأجيال

حسين حميد العوفي

أبرز الأرقام والمؤشرات

- أكثر من 110 جامعة أهلية في العراق (2024)
- أقساط بعض الكليات تصل إلى 10 – 11 مليون دينار سنوياً
- نسبة البطالة بين خريجي الجامعات تتجاوز 20%
- أكثر من 80% من الموازنة التشغيلية تستهلك في الرواتب

المقدمة

كان التعليم في العراق حقاً تكفله الدولة لأبنائها، لكنه تحول تدريجياً إلى سلعة تخضع لقوانين العرض والطلب.

بين الجامعات الأهلية ذات الأقساط المرتفعة، والتدريس الخصوصي الذي أصبح أشبه بضريبة مفروضة على الطلبة، يقف المواطن العراقي عاجزاً أمام منظومة تعليمية تبيع الوهم للفقراء.

التدريس الخصوصي: ضريبة مفروضة على الطلبة

- لا عدالة في فرص التعليم بين الأغنياء والفقراء
- ميزانيات إضافية ترهق الأسر العراقية
- النجاح أصبح مرتبطاً بالدروس الخاصة
- تراجع مستوى الشرح في المدارس والجامعات

النتيجة:
الدروس الخصوصية أصبحت بديلاً غير معلن عن التعليم داخل الصف.

الجامعات الأهلية: استثمار أم رسالة؟

- أرباح متزايدة
- بطالة متزايدة
- مستقبل غامض
- أقساط باهظة

النتيجة:
شهادة باهظة لا تضمن مستقبلاً، وتحول حلم الطالب إلى عبء ثقيل على الأسرة.

الفساد في التعليم.. منظومة متكاملة

شهادات جوفاء ومستقبل مهدد ← تحقيق أرباح ضخمة ← شراء النفوذ السياسي ← استغلال الطلاب وأسرهم

النتيجة:
تحول التعليم من أداة لبناء الإنسان إلى وسيلة للكسب والسيطرة.

سوق التعليم في العراق: أرقام تكشف الأزمة

- أكثر من 500 ألف — طالب يتلقون دروساً خصوصية بشكل منتظم
- 3 – 5 مليون دينار — متوسط إنفاق الأسرة على تعليم طالب واحد سنوياً
- 2.5 مليار $ — إنفاق عائلات العراقيين سنوياً على التعليم العالي (تقديرات)
- +70% — زيادة في عدد الجامعات الأهلية خلال 15 عاماً

غش ممتحن .. فساد أكاديمي خطير

شهادات تُمنح بلا قيمة علمية ← الأستاذ يتحول من معلّم إلى شريك في التزوير ← غش جماعي منظم ← إطفاء التيار الكهربائي لتعطيل الرقابة

إنتاج أجيال من الشهادات الجوفاء تهدد مستقبل الدولة والمجتمع.

الجامعات الأهلية.. إقطاعيات بزي أكاديمي

- مكاتب وشبكات تدير الانتفاقات بعيداً عن الأخلاق والقانون
- تخفيض الأقساط مقابل جلب أصوات إضافية
- تُبادل الأقساط بالأصوات الانتخابية
- تُستخدم كأساس انتخابي مغلق

الخلول المقترحة

- تفعيل الرقابة الصارمة على الجامعات الأهلية وتحديد سقف للأقساط
- تطوير التعليم الحكومي ورفع مستواه
- ضبط للتدريس الخصوصي ومنع تضارب المصالح
- فصل التعليم عن السياسة ومنع استغلاله انتخابياً
- محاسبة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة
- وضع استراتيجية وطنية شاملة للتعليم

الأسباب الجذرية للأزمة

- غياب الرقابة الفعالة على الجامعات الأهلية
- الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة
- تسييس التعليم واستغلاله انتخابياً
- ضعف الاستثمار في التعليم الحكومي
- غياب التخطيط الاستراتيجي طويل المدى

الأثار المدمرة على المجتمع

- اتساع الفجوة الطبقية
- فقدان الثقة بالمؤسسات التعليمية
- هدر الطاقات والكفاءات
- تعزيز ثقافة الفساد واللامبالاة
- تهديد مستقبل الأجيال والتنمية

> **التعليم ليس مشروعاً استثمارياً... بل حق وطني، وأداة لبناء الأجيال لا تجارةً رابحة.**

الخلاصة

استمرار الفساد في التعليم يعني سقوط الثقة وسقوط الثقة يعني سقوط الشرعية، وسقوط الشرعية هو بداية النهاية لأي نظام فاسد.

إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ (الرعد: 11)

لا نهضة بلا تعليم عادل

التعليم حق وليس امتيازاً

من يبيع التعليم يبيع مستقبل الوطن

حماية التعليم.. حماية للأجيال

التعليم العراقي يبيع الوهم للفقراء مطرقة الجامعات الاهلية والتدريس

حسين حميد العوفي

حين يتحول التعليم في العراق إلى تجارة رابحة كان التعليم في العراق حقاً تكفله الدولة لأبنائها، وأداةً لبناء الإنسان وصناعة المستقبل وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية. غير أن هذا الحق أخذ، خلال السنوات الأخيرة، يتحول تدريجياً إلى سلعة تخضع لمنطق السوق وقوانين العرض والطلب. وبين الجامعات الأهلية ذات الأقساط المرتفعة، والدروس الخصوصية التي باتت أشبه بضريبة إضافية مفروضة على الأسر، يجد المواطن نفسه أمام منظومة تعليمية فقدت جانباً كبيراً من رسالتها التربوية والوطنية. لم يعد التعليم، في مساحات واسعة من الواقع العراقي، مشروعاً علمياً يهدف إلى إعداد الكفاءات وخدمة المجتمع، بل أصبح مشروعاً تجارياً يَعِدُ الفقراء بمستقبل أفضل، ثم يحمّلهم أعباءً مالية تفوق طاقتهم. وهكذا تحوّل الحلم الجامعي من باب للترقي الاجتماعي إلى مصدر دائم للقلق والديون وعدم اليقين.

الجامعات الأهلية وسؤال الربح

يثير التوسع الكبير في أعداد الجامعات والكليات الأهلية تساؤلات مشروعة بشأن الغاية الحقيقية من هذا الانتشار. فهل جاء لتوفير فرص تعليمية نوعية، واستيعاب أعداد الطلبة، والارتقاء بالمستوى العلمي؟ أم أن التعليم أصبح واحداً من أكثر الاستثمارات ربحاً وضماناً في العراق؟ من الصعب تبرير وصول أقساط بعض التخصصات إلى عشرة أو أحد عشر مليون دينار سنوياً في بلد يعاني فيه آلاف الخريجين البطالة، وتعجز فيه شرائح واسعة من الموظفين والعمال وذوي الدخل المحدود عن تأمين احتياجاتها الأساسية. فكيف يمكن لأسرة تضم أكثر من طالب جامعي أن تتحمل هذه النفقات؟ وكيف أصبح الحصول على الشهادة مرتبطاً بحجم الدخل، بدلاً من أن يكون قائماً على الكفاءة والطموح والاستحقاق؟ ومع ذلك، لا تضمن هذه الأقساط الباهظة تعليماً رصيناً أو فرصة عمل بعد التخرج. ففي كل عام، ينضم آلاف الخريجين إلى طوابير الانتظار، بينما تستمر بعض المؤسسات في استقطاب مزيد من الطلبة وجني مزيد من الأرباح. وهنا يبرز السؤال الأهم: من المستفيد الحقيقي؟ هل هو الطالب الذي يخرج مثقلاً بالقلق والالتزامات المالية، أم المستثمر الذي يتعامل مع التعليم بوصفه مشروعاً مضمون العائد؟

التدريس الخصوصي بديلاً عن الصف

تفاقمت الأزمة مع انتشار التدريس الخصوصي، الذي كان في الماضي استثناءً محدوداً، ثم أصبح اليوم قاعدة شبه عامة. فالطالب الذي يعتمد على الدرس المدرسي وحده يشعر في كثير من الأحيان بأنه أقل استعداداً من أقرانه، لأن النجاح بات مرتبطاً بالمعاهد والدورات والحصص المدفوعة. لقد تحولت المعرفة إلى سلعة تباع خارج أسوار المدرسة، وأسهم تراجع مستوى الشرح داخل بعض الصفوف في توسيع هذا السوق. لذلك، لم يعد التدريس الخصوصي مجرد خدمة مساعدة، بل أصبح أحياناً بديلاً غير معلن عن التعليم الرسمي. والأسرة هي التي تتحمل النتيجة، إذ تدفع للدولة من خلال الضرائب والرسوم، ثم تدفع مرة أخرى للحصول على شرح يفترض أن يتلقاه أبناؤها داخل المؤسسة التعليمية.

أزمة عدالة اجتماعية

لا تمثل هذه الظاهرة أزمة تعليم فحسب، بل تكشف أيضاً عن أزمة عميقة في العدالة الاجتماعية. فعندما يصبح المال معياراً للحصول على تعليم أفضل، يدفع أبناء الفقراء الثمن مرتين: مرة بسبب ضعف قدرتهم الاقتصادية، ومرة بسبب حرمانهم من الفرص المتاحة لأبناء الأسر الميسورة. كان التعليم في الوعي العراقي سلّماً يصعد به أبناء الطبقات الفقيرة نحو حياة أفضل. أما اليوم، فقد أحيط هذا السلم بالأقساط والرسوم ونفقات النقل والسكن والدروس الخاصة. وقد يضطر الأب إلى الاقتراض، أو تضطر الأسرة إلى بيع بعض ممتلكاتها ومدخراتها، كي يبقى أبناؤها على مقاعد الدراسة. وهكذا يتحول التعليم من أمل في المستقبل إلى ضغط يومي يرهق الأسرة كلها. إن استمرار هذا الواقع يعني تحويل التعليم من حق دستوري إلى امتياز طبقي، ومن رسالة إنسانية إلى تجارة. ولا تقتصر مسؤولية الدولة على منح الإجازات للمؤسسات الأهلية، بل تشمل حماية المواطن من الاستغلال، ودعم التعليم الحكومي، ومراقبة الأقساط، وضبط معايير الجودة، وتنظيم سوق التدريس الخصوصي.

حين يتقاطع المال والتعليم والسياسة

تزداد الأزمة خطورة عندما تتحول بعض المؤسسات التعليمية إلى أدوات نفوذ سياسي أو قواعد انتخابية غير معلنة. فاستغلال حاجة الطلبة إلى تخفيض الأقساط مقابل تأييد مرشح معين، أو جلب أصوات أفراد الأسرة والمعارف، يحول الصوت الانتخابي إلى سلعة، والجامعة إلى مكتب انتخابي مقنّع. هذه الممارسات، متى وقعت، لا تنتهك حرية الطالب وحده، بل تضرب مبدأ تكافؤ الفرص وروح العملية الديمقراطية. فالمرشح الذي يفترض أن يصل إلى البرلمان ببرنامجه وكفاءته وخدمته العامة، لا يجوز أن يعتمد على استغلال ضائقة الطلبة المالية. كما أن الطالب الذي جاء إلى الجامعة لطلب العلم لا ينبغي أن يجد نفسه محاصراً بين القسط الدراسي والضغط السياسي. وحين تتداخل المصالح المالية مع النفوذ السياسي، تفقد المؤسسة التعليمية استقلالها، ويتراجع دورها العلمي. فالجامعة يجب أن تبقى فضاءً للمعرفة والبحث والنقاش الحر، لا ساحةً للدعاية أو سوقاً لشراء الولاءات.

الغش الجماعي وانهيار القيم

تبلغ الأزمة ذروتها عندما تتحول حماية الأرباح إلى سبب للتساهل مع الغش أو التلاعب بالامتحانات. فرسوب أعداد كبيرة من الطلبة قد يكشف ضعف المستوى العلمي، ويهدد سمعة المؤسسة ومصالحها المالية. ومن هنا قد تظهر محاولات للالتفاف على الرقابة الوزارية، أو تعطيل أدوات المتابعة، أو الضغط على التدريسيين لتلقين الأجوبة وتسهيل النجاح. ولا يمثل الغش الجماعي مجرد مخالفة امتحانية عابرة، بل هو انهيار أخلاقي وتربوي. فعندما يرى الطالب أن مؤسسته تشارك في كسر القواعد، تسقط في وعيه قيمة الاجتهاد، ويتعلم أن النجاح يمكن شراؤه، وأن المال أو النفوذ قادران على حماية الفشل. والخطر لا يتوقف عند حدود الشهادة. فالشهادات الجوفاء تضخ في مؤسسات الدولة والمجتمع خريجين لا يمتلكون الكفاءة اللازمة. وتصبح الكارثة أكبر حين يعمل هؤلاء في مجالات حساسة مثل الطب والهندسة والقانون والإدارة والتعليم. عندئذ لا يكون الغش ضرراً فردياً، بل تهديداً مباشراً للمصلحة العامة ولأمن المجتمع.

مسؤولية الدولة قبل فوات الأوان

لا يمكن لأي بلد أن يحقق نهضة حقيقية إذا أصبح العلم حكراً على القادرين مالياً، أو إذا تحولت الجامعات إلى مشروعات ربحية منفصلة عن حاجات المجتمع وسوق العمل. لذلك، تحتاج الدولة إلى مراجعة شاملة لقطاع التعليم الأهلي، تشمل الأقساط، ومعايير الاعتماد والجودة، والامتحانات، ومصادر التمويل، ونسب القبول، وأي استخدام سياسي للمؤسسات التعليمية. كما يجب إعادة الاعتبار إلى المدرسة والجامعة الحكوميتين، لأن ضعفهما هو الذي فتح الباب أمام تضخم سوق الدروس الخصوصية واتساع نفوذ التعليم التجاري. ويتطلب الإصلاح تحسين أوضاع المعلمين والتدريسيين، وتطوير المناهج، وتأهيل الأبنية والمختبرات، وتفعيل الرقابة المهنية المستقلة، وربط التخصصات بحاجات الاقتصاد والمجتمع. ويجب أن ترافق الرقابة آليات واضحة لتلقي شكاوى الطلبة والأسر، والتحقيق في المخالفات من دون خضوع للنفوذ المالي أو السياسي. كما ينبغي نشر نتائج التقييم والاعتماد بشفافية، حتى يعرف الطالب مستوى المؤسسة التي يدفع لها، ولا يبقى مستقبله رهينة الإعلانات التجارية والوعود غير المضمونة. يقف التعليم العراقي اليوم بين ضغط الجامعات الأهلية وسوق التدريس الخصوصي، وبين ضعف الرقابة وتداخل المال بالسياسة. وإذا لم تتدخل الدولة بجدية، فلن تخسر نظاماً تعليمياً فحسب، بل ستخسر فرصة بناء جيل قادر على مواجهة الفقر والفساد والجهل. فالتعليم ليس سلعة عادية، وإنما حق وطني، واستثمار في الإنسان، وأساس لأي مستقبل عادل وآمن.

حكومة اقليم
انجازات بنكهة التحديات؟!

رغم الخلافات السياسية، والمشاكل العالقة مع المركز، والموازنة المحدودة، أزمة الرواتب، والاستهدافات التي تعرض لها الإقليم في بنيته التحتية، حققت حكومة إقليم كردستان قفزات نوعية في مجالات التنمية والإعمار والاستثمار.

مسرور بارزاني
رئيس حكومة إقليم كردستان

الميزانية: فجوة كبيرة

كان بنبغي أن تبلغ استحقاقات الإقليم خلال (2022-2023-20٤) وفق الإتفاق مع بغداد

58.37
تريليون دينار

ما استلمه الإقليم فعلياً

24.32
تريليون دينار

أي نحو **41.6**٪ فقط

أبرز الإنجازات في ظل التحديات

1. قطاع الكهرباء

إنهاء أكثر من **25** سنة من المعاناة من خلال **مشروع كهرباء «روناكي»**

- ✓ توفير الكهرباء على مدار الساعة
- ✓ الاستغناء عن أكثر من **6000** مولدة أهلية
- ✓ تحديث شبكات الإنتاج والنقل والتوزيع

2019	2026
2,360 ميغاواط	4,334 ميغاواط

2. قطاع التعليم

إلحاق وإرجاع **42,107** من الأطفال المتسربين إلى المدارس

افتتاح وتأسيس جامعتين حكوميتين جديدتين

- إعفاء **100%** من الأجور الدراسية لـ:
  - ✓ طلبة الماجستير والدكتوراه والمتفوقين (الأوائل)
  - ✓ الطلبة النزلاء والمحكومين
  - ✓ أبناء قوات البيشمركة
  - ✓ ذوي الإعاقة وأبناء الشهداء والجرحى

3. الإصلاح المالي ومشروع «حسابي»

- إطلاق مشروع «حسابي» نقلة نوعية في القطاع المالي والمصرفي
- نقل مئات الآلاف من الموظفين والمتقاعدين لاستلام مستحقاتهم عبر الحسابات المصرفية
- تعزيز الشمول المالي
- تقليل التعاملات النقدية
- زيادة الشفافية في صرف الرواتب

4. الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل

- تقليل الاعتماد على النفط
- تشجيع الاستثمار في الزراعة والسياحة والصناعة والتكنولوجيا
- تطوير البيئة الاستثمارية واستقطاب رؤوس الأموال
- خلق فرص عمل وتعزيز النشاط الاقتصادي

5. الحوكمة والمجال الرقمي

- رقمنة عدد من الخدمات الحكومية
- تطوير أنظمة الإدارة العامة
- تقليل الروتين الإداري
- رفع كفاءة المؤسسات الحكومية
- بيئة مناسبة لجذب المستثمرين وتنشيط السياحة
- استمرار التعاون الأمني مع التحالف الدولي في مكافحة الإرهاب

6. الأمن المائي والسدود

- إنشاء عشرات السدود والبرك المائية (البوندات) ومشاريع المياه والصرف الصحي
- توفير مياه الشرب ومواجهة الجفاف وزيادة الإنتاج الزراعي
- الحد من الفيضانات ودعم مربي الماشية

252.8	265.7	9
مليون م سعة تخزينية	مليار دينار تكلفة	سدود

منها: سد غومسبان، ديوانة، بستورة، خنس، أكوبان...

الأثر العام للتراجع البيئي

تدهور الصحة العامة:
ارتفاع الأمراض السرطانية وأمراض القلب والتنفس والعقم

اتساع الفاقد التعليمي:
عطل متكررة، وجائحة كورونا، وتراجع قدرات الطالب

إضعاف الموارد البشرية:
تراجع الإنتاجية وتفاقم التحديات الاقتصادية والتنموية

استنساخ التجربة ليس مثلبة

تجربة الإقليم نموذج عملي يمكن الاستفادة منه في بغداد وبقية المحافظات إذا أريد للمدن العراقية أن تخرج من أزماتها المزمنة وتحقق التنمية المستدامة وجودة الحياة.

- ✓ إنشاء الجسور والطرق السريعة
- ✓ مشاريع المياه والمجاري والخدمات البلدية
- ✓ إنهاء الاكتظاظ السكاني
- ✓ الحد من ظاهرة « ترييف المدن»
- ✓ تحسين البيئة الحضرية
- ✓ تسهيل الحركة التجارية والسياحية بين المحافظات

خارج النص

لا يمكن تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي إلا يوجود رؤية مشتركة تعزز تمكين السيادة الوطنية.

الطريق إلي المستقبل

حماية البيئة، والاستثمار في الإنسان، والإدارة الرشيدة ... هي مفاتيح بناء عراق مزدهر ومستدام.

حكومة اقليم انجازات بنكهة التحديات!؟

عمر الناصر

حكومة إقليم كوردستان وسؤال الشارع في بغداد

يتداول الشارع البغدادي اليوم سؤالاً ملحّاً: كيف استطاع إقليم كوردستان تحقيق قفزات نوعية في مجالات التنمية والإعمار والاستثمار، رغم الخلافات السياسية المزمنة مع الحكومة الاتحادية، والمشكلات العالقة بشأن الموازنة، وأزمة الرواتب، والاستهدافات التي طالت بعض منشآته وبناه التحتية؟ تزداد أهمية هذا السؤال إذا نظرنا إلى حجم الاستحقاقات المالية التي كان يُفترض أن تصل إلى الإقليم خلال الأعوام الثلاثة الماضية. فوفقاً للاتفاقات المعلنة مع بغداد، كان ينبغي أن تبلغ تلك الاستحقاقات نحو ٥٨,٣٧ تريليون دينار، بينما لم يتسلّم الإقليم، بحسب المصادر المشار إليها، سوى ٢٤,٣٢ تريليون دينار، أي ما يقارب ٤١,٦ في المئة من المبلغ المفترض. ومع ذلك، تمكّن الإقليم من تحقيق تقدم واضح في عدد من القطاعات الأساسية. ويعود جزء من هذا الفارق إلى قدرة مؤسساته على تجاوز آثار المراحل الصعبة التي أعقبت عام ١٩٩١، وترتيب أولوياتها الداخلية، وتغليب المصلحة العامة بعد تجربة سياسية وأمنية واقتصادية مريرة. وفي المقابل، ما تزال بغداد ومحافظات عراقية عديدة تعاني بطء الإنجاز وضعف الخدمات، بسبب استشراء الفساد، وهدر المال العام، والمحسوبية، والرشوة، والغطاء السياسي، وضعف تطبيق القانون.

مسرور بارزاني وحكومة بدأت وسط الأزمات

تسلّم السيد مسرور بارزاني رئاسة حكومة إقليم كوردستان عام ٢٠١٩، في مرحلة اتسمت بتحديات مالية واقتصادية متلاحقة. ولم تمضِ فترة طويلة حتى جاءت جائحة كورونا، وتزامنت مع انخفاض أسعار النفط، واستمرار الخلافات مع الحكومة الاتحادية بشأن الموازنة وإدارة الثروات الطبيعية. ثم أُضيف إلى ذلك توقف تصدير نفط الإقليم عبر ميناء جيهان التركي، الأمر الذي فرض ضغوطاً كبيرة على الإيرادات العامة، وعلى قدرة الحكومة على تمويل الرواتب والمشاريع والخدمات. ورغم هذه الظروف، واصلت حكومة الإقليم تنفيذ عدد من البرامج التي تكشف أن الإدارة القادرة على تحديد الأولويات تستطيع العمل حتى في بيئة شديدة التعقيد.

قطاع الكهرباء وإنهاء معاناة طويلة

إذا سُئل المواطن في بغداد عن أكثر إنجازات حكومة الإقليم وضوحاً، فقد يكون الجواب الأول هو معالجة أزمة الكهرباء. فقد أسهم مشروع «روناكي» في إنهاء معاناة استمرت أكثر من خمسة وعشرين عاماً، من خلال العمل على توفير الكهرباء على مدار الساعة، وتقليل الاعتماد على نحو ستة آلاف مولدة أهلية. كما ارتفع حجم إنتاج الطاقة الكهربائية من ٢٣٦٠ ميغاواط عام ٢٠١٩ إلى ٤٣٣٤ ميغاواط عام ٢٠٢٦، بالتزامن مع تحديث شبكات الإنتاج والنقل والتوزيع. وتبرز أهمية هذا التطور عند مقارنته باستمرار أزمة الكهرباء في بغداد ومحافظات أخرى، حيث ما تزال الاحتجاجات تتجدد كل صيف، بينما تبقى الحلول المؤقتة عاجزة عن معالجة أصل المشكلة.

قطاع التعليم واستعادة المتسربين

على الرغم من أزمة الموازنة وتأخر الرواتب، استطاعت حكومة الإقليم إعادة نحو ٤٢١٠٧ أطفال متسربين إلى مقاعد الدراسة. كما افتتحت جامعتين حكوميتين جديدتين، في خطوة تهدف إلى تعزيز التعليم العام وتقليل الاعتماد على التعليم الأهلي المكلف. وشملت السياسات التعليمية إعفاءات كاملة من الأجور الدراسية لطلبة الماجستير والدكتوراه، وللطلبة المتفوقين من الأوائل على الجامعات غير المعيّنين في مؤسسات الدولة. كما امتدت الإعفاءات إلى بعض الفئات الاجتماعية والإنسانية، ومنها النزلاء والمحكومون، وأبناء قوات البيشمركة، وذوو الإعاقة، وأسر قتلى وجرحى جبهات القتال. وتعكس هذه الإجراءات توجهاً ينظر إلى التعليم بوصفه استثماراً طويل الأمد في الإنسان، لا مجرد خدمة إدارية أو قطاع يمكن تركه لقواعد السوق وحدها.

الإصلاح المالي ومشروع «حسابي»

في مجال الإصلاح المالي، تبنت حكومة الإقليم مساراً يقوم على مأسسة الإدارة، وتنويع الاقتصاد، وتحسين الخدمات، وتعزيز الشفافية. وكان مشروع «حسابي» من أبرز الخطوات في هذا الاتجاه، إذ نقل مئات الآلاف من الموظفين والمتقاعدين إلى نظام استلام المستحقات عبر الحسابات المصرفية. وقد ساعد المشروع على توسيع الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على التعاملات النقدية المباشرة، ورفع مستوى الشفافية في توزيع الرواتب. وبذلك، انتقل الإصلاح المالي من مستوى الشعارات العامة إلى تطبيق عملي يعيد تنظيم علاقة الموظف بالمؤسسة الحكومية والقطاع المصرفي.

الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل

سعت حكومة السيد بارزاني إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، وتقليل الاعتماد على النفط بوصفه المصدر الرئيس للدخل. وتمثلت هذه السياسة في تشجيع الاستثمار في الزراعة والسياحة والصناعة والتكنولوجيا، إلى جانب تطوير البيئة القانونية والإدارية لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. وتكمن أهمية هذا التوجه في أنه لا يكتفي بإدارة الموارد المتاحة، بل يسعى إلى بناء قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً وقدرة على مقاومة الأزمات. كما أن توسيع القطاعات الإنتاجية والخدمية يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل، وتحريك الأسواق المحلية، وتقليل أثر تقلب أسعار النفط في الموازنة العامة.

الحوكمة والتحول الرقمي

قطعت حكومة إقليم كوردستان خطوات مهمة في رقمنة عدد من الخدمات العامة وتطوير أنظمة الإدارة الحكومية. وقد أسهم التحول الإلكتروني في تقليل بعض حلقات الروتين، وتسريع إنجاز المعاملات، ورفع كفاءة المؤسسات. ولا تمثل الحوكمة الرقمية ترفاً إدارياً، بل تعد مدخلاً أساسياً لتحديث الدولة، وتقليل فرص الفساد، وتسهيل الخدمات، وتعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات. كما تساعد البيئة الإدارية المنظمة على جذب المستثمرين، وتنشيط السياحة، واستمرار التعاون الأمني مع التحالف الدولي في مواجهة الإرهاب.

الأمن المائي والسدود

وضعت حكومة الإقليم ملف الأمن المائي ضمن أولوياتها، نتيجة تحديات الجفاف وتراجع الموارد المائية التي واجهها العراق خلال السنوات الماضية. ولذلك، عملت على إنشاء سدود وبرك مائية تُعرف محلياً بـ«البوندات»، إلى جانب مشاريع مياه الشرب والصرف الصحي. وتهدف هذه المشاريع إلى توفير المياه، وزيادة الإنتاج الزراعي، والحد من أخطار الفيضانات، ودعم مربي الماشية، وتعزيز قدرة المناطق الريفية على الصمود أمام موجات الجفاف. وفي هذا السياق، جرى تشييد تسعة سدود بكلفة بلغت ٢٦٥,٧ مليار دينار، وبسعة تخزينية تقارب ٢٥٢,٨ مليون متر مكعب، ومنها سدود غومسبان وديوانة وبستورة وخنس وآكوبان.

استنساخ التجربة ليس مثلبة

إن استفادة بغداد من تجربة إقليم كوردستان في تنفيذ مشاريع البنى التحتية لا تمثل مثلبة أو انتقاصاً من أحد، بل يمكن أن تكون خطوة عقلانية للخروج من الأزمات المزمنة. فالعبرة ليست بهوية الجهة التي نجحت، وإنما بقدرة الدولة على دراسة التجارب الناجحة وتكييفها مع احتياجات المجتمع. إن حماية البيئة، وزيادة المساحات الخضراء، وتوسيع الطرق والجسور، وتطوير شبكات المياه والمجاري والخدمات البلدية، يمكن أن تخفف الاكتظاظ السكاني، وتحد من ظاهرة ترييف المدن التي اتسعت في بغداد بعد عام ٢٠٠٣. كما يمكن لهذه المشاريع أن تحسن البيئة الحضرية، وتسهل الحركة التجارية والسياحية بين المحافظات.

ولا ينبغي قراءة تجربة حكومة الإقليم من زاوية التنافس السياسي وحده، بل بوصفها نموذجاً إدارياً يمكن تقييم نقاط قوته والاستفادة منها، مع الإقرار بأن لكل تجربة تحدياتها ونواقصها. فالهدف ليس تقديم صورة مثالية، وإنما طرح سؤال جدي بشأن أسباب تفاوت الأداء بين مؤسسات تعمل داخل البلد نفسه وتواجه أزمات متقاربة. إن تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي بين بغداد وأربيل يتطلب رؤية مشتركة تتجاوز الصراع الموسمي على الموازنة والرواتب. كما يتطلب إدارة رشيدة للموارد، وتعاوناً مؤسسياً، وتبادلاً للخبرات، وتمكيناً حقيقياً للسيادة الوطنية. وعندما تتحول التجارب الناجحة إلى معرفة مشتركة، يصبح التنافس بين الحكومات المحلية والاتحادية وسيلة لتحسين الخدمة، لا سبباً لتعميق الانقسام.

طريق الازدهار العراقي
افضل من افتح يا مضيق
" اغلق يا مضيق"

محمد فخري المولى

" النفط سلاح للحرب السياسية" درس 1973 علّم العالم أن النفط يمكن أن تغيير موازين القوى.

اليوم يعود السؤال: هل نبقى أسرى لعبة "افتح يا مضيق.. أغلق يا مضيق" أم نذهب نحو طريق الازدهار العراقي؟

لماذا يفعل ترامب ذلك؟

1. إنهاء الملف النووي بأقل كلفة عسكرية
2. إعادة فتح أسواق الطاقة واستقرار الأسعار
3. إعادة إيران إلى المنظومة المالية التي يقودها الدولار
4. حرمان الصين من توسيع نفوذها المالي في تجارة الطاقة
5. استعادة ثقة العالم بالنظام المالي الأمريكي وحماية مكانة الدولار

الحوافز ليست تنازلاً مجانياً.. بل أداة لإعادة إيران إلى إطار يمكن مراقبته وضبطه والتأثير فيه.

مضيق هرمز وسوق الطاقة العالمي

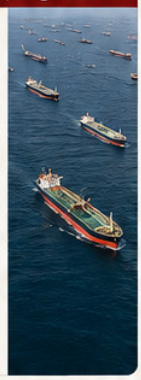

- يمر عبره 20% إلى 25% من تجارة النفط المنقولة بحراً (حوالي 20 مليون برميل يومياً)
- إغلاقه أو تهديده أدى إلى قفزات تاريخية في الأسعار (110 - 12$)
- زيادة تكاليف التأمين والشحن البحري
- الدول المتضررة ستضع خططاً للمستقبل كما حدث في السبعينيات

الحظر النفطي العربي 1973

في 17 تشرين الأول/أكتوبر 1973 قررت الدول العربية الأعضاء في "أوبك":

- خفض الإنتاج 5% شهرياً
- حظر تصدير النفط إلى الدول الداعمة لإسرائيل

قفزت الأسعار من 3$~ إلى 12$ للبرميل واندلعت أزمة طاقة خانقة في الغرب

الحوافز الاقتصادية غير المسبوقة التي تعرضها أمريكا على إيران

5. صندوق استثماري ضخم ومستقبل واعد

إنشاء صندوق استثماري كبير
- تطوير البنية التحتية
- فرص نمو في الطاقة والصناعة والتكنولوجيا

4. التجارة والانفتاح المالي

إعادة الربط بالنظام المالي العالمي
- استخدام الدولار
- خفض تكاليف الشحن والتأمين

3. الاستثمارات أخطر من رفع العقوبات

فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية
- تحديث القطاعات الصناعية والطاقة والنقل

2. الأموال المجمدة وضخ السيولة الهائلة

إفراج تدريجي عن عشرات المليارات من الدولارات
- استقرار العملة وتمويل الاستيراد
- وكبح الضغوط التضخمية

1. النفط بداية التحول

تخفيف القيود على صادرات النفط
- بيع النفط بالدولار
- العودة للسوق العالمية

مجمع بندر عباس – خصب – الفاو: مشروع طريق الازدهار العراقي

الأفق الأبعد للمشروع

دخول الصين، الهند، اليابان، وكوريا الجنوبية على الخط

- استقرار طرق الإمداد والطاقة
- خفض كلف التأمين والشحن
- تنويع مسارات التجارة

طريق الازدهار العراقي منصة لإدخال آسيا في معادلة استقرار الخليج.

التجارة والمنافع والاستثمارات تجعل إغلاق المضيق مكلفاً على الجميع. وتحوله إلى "مغازة علي بابا" الكل الأطراف.

الفكرة الأساسية

شراكة مستدامة تربط:
+ بندر عباس عند مضيق هرمز
+ ميناء خصب في عمان
+ ميناء الفاو الكبير في العراق

مع دول الخليج كافة (الكويت، السعودية، الإمارات، قطر)

مصالح مشتركة تحمي المصالح.. وتحوّل المضيق من تهديد إلى فرصة وازدهار.

من رصاصة هرمز إلى درس المستقبل

إغلاق هرمز حدث جلل. ومن واجب العراق أن يأخذ العبر والدروس ليتجنب دفع ثمن صراعات الآخرين.

مغامرة الحرب قد تكلف المنطقة والعراق رصاصة الرحمة الأخيرة.

أمريكا والصين.. وصراع النفوذ

أمريكا قد تدعم المشروع. الكنها ستحاول تقليص نفوذ الصين داخله. المشروع ساحة تنافس بين القوى الكبرى، لا مجرد مشروع اقتصادي.

الدولار اللاعب الحقيقي

العودة إلى التعامل بالدولار تحمي إيران والعراق منظومة الدولار، وتمنع تآكل النفوذ الأمريكي، وتعيد الاستقرار للنظام المالي العالمي.

ميناء الفاو وسلاسل البيع العالمية

من مجرد نقطة عبور.. إلى مركز إنتاج وتجميع وتخزين وتصدير يربط آسيا بالخليج والعراق وتركيا وأوروبا.

تحويل العراق من متلق للصدمات إلى صانع مسارات التجارة والإنتاج.

خلاصة القول: الاستثمار الناجح يبدأ برؤية واضحة وخطوة مدروسة.
طريق الازدهار العراقي.. من المتضرر إلى صانع الحل.

طريق الازدهار العراقي افضل من افتح يا مضيق اغلق يا مضيق

محمد فخري المولى

طريق الازدهار العراقي ودرس النفط كسلاح سياسي

«النفط سلاح للحرب السياسية»؛ عبارة ترددت كثيراً، غير أن المحطة العربية الأكثر تأثيراً، والتي غيّرت موازين القوى الدولية، تمثلت في الحظر النفطي العربي خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. في اليوم السابع عشر من الحرب، وبالتزامن مع المواجهة التي خاضتها مصر وسوريا ضد الكيان الإسرائيلي، اتخذت الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك قراراً تاريخياً باستخدام النفط أداة ضغط سياسي. فجرى خفض الإنتاج بنسبة خمسة في المئة شهرياً، بالتوازي مع فرض حظر كامل على تصدير النفط إلى الدول الداعمة لإسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وهولندا، والمملكة المتحدة، وكندا، واليابان. أدى القرار إلى ارتفاع أسعار النفط بنحو أربعة أضعاف، من قرابة ثلاثة دولارات إلى نحو اثني عشر دولاراً للبرميل. ونتجت عنه أزمة طاقة خانقة في الغرب، تجسدت في طوابير السيارات أمام محطات الوقود، واضطراب الأسواق، وارتفاع كلفة الإنتاج والنقل. واستمر الحظر حتى آذار/مارس ١٩٧٤، حين بدأت مفاوضات السلام وحدث انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية.

ما بعد الحظر: العالم يتعلم الدرس

إذا استكملنا قراءة المشهد، نجد أن الدول المتضررة خرجت بقناعة واضحة مفادها أن تكرار ذلك السيناريو يجب أن يُمنع. ولذلك اتخذت إجراءات شملت بناء احتياطات نفطية استراتيجية، وتنويع مصادر الطاقة، وتطوير أدوات التحكم بالسوق، وتخزين كميات كبيرة من النفط المستورد لتخفيف أثر الصدمات المستقبلية. لقد فهمت تلك الدول أن الاعتماد على ممر واحد أو مصدر واحد للطاقة يمثل خطراً استراتيجياً، وأن الأمن الاقتصادي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري. ومن هنا أعادت تشكيل سياساتها على أساس تقليل الانكشاف على أزمات الشرق الأوسط. واليوم يعود المعنى نفسه من بوابة أخرى. فقد دخل مضيق هرمز مجدداً على خط الحرب، وارتبط اسمه بسؤال انقطاع إمدادات الطاقة العالمية. وهنا يبرز السؤال العراقي: هل نبقى أسرى لعبة «افتح يا مضيق وأغلق يا مضيق»، أم نتجه إلى طريق الازدهار العراقي بوصفه حلاً استراتيجياً دائماً؟

مضيق هرمز وسوق الطاقة العالمي

يُعد مضيق هرمز أحد أهم شرايين سوق الطاقة العالمي، إذ يمر عبره ما يقارب عشرين إلى خمسة وعشرين في المئة من تجارة النفط المنقولة بحراً، بما يعادل نحو عشرين مليون برميل يومياً. ولهذا فإن أي تهديد بإغلاقه أو تعطيل الملاحة فيه ينعكس مباشرة على الأسعار، ويثير مخاوف الأسواق وشركات الشحن والتأمين. وفي الأزمة الأخيرة، ظهر الأثر سريعاً؛ فقد قفزت أسعار النفط إلى مستويات صادمة، وتجاوزت في بعض التقديرات مئة وعشرة إلى مئة وعشرين دولاراً للبرميل. ولم تتوقف التداعيات عند سعر الخام، بل امتدت إلى زيادة أجور النقل، وارتفاع أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب، وتعطل سلاسل الإمداد، واتساع القلق في الاقتصادات المستوردة للطاقة. ومن المؤكد أن الدول المتضررة ستعيد بناء خططها للمستقبل، كما فعلت بعد أزمة السبعينيات. لكن السؤال الذي يخص العراق مباشرة هو: هل وضعنا نحن خطة مماثلة، أم سننتظر الأزمة التالية ثم نتحرك متأخرين؟

العراق بين الضرر والفرصة

ينبغي للعراق أن يتجاوز السرديات المتكررة، وأن ينتقل إلى رؤية مستقبلية تنهي مشكلة فتح المضيق وإغلاقه بوصفها لعبة تتحكم بمصير الاقتصاد الوطني. والحل المقترح يتمثل في إطلاق مشروع كبير للنقل والطاقة والطيران، يقوم على الربط بين بندر عباس وخصب والفاو. لا ينبغي النظر إلى هذا المشروع بوصفه ممراً للنقل فقط، بل باعتباره عقدة إقليمية تربط النفط والتجارة والموانئ والأسواق. فالعراق، المتضرر الأول من أزمات هرمز، يمكن أن يصبح المستفيد الأهم إذا امتلك رؤية تجمع مصالحه بمصالح دول الخليج وإيران والقوى الآسيوية، وتحول الجغرافيا من مصدر تهديد إلى أداة ربح وتأثير.

مجمع بندر عباس وخصب والفاو

يقوم التصور على شراكة مستدامة تبدأ من ميناء بندر عباس عند مضيق هرمز، مروراً بميناء خصب في سلطنة عُمان، بوصفه من الموانئ الاستراتيجية المطلة على المضيق، وصولاً إلى ميناء الفاو الكبير. ولا ينبغي أن يتوقف المشروع عند هذه الموانئ، بل يجب أن يتوسع ليشمل الكويت والسعودية والإمارات وقطر، ضمن إطار تجاري واقتصادي ونفطي يربط مصالح جميع الأطراف، ومنها إيران، بحماية التجارة والاستثمار والطاقة. فحين تتشابك المصالح، تصبح كلفة التصعيد أو الإغلاق مرتفعة على الجميع. بهذه الطريقة، لا يعود مضيق هرمز مجرد نقطة تهديد، بل يتحول إلى مساحة مصالح مشتركة. وكلما تعاظمت الاستثمارات والمنافع المتبادلة، أصبح استخدامه ورقة ضغط أكثر صعوبة، لأن من يفكر في إغلاقه سيخسر جزءاً من مصالحه. من «افتح يا سمسم» إلى المصالح المشتركة يمكن لهذا المشروع أن يقلل آثار تعطيل المضيق. وعندئذ لا تبقى عبارة «افتح يا سمسم» استعارة ساخرة، بل تصبح المصالح الاقتصادية والتجارية هي المفتاح الحقيقي للاستقرار. سيتحول المضيق إلى مساحة غنية بالمنافع لجميع الأطراف، لا بمعنى الغنيمة السريعة، بل بمعنى تعدد الاستثمارات وتقاطع المصالح. وسيتمكن العراق من تحويل هرمز من مخرج للطاقة إلى العالم، إلى مدخل للغذاء والتجارة والاستثمار بالنسبة إلى العراق والخليج وإيران.

البعد الآسيوي للمشروع

يتطلب الأفق الأبعد للمشروع إشراك الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية. فهذه الدول ليست مستوردة للطاقة فحسب، بل قوى صناعية وتجارية كبرى لها مصلحة مباشرة في استقرار طرق الإمداد، وتقليل كلفة الشحن والتأمين، وتنويع مسارات التجارة. ومن هنا ينبغي قراءة طريق الازدهار العراقي بوصفه منصة لإدخال آسيا في معادلة استقرار الخليج، لا مجرد مشروع موانئ وطرق. فكلما ارتبطت مصالح هذه القوى بميناء الفاو وموانئ الخليج ومنافذ هرمز، أصبح العراق قادراً على لعب دور يتجاوز موقعه الحالي، وانتقل من دولة تتلقى الصدمات إلى دولة تصنع البدائل.

ميناء الفاو وسلاسل التجارة العالمية

في هذا التصور، يجب أن يتحول ميناء الفاو الكبير إلى مركز لإنتاج البضائع وتجميعها وتخزينها وتصديرها، لا إلى رصيف لمرور السلع. فالقيمة الحقيقية للميناء تكمن في ربط آسيا والخليج والعراق وتركيا وأوروبا ضمن شبكة صناعية ولوجستية متكاملة. إذا بقي الفاو محطة استقبال، فلن يتغير موقع العراق كثيراً. أما إذا تحول إلى مركز صناعي وتجاري، فسيدخل العراق خريطة الاقتصاد العالمي الجديدة. وهنا تظهر القيمة الفعلية لطريق الازدهار: أن ينتقل العراق من انتظار ارتفاع أسعار النفط إلى صناعة موقعه في التجارة والإنتاج وسلاسل الإمداد.

أمريكا والصين وسؤال المشروع

يبقى السؤال المتعلق بالموقف الأمريكي: هل ستدعم واشنطن المشروع، أم ستعرقله إذا رأت فيه توسعاً للنفوذ الصيني؟

الحلقة 2

صباح الخياط
الرجل الذي اخترق عائلة صدام بأكملها

من ضابط في القوة الجوية إلى أخطر جاسوس اخترق قلب السلطة العراقية

لم يكن مجرد تاجر تحف أو رجل أعمال.. بل شبكة تجسس معقدة نجحت في اختراق أعلى هرم أمني في العراق

www.shahidkhames.com

من هو صباح الخياط؟ محطات من حياته

1960s
تخرج من الكلية الجوية العراقية وضابط في القوة الجوية

أواخر 1960s
سافر إلى موسكو وتزوج فالنتينا إيفانوف، مجندة في المخابرات السوفيتية

1969
أحيل إلى التقاعد بشكل مفاجئ وسافر إلى ألمانيا (ميونيخ)

في ألمانيا
عمل مع الموساد والمخابرات الألمانية الغربية وأنشأ شبكة علاقات واسعة

1981
حصل على الجنسية الألمانية وعاد إلى العراق في نوفمبر 1981

كيف اخترق عائلة صدام؟ طريق الهدايا والتحف

البداية
تقرب من أسعد الياسين، شقيق أرشد الياسين

البوابة
أعجب أرشد الياسين بالتحف والهدايا الثمينة التي قدمها صباح الخياط

الاختراق
وصل إلى عدي وقصي ثم إلى ساجدة خير الله زوجة صدام حسين

عدي حسين | قصي حسين | ساجدة خير الله

المعرض والهدايا

- جناح كبير في معرض بغداد الدولي
- استيراد تحف ثمينة وأثاث فاخر
- أهدى أضخم القطع من دون ثمن لعدي حسين
- قدم مجوهرات من الألماس لساجدة خير الله

ثلاث ولاءات... هدف واحد

الاتحاد السوفيتي
ارتبط منذ موسكو بالمخابرات السوفيتية

ألمانيا الغربية
عمل مع المخابرات الألمانية وحصل على جنسيتها

الموساد الإسرائيلي
كان الهدف الأساسي تزويد الموساد بالمعلومات

الطريق إلى فاضل البراك

الوسيط
استخدم العقيد المتقاعد طارق غالب صديق البراك القديم

العلاقة
هدايا، مشروبات فاخرة، سجائر، عطور... ثم مشاريع تجارية ضخمة

المشاريع والأرباح
أفران للخبز والمعجنات أسواق تجارية، مطاعم، محلات أزياء، مول في الكرادة
شريك بنسبة 50% من الأرباح
دفعة أولى: 32 ألف دينار

النتيجة
البراك يطمئن ويصبح أكثر ارتياحاً للتعامل مع صباح الخياط

اختراق أجهزة الدولة والمفاعل النووي

المفاعل النووي
سمح له بدخول المفاعل النووي وحصل على خرائط كاملة وصور لكل شيء، ثم أرسلها إلى الموساد

مخططات ومعلومات حساسة
زود بمخططات جهاز المخابرات، والأمن العام، ووزارة الدفاع بحجة تجهيز أجهزة مناسبة لكل مبنى

أجهزة التنصت
زرع أجهزة تنصت ألمانية الصنع في المكاتب، الكراسي، الطاولات، المطابخ، دورات المياه... لا مكان إلا وزرع فيه جهاز

مديرية المعمل
أنشئت مديرية خاصة في الأمن العام التنصت أجهزة التنصت وتوفير مفاتيح فتح أي خزنة أو غرفة، وتركيب كاميرات في الفنادق عبر مرايا خاصة

الغاية النهائية

تدمير مشروع العراق النووي وخدمة أجندات خارجية

أخطر ما سرب

معلومات المفاعل النووي العراقي كانت من أخطر الأسرار التي وصلت إلى الموساد في تلك المرحلة

لماذا سمح البراك بكل ذلك؟

ظن أن صباح الخياط مجرد تاجر ثري يساعده في تنفيذ مشاريعه

كان منغمساً في المكاسب الشخصية: طمع، حب المال والنساء، وتم تصويره في أفلام مع نساء من قبل المخابرات الألمانية ما جعله تحت الضغط والتهديد

كيف فشل التحذير؟

محمد خضير صباح الحلبوسي حذر من صباح الخياط منذ البداية لكن فاضل البراك وجه قائلاً: "هذا عراقي وهذا ضابط، ما هذه الخرابيط؟"

الخلاصة

لم يبدأ صباح الخياط مهمته بالعداء المباشر... بل بدأ بهدية، ثم تحفة، ثم ثقة، ثم نفوذ، ثم وصول إلى أسرار الدولة.
حين تغيب الرقابة ويُطغى الطمع وتُستغل العلاقات، تتحول الهدايا إلى مفاتيح ، والمفاتيح إلى اختراق، والاختراق إلى كارثة

صباح الخياط الرجل الذي اخترق عائلة صدام بأكملها (الحلقة الثانية)

رياض الفرطوسي

صباح الخياط وبداية خيط الاختراق

في الحلقة الماضية، بدأنا الحديث عن قصة إعدام فاضل البراك، وطرحنا رواية ترى أن السبب الحقيقي لم يكن مجرد خيانة عابرة، بل نتيجة صراع عائلي داخل أسرة صدام حسين، إلى جانب تداعيات علاقة خطيرة جمعت البراك برجل يدعى صباح علي محمد الخياط. لكن من هو صباح الخياط؟ وكيف استطاع أن يقترب من أعلى هرم أمني في العراق، وأن ينفذ إلى محيط صدام حسين وعائلته، ثم يواصل نشاطه فترة طويلة قبل انكشاف أمره؟ بحسب وثائق التحقيق التي عرضها الباحث فاضل أبو رغيف، يظهر صباح الخياط رجلاً متعدد الهويات والولاءات. وُلد في عائلة عراقية، وتشير الرواية إلى أن والدته كانت يهودية، الأمر الذي جعله، في نظر المحققين، شخصية مركبة الانتماء قادرة على التحرك بين أكثر من بيئة سياسية وأمنية.

من الكلية الجوية إلى موسكو

تخرج صباح الخياط في الكلية الجوية العراقية خلال ستينيات القرن الماضي، وعمل ضابطاً في القوة الجوية. غير أن مساره تبدل بصورة جذرية بعد سفره إلى الاتحاد السوفيتي. في موسكو، التقى امرأة تدعى فالنتينيا إيفانوف، وتقول الرواية إنها كانت مجندة في الاستخبارات السوفيتية، ثم تزوجها. وكانت هذه الزيجة نقطة تحول أساسية في حياته، إذ أصبح، وفق ما ورد في التحقيقات، مرتبطاً بالمخابرات السوفيتية منذ تلك المرحلة. بعد عودته إلى العراق، أُحيل إلى التقاعد عام ١٩٦٩ بصورة مفاجئة. ثم غادر إلى ألمانيا واستقر في ميونيخ، حيث بدأت مرحلة أكثر خطورة. فبحسب الوثائق المنقولة، انخرط هناك في شبكات تجسس أوسع، وأقام صلات مع الموساد الإسرائيلي والمخابرات الألمانية الغربية.

ألمانيا وصناعة الغطاء ما فعله صباح الخياط في ألمانيا، وفق هذه الرواية، كان نموذجاً لعملية اختراق تقوم على التدرج وصناعة الثقة. فقد بدأ بالتردد على السفارة العراقية في بون، وتقرب من السفير ومن الملحقين العسكريين والتجاريين. بدأ بهدايا بسيطة، ثم انتقل إلى هدايا أكثر قيمة، حتى نجح في الدخول إلى دوائر حساسة داخل السفارة. وتشير الرواية إلى أنه تمكن لاحقاً من زرع تجهيزات إلكترونية، وتركيب كاميرات مراقبة ومعدات تنصت. كما أقام علاقة وثيقة مع الملحقية العسكرية، وعرض توفير ما يحتاج إليه العاملون فيها. وبصفته عراقياً وضابطاً سابقاً، استُقبل بحفاوة، ولم يُنظر إليه بوصفه مصدر خطر. وفي عام ١٩٨١، حصل على الجنسية الألمانية، ثم بدأ أخطر فصول قصته: العودة إلى العراق.

بوابة أرشد الياسين

عاد صباح الخياط إلى العراق في نوفمبر ١٩٨١، وكان، بحسب الرواية، يعرف الطريق الذي يريد سلوكه. بدأ بالتقرب من أسعد الياسين، شقيق أرشد الياسين، صهر صدام حسين. وكان أرشد مولعاً بالتحف والهدايا الثمينة، فقدم له صباح مجموعة من التحف والأحجار الكريمة القديمة. أعجب أرشد بها، ووعده بتسهيل أعماله داخل العراق. ومن هذه النقطة بدأ صعوده: من أرشد الياسين إلى عدي وقصي، ثم إلى ساجدة خير الله، زوجة صدام حسين. ولم يدخل من بوابة السياسة أو الأمن، بل من بوابة الهدايا والترف العائلي، وهي أقل إثارة للشكوك وأكثر قدرة على بناء الثقة.

معرض بغداد والهدايا الثمينة

افتتح صباح الخياط جناحاً كبيراً في معرض بغداد الدولي، واستورد تحفاً خشبية ثمينة من أخشاب الساسم والزان الأحمر والبورمي. أعجب عدي حسين بعدد من هذه القطع، فأهداه صباح أكبرها من دون مقابل. كما قدم لساجدة خير الله مجوهرات من الألماس، حتى بات مقبولاً داخل محيط العائلة. بهذه الطريقة، لم يعد مجرد تاجر تحف أو رجل أعمال عابر، بل أصبح صاحب حضور داخل دائرة الحكم. لقد استخدم الهدايا لبناء الثقة، ثم جعل الثقة طريقاً إلى النفوذ والمعلومات.

الطريق إلى فاضل البراك بعد نجاحه في اختراق محيط العائلة الحاكمة، أصبح الطريق إلى فاضل البراك أكثر سهولة. لكنه استعان بالعقيد المتقاعد طارق غالب، الذي كان صديقاً للبراك منذ عملهما في مديرية الأمن العام. عزز صباح علاقته بالبراك من خلال الهدايا والمشروبات الفاخرة والسجائر والعطور. ثم عرض عليه الدخول في مشاريع تجارية كبيرة، شملت أفراناً للخبز والمعجنات، وأسواقاً ومطاعم ومحلات أزياء، ومجمعاً تجارياً في منطقة الكرادة. وجعله شريكاً بنسبة خمسين في المئة من الأرباح من دون رأس مال. وفي إحدى الدفعات، منحه اثنين وثلاثين ألف دينار من أرباح الأفران. فوجئ البراك بالمبلغ، لكنه قبله، فازداد اطمئنانه إليه.

أجهزة التجسس داخل مؤسسات الدولة

تمثل هذه المرحلة أخطر ما في القصة. فقد استطاع صباح الخياط، بحسب الرواية، تسهيل إدخال أجهزة تنصت إلى عدد من أكثر مرافق الدولة حساسية. طلب من فاضل البراك تزويده بمخططات جهاز المخابرات ومديرية الأمن العام ووزارة الدفاع، بحجة تجهيز منظومات مراقبة تلائم طبيعة المباني. فوافق البراك، وسلمه مخططات تفصيلية للمكاتب والغرف والممرات والمداخل والمخارج. بعد ذلك، بدأ تجهيز هذه المواقع بأجهزة تنصت ألمانية الصنع. ووفق التحقيقات، زُرعت الأجهزة في المكاتب والكراسي والطاولات والمطابخ، وحتى دورات المياه. كما أُنشئت جهة عُرفت باسم «مديرية المعمل» في الأمن العام، وتولت نصب أجهزة التنصت، وصناعة مفاتيح لفتح الخزائن والغرف، وتركيب كاميرات داخل الفنادق عبر مرايا خاصة. إذا صحت هذه التفاصيل، فإن الأمر لم يكن مجرد جمع معلومات متفرقة، بل بناء منظومة تنصت داخل أجهزة الدولة، مستخدمة غطاءً رسمياً وفره قرب صباح من فاضل البراك.

المفاعل النووي وأخطر التسريبات

تقول الرواية إن أخطر مراحل الاختراق وقعت عندما سمح البراك لصباح الخياط بدخول المفاعل النووي العراقي. وهناك حصل على خرائط كاملة للموقع، وصور تجهيزاته، ثم أرسل المعلومات إلى الموساد الإسرائيلي.

وهنا يبرز السؤال: كيف سمح رئيس جهاز المخابرات بمثل هذا الاختراق؟ تقدم الرواية تفسيرين: الأول أن البراك اعتقد أن صباح تاجر ثري يساعده في مشاريعه، والثاني أنه كان غارقاً في مكاسبه الشخصية، ومفتوناً بالمال والنساء، وقد صُوّر، وفق التحقيقات، في مواقف استُخدمت للضغط عليه وابتزازه. وهكذا التقت الأطماع الشخصية مع التخطيط الاستخباري، فتحولت نقطة ضعف فردية إلى ثغرة هددت أمن الدولة.

التحذير الذي لم يُسمع

كان محمد خضير صباح الحلبوسي من أوائل الذين شكوا في صباح الخياط. وقد رفع تقريراً إلى فاضل البراك يحذره منه، لكن البراك وبخه، ورفض التحذير بحجة أن صباح عراقي وضابط سابق. غير أن تطورات الملف أثبتت، وفق الرواية، أن تلك الشكوك لم تكن بلا أساس. فقد ظهر أن صباح كان يتحرك لمصلحة ثلاث جهات: الاتحاد السوفيتي، وألمانيا الغربية، والموساد، مع ترجيح أن تكون علاقته بالموساد هي الأخطر، ولا سيما في ملف المفاعل النووي.

معنى الاختراق الكامل

تكشف قصة صباح الخياط، كما تقدمها وثائق التحقيق المنسوبة إلى هذا الملف، أن الاختراق لا يبدأ دائماً بعميل يحمل السلاح أو يعلن العداء. فقد يبدأ بهدية، أو صفقة تجارية، أو تحفة ثمينة، أو وعد بأرباح سهلة. لقد اخترق صباح محيط العائلة، ثم اقترب من الأجهزة الأمنية، ثم وصل إلى المرافق الحساسة، مستفيداً من الطمع والترف والثقة الساذجة والصراعات الداخلية. ولهذا لا تبدو قصته مجرد حكاية جاسوس خدع مسؤولاً أمنياً، بل نموذجاً لكيف يمكن لضعف الأفراد أن يتحول إلى ثغرة في أمن دولة كاملة. إن هذه الحلقة لا تشرح فقط كيف اقترب صباح الخياط من فاضل البراك، بل تكشف كيف تستطيع شبكة من الهدايا والمصالح والابتزاز أن تفتح أبواب القصور والأجهزة والمفاعلات، حين يغيب الوعي الأمني، وتتقدم المصلحة الخاصة على مسؤولية الدولة.

مستقبل النفط

بين قارب النجاة النرويجي وفخ الاعتماد العراقي

قراءة في إدارة الثروة النفطية بين التنويع والسياسات الريعية

حمزة فارس خليل

1. النفط مورد ناضب والطلب العالمي يتجه للانخفاض
2. النرويج حوّلت النفط إلى جسر للمستقبل
3. العراق ما زال عالقاً في فخ الاعتماد المفرط

1 نقطة التحول التاريخية

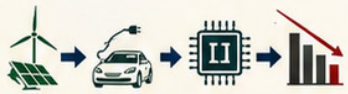

⚠ الخطر: النفط قد يتحول من مصدر قوة إلى مصدر هشاشة

2 كيف فعلتها النرويج؟

- يمثل أكثر من نصف قيمة الصادرات السلعية
- يشكل النفط والغاز نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي
- السحب الحكومي يقتصر على العائد الاستثماري فقط: 3% – 4%
- تعزل الإيرادات النفطية في الصندوق السيادي
- الاعتماد الداخلي على الطاقة المتجددة في الكهرباء: 98%
- قطاع الخدمات يساهم بأكثر من 57%

💡 السر النرويجي : فصل مؤسسي بين تحقيق الثروة واستهلاكها

3 الواقع العراقي وفخ الاعتماد

- النفط هو الممول الرئيسي للحياة اليومية والرواتب
- النفط يمول أكثر من 90% من الموازنة العامة
- غياب صندوق سيادي فعال
- تضخم القطاع العام وبطالة مقنعة
- هشاشة العقد الاجتماعي وارتباطه بالريع النفطي
- الإيرادات تذهب إلى الاستهلاك الجاري والنفقات التشغيلية

⚠ أي هبوط دائم في الأسعار قد يتحول إلى أزمة رواتب واستقرار

4 مقارنة مباشرة: أوسلو وبغداد

النرويج		العراق
صندوق سيادي واستثمار خارجي	إدارة الإيرادات	إنفاق جاري واستهلاك مباشر
متنوع	هيكل الاقتصاد	ريعي
جسر للمستقبل	العلاقة مع النفط	اعتماد وجودي
مصدات مالية ومؤسسية	الحماية من الصدمات	هشاشة أمام تقلب الأسعار
اعتماد مرتفع على المتجددة	الطاقة الداخلية	تنويع محدود

5 سلسلة الخطر في العراق

هبوط الطلب العالمي
↓
انخفاض الأسعار
↓
تراجع الإيرادات النفطية
↓
عجز مالي
↓
ضغط على الرواتب
↓
تصدع العقد الاجتماعي

6 مخرج الطوارئ للعراق

- تنويع مصادر الدخل
- ربط الإنفاق العام بالإنتاج لا بالريع فقط
- إنشاء صناديق سيادية حقيقية
- سياسة عامة واضحة وارادة سياسية
- إصلاح الهيكل الاقتصادي الاستهلاكي
- تفعيل الزراعة والصناعة والخدمات

تحويل الدولة من موزع للريع إلى داعم للإنتاج

7 الرسالة الاستراتيجية

- التأخير في الإصلاح يرفع كلفة الخطر القادم
- بناء الصناديق السيادية ليس ترفاً بل ضرورة
- الإدارة الحكيمة للنفط تصنع الاستدامة
- النفط وحده لا يصنع مستقبلاً

الخلاصة

الفرق بين بغداد وأوسلو ليس في وجود النفط، بل في طريقة إداره . فالنرويج حوّلته إلى قارب نجاة للمستقبل، بينما ما زال العراق يواجه فخ الاعتماد الريعي. إن التنويع الاقتصادي وبناء صندوق سيادي فعال لم يعودا خياراً مؤجلاً، بل ضرورة لحماية الاستقرار والدولة.

مستقبل النفط: بين قارب النجاة النرويجي وفخ الاعتماد

حمزة فارس خليل

مستقبل النفط ونقطة التحول التاريخية

يقف العالم اليوم على أعتاب تحول تاريخي عميق في بنية الطاقة والاقتصاد معاً. فالطاقة النظيفة، والسيارات الكهربائية، وتقنيات التخزين، والهيدروجين، والبدائل التكنولوجية المتسارعة، لم تعد مجرد أفكار بيئية أو تطلعات بعيدة المدى، بل أصبحت واقعاً اقتصادياً يفرض نفسه على الأسواق ويعيد رسم خريطة الطلب العالمي على الطاقة. ويحمل هذا التحول رسالة واضحة إلى الدول المعتمدة على النفط: إن المورد الذي شكّل لعقود أساس القوة المالية والاستقرار السياسي قد لا يبقى بالوزن نفسه في المستقبل. ومع اتساع استخدام البدائل، وارتفاع كفاءة الاستهلاك، وتشدد السياسات المناخية، قد يتراجع الطلب العالمي على النفط تدريجياً، فتضعف قدرته على تمويل الاقتصادات الريعية كما فعل في الماضي. من هنا، لا يعود الحديث عن مستقبل النفط ترفاً فكرياً، بل يصبح سؤالاً مصيرياً يتعلق ببقاء الدول واستقرار مجتمعاتها. وبينما نجحت بعض الدول في تحويل النفط إلى جسر آمن نحو اقتصاد متنوع، لا يزال العراق أسير الاعتماد المفرط على مورد واحد، بما يهدد اقتصاده وعقده الاجتماعي إذا دخل العالم مرحلة انخفاض طويل الأمد في أسعار النفط أو الطلب عليه.

كيف نجحت النرويج في إدارة الثروة؟

تقدّم التجربة النرويجية نموذجاً مهماً في السياسات العامة لكيفية تجنب «لعنة الموارد». فعلى الرغم من أن النفط والغاز يشكلان ركناً رئيسياً في الاقتصاد النرويجي، وأن هذا القطاع يساهم بنحو خمس الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من نصف قيمة الصادرات السلعية، فإن الدولة لم تسمح للثروة النفطية بأن تتحول إلى بديل عن العمل والإنتاج والتخطيط. يكمن جوهر التجربة النرويجية في الفصل المؤسسي بين تحقيق الثروة واستهلاكها. فقد أنشأت الدولة صندوق التقاعد الحكومي العالمي، وهو صندوق سيادي تُودع فيه عائدات النفط وتُستثمر أصوله في الأسواق الدولية. وبدلاً من إنفاق الإيرادات النفطية مباشرة على الرواتب والنفقات اليومية، تلتزم الحكومة بقاعدة مالية تسمح لها بالاستفادة من نسبة محدودة من العائد الاستثماري السنوي. وتقوم هذه السياسة على مبدأ بسيط وعميق: النفط ملك للأجيال كلها، وليس مورداً مباحاً لجيل واحد أو حكومة واحدة. لذلك، لا يُستهلك أصل الثروة، بل تُستثمر عائداته وتُستخدم بحذر، بما يحمي الاقتصاد من تقلبات الأسعار ويحفظ حق الأجيال القادمة. كما ساعد هذا النهج على بناء اقتصاد متنوع، يحتل فيه قطاع الخدمات مساحة واسعة، وتتمتع فيه الصناعة والتكنولوجيا والتعليم والبحث العلمي بأدوار أساسية. وإلى جانب ذلك، تعتمد النرويج بدرجة كبيرة على الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء، الأمر الذي جعلها أكثر استعداداً لعصر ما بعد النفط.

العراق وفخ الدولة الريعية

أما العراق، فيقدم صورة مغايرة تماماً. فالنفط ليس قطاعاً مهماً ضمن اقتصاد متنوع، بل يكاد يكون المصدر الوحيد لتمويل الدولة. وتشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الموازنة العامة، فيما تبقى مساهمة الزراعة والصناعة والقطاعات الإنتاجية محدودة مقارنة بحجم الإنفاق الحكومي. أنتج هذا الاعتماد نموذجاً ريعياً يقوم على توزيع عائدات النفط بدلاً من إنتاج الثروة. فالدولة تموّل الرواتب والتعيينات والنفقات التشغيلية من بيع النفط، بينما يعتمد جزء كبير من المجتمع على الوظيفة العامة بوصفها المصدر الأكثر استقراراً للدخل. وبمرور الوقت، نشأ عقد اجتماعي هش تقوم فيه العلاقة بين المواطن والدولة على قدرة الحكومة على دفع الرواتب وتوفير الوظائف، لا على جودة الخدمات أو قوة الاقتصاد المنتج. وهذا الوضع جعل الاستقرار السياسي مرتبطاً بصورة مباشرة باستمرار تدفق الإيرادات النفطية. كما أدى التوسع غير المدروس في التوظيف الحكومي إلى تضخم القطاع العام وارتفاع مستويات البطالة المقنعة. وبدلاً من أن تكون مؤسسات الدولة أدوات للإنتاج والتنمية، تحولت في جوانب واسعة إلى قنوات لتوزيع الريع وامتصاص الضغوط الاجتماعية.

غياب المصدات الاقتصادية

تكمن خطورة النموذج العراقي في غياب المصدات القادرة على امتصاص الصدمات. فالعراق لا يمتلك صندوقاً سيادياً فعالاً يتناسب مع حجم موارده النفطية، ولا يملك اقتصاداً متنوعاً يستطيع تعويض تراجع الإيرادات عند انخفاض الأسعار أو الطلب. ويذهب الجزء الأكبر من الموارد النفطية إلى الإنفاق الجاري، ولا سيما الرواتب والنفقات التشغيلية. وهذا يعني أن أي تراجع طويل الأمد في العائدات لن يبقى أزمة حسابية داخل الموازنة، بل سيتحول سريعاً إلى أزمة اجتماعية وسياسية. فإذا عجزت الدولة عن دفع الرواتب أو تمويل الخدمات الأساسية، سيتعرض العقد الاجتماعي القائم للاهتزاز. وعندئذ لن تكون المشكلة في سعر البرميل وحده، بل في استدامة النظام الاقتصادي والسياسي كله. إن الدولة التي تضع مستقبلها على حافة مورد واحد تصبح أسيرة للأسواق الدولية وللتطور التكنولوجي الذي لا تملك السيطرة عليه.

ماذا ينبغي للعراق أن يفعل؟

لم يعد القول إن النفط مورد ناضب أو متراجع الأهمية مجرد تحذير نظري. فالتحول العالمي يتقدم بسرعة، والعراق لا يملك ترف إضاعة مزيد من الوقت. ولذلك، فإن الانتقال من دولة ريعية إلى دولة إنتاجية يجب أن يتحول إلى أولوية وطنية عليا. ويبدأ ذلك بإنشاء صندوق سيادي حقيقي يتمتع بإدارة مستقلة وشفافة، وتُحدد له قواعد صارمة تمنع استخدام أصوله في تمويل الإنفاق اليومي. وينبغي أن يوجّه جزء ثابت من الإيرادات النفطية إلى هذا الصندوق، بحيث يتحول النفط من مورد للاستهلاك إلى أصل استثماري طويل الأمد. كما يتطلب الإصلاح إعادة هيكلة الموازنة العامة، وربط الإنفاق بالإنتاج والكفاءة، والحد من التوسع العشوائي في التوظيف الحكومي. فالإصلاح لا يعني إلغاء دور الدولة الاجتماعي، بل إعادة توجيهه من توزيع الرواتب إلى خلق فرص العمل الحقيقية. ويحتاج العراق أيضاً إلى تنشيط قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والخدمات والسياحة والاقتصاد الرقمي. فهذه القطاعات قادرة على توليد الوظائف، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتقليل الاعتماد على النفط، إذا توفرت لها بيئة قانونية مستقرة، وبنية تحتية مناسبة، وتمويل منتج. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون إصلاح التعليم والتدريب المهني، لأن الاقتصاد المتنوع يحتاج إلى مهارات تختلف عن تلك التي يتطلبها الاقتصاد الريعي. كما يحتاج إلى مكافحة الفساد، وحماية الاستثمار، وضمان المنافسة، ومنع الاحتكار السياسي والاقتصادي.

بين بغداد وأوسلو

تتلخص المقارنة بين بغداد وأوسلو في حقيقة واحدة: النفط لا يصنع مستقبلاً مستداماً، بل الإدارة الحكيمة للنفط هي التي تصنعه. فقد حولت النرويج الثروة النفطية إلى صندوق للأجيال ورافعة للتنويع والاستثمار، بينما حول العراق النفط إلى مصدر يومي للرواتب والإنفاق والتهدئة الاجتماعية. والفارق بين التجربتين ليس في حجم الثروة وحده، بل في نوع المؤسسات، والانضباط المالي، ووضوح الرؤية، وقدرة الدولة على التفكير خارج حدود اللحظة السياسية. لذلك، فإن بناء صندوق سيادي، وإصلاح الاقتصاد الاستهلاكي، وتنويع مصادر الدخل، لم يعد خياراً سياسياً قابلاً للتأجيل، بل مسألة أمن وطني ومستقبل أمة. فكل عام يمر من دون إصلاح يزيد كلفة الانتقال، ويقرب العراق من لحظة قد يجد فيها أن العالم تغير، بينما بقي اقتصاده أسيراً لبرميل النفط. إن نافذة الفرصة ما تزال مفتوحة، لكنها لن تبقى كذلك إلى الأبد. وما يفعله العراق اليوم بثروته النفطية سيحدد إن كان النفط سيكون جسراً نحو المستقبل، أم آخر مورد يسبق أزمة تاريخية كبرى.

المصادر.فاطمة حسن جاسم وآخرون، «دور المورد النفطي في تعزيز النمو الاقتصادي في النرويج للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد الأول، العدد ٣٨، جامعة تكريت.
طالب حسين حافظ، «لعنة الموارد النفطية والتجربة النرويجية»، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، كلية الإسراء الجامعة، العدد الثاني.

صولة الزيدي.. ماذا بعدها؟

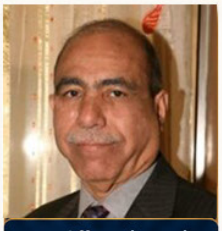

مازن صاحب الشمري

مكافحة الفساد تبدأ قبل الاعتقال وأنظمة الوقاية هي الضمان الحقيقي

الفساد في العراق بالأرقام

- ثاني أكبر احتياطي نفطي مؤكد في المنطقة
- أكثر من 90% من الإيرادات من النفط
- أكثر من 20% معدل الفقر
- مليارات الدولارات تهدر سنوياً بسبب الفساد وسوء الإدارة

الفساد لا يسقط بالصدفة... بل بالمنظومة والقانون والرقابة

لماذا الآن؟

- اعتقال عدد من الفاسدين خطوة مهمة ومطلوبة.
- لكن الاكتفاء باعتقال عناصر الفساد ولن يوقف الفساد من جذوره.
- الاتفاقيات الدولية تؤكد: الوقاية أولاً... ثم الجزاء.

1 كشف الذمة المالية قبل الانتخابات

- شرط أساسي للترشح لأي منصب.
- كشف مصادر الأموال و مصروفات الدعاية الانتخابية.
- محاسبة مفوضية الانتخابات لعدم تطبيق القانون.

الوقاية تبدأ من بوابة الترشيح، لا من قاعة التحقيق.

2 العقود والاستثناءات الإدارية

- رفض أي استثناء يخالف الأصول القانونية.
- الموظف القانوني/المالي مسؤول شخصياً عن المخالفة.
- تدوير العاملين في المواقع الحساسة.

لا استثناء على المال العام... إجراء واحد مخالف = جريمة فساد.

3 تعديل استمارة كشف الذمة المالية

- تثبيت الأصول المالية قبل 2003 وما بعده.
- تدقيق صارم للتحولات المالية و"غسل الأموال".
- تحديث سنوي وربط إلكتروني مع الجهات الرقابية.

الشفافية في الذمة المالية سلاح الردع الأقوى.

4 الدرجات الخاصة وهيئات المستشارين

- تفل الدرجات الخاصة إلى مجلس الخدمة الاتحادي.
- وضع معايير مهنية واضحة لشغل المناصب العليا.
- إخضاع مستشاري رئاسة الوزراء لمعايير الخدمة والشفافية.

المنصب خدمة للدولة... لا مكافأة للمحاصصة.

أبواب الفساد الدوارة... كيف تعمل؟

تدوير الأدوار... ثم تبدأ الدورة من جديد ← تضخم المال و غسل الأموال ← تعيينات ودرجات خاصة ومستشارين ضد الأصول ← تمرير العقود بالاستثناءات المخالفة ← الوصول إلى المناصب عبر المحاصصة والتحالفات ← تمويل الحملات انتخابية من مصادر مشبوهة

رسائل يجب ألا نغفلها

- الفساد ليس مجرد مال مسروق ... بل مستقبل مسروق.
- من يشتري المنصب يبيع الوطن.
- لا ديمقراطية حقيقية بلا شفافية ومساءلة.
- صولة اليوم يجب أن تكون بداية إصلاح لا حلقة جديدة في دائرة الفساد.

ماذا نحتاج من الآن فصاعدًا؟

- دور المجتمع المدني والإعلام في الرقابة والمساءلة
- تطوير التعليم الرسمي ووقف التجارة التعليمية
- التحول الرقمي والشفافية في كل الإجراءات
- تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية
- تطبيق القانون على الجميع دون استثناء

"إذا استمر الفساد... ستدور عجلة البلاد في مكانها، وسيدفع الشعب الثمن دائما "

لغرض من مكافحة الفساد هو بناء دولة عادلة قوية تضمن كرامة المواطن وحقوقه.

بقلم: حسين حميد العوفي

صولة الزيدي ماذا بعدها؟

مازن صاحب الشمري

صولة الزيدي وسؤال ما بعد الاعتقالات

لم يهدأ بعد غبار الصولة التي نفذها أبطال جهاز مكافحة الإرهاب وهيئة النزاهة في اعتقال عدد من المتهمين بقضايا فساد، حتى برز السؤال الأهم في أذهان العراقيين: ماذا بعد الاعتقالات؟ لا شك أن هذه العمليات منحت المواطن شعوراً بالارتياح، لأنها لامست واحداً من أكثر الملفات إيلاماً في الوعي العام، وهو ملف الفساد السياسي الذي نشأ في ظل مفاسد المحاصصة وصعود أمراء الإقطاع السياسي الجديد. غير أن قيمة أي حملة لا تُقاس بعدد من أُلقي القبض عليهم فحسب، بل بقدرتها على الانتقال من ملاحقة النتائج إلى تفكيك الأسباب التي أنتجت الفساد ووفرت له الحماية داخل مؤسسات الدولة. تشير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى أهمية الجانب الوقائي إلى جانب الجزاء القانوني. كما تربط معايير دولية بين أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبين تطبيقات الاتفاقية التي التزم العراق بأحكامها، ومنها تأسيس هيئة النزاهة الاتحادية. وهذا يعني أن مكافحة الفساد لا تبدأ عند إصدار مذكرة القبض، بل عند تصميم القوانين، وتنظيم تمويل السياسة، ومراقبة العقود، وكشف الذمم المالية، ومنع تضارب المصالح.

أولاً: كشف الذمة المالية قبل الانتخابات

لن يتحقق الردع الوقائي للفساد السياسي من دون قواعد صارمة لكشف الذمم المالية لموظفي الدرجات الخاصة، وقادة الأحزاب، والواجهات الدينية والاقتصادية المرتبطة بها. وتقع مسؤولية أساسية على مفوضية الانتخابات، التي ينبغي ألا تسمح لأي حزب أو مرشح بخوض السباق الانتخابي قبل الكشف عن أصوله المالية، ومصادر تمويل حملته، وحجم الأموال المصروفة على الدعاية الانتخابية. وهنا يبرز سؤال مباشر: هل طُبق هذا المعيار الذي تعتمده المؤسسات الدولية المعنية بالشفافية ومكافحة فساد تمويل الانتخابات؟ الإجابة الواقعية ما تزال: كلا. لقد أدى غياب هذا الإجراء إلى نتائج يشاهدها الرأي العام اليوم، من القبض على نواب سابقين أو حاليين إلى ملاحقة شخصيات محسوبة على أطراف سياسية معروفة. ولو فُعّلت إجراءات الوقاية منذ البداية، لما كان من الضروري انتظار رفع الحصانة أو فتح الملفات بعد دخول المتهمين إلى مواقع السلطة. إن الأصل ليس قبول المرشح ثم مطاردته بعد سنوات، بل منع وصول من تحوم حول أمواله ومصادر تمويله شبهات جدية. وحين تتراخى مؤسسات الدولة في هذه المرحلة، يصبح الاعتقال اللاحق علاجاً متأخراً لمرض كان يمكن الحد منه قبل أن يستفحل.

ثانياً: محاسبة المفوضية والجهات الرقابية

لا يكفي إلقاء اللوم على الفاسد إذا كانت مؤسسات الرقابة قد تجاهلت واجباتها أو تعاملت معها بوصفها إجراءات شكلية. فعدم تطبيق النصوص الخاصة بكشف الذمة المالية وتمويل الحملات يثير مسؤولية قانونية وإدارية ينبغي مراجعتها أمام الجهات القضائية المختصة. وكان يُفترض بالنقابات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الرقابية أن تسأل مفوضية الانتخابات عن أسباب عدم التدقيق الجاد في مصادر الأموال الانتخابية، وأن تلجأ إلى القضاء عند وجود إخلال واضح بالقانون. لكن ذلك لم يحدث بالقدر المطلوب، فدخل بعض المتهمين إلى البرلمان أو مواقع النفوذ، ثم بدأت ملاحقتهم بعد اكتسابهم حصانة سياسية واجتماعية.

ثالثاً: العقود والاستثناءات الإدارية

يمثل ملف العقود الحكومية واحداً من أبرز منافذ الفساد، ولذلك يُفترض وجود تنسيق حقيقي بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء والوزارات والأجهزة الرقابية، ولا سيما عند طلب الاستثناء من ضوابط التعاقد. إن الاستثناءات الممنوحة بموجب صلاحيات إدارية لا يجوز أن تتحول إلى أبواب خلفية لتمرير الصفقات. وعلى اللجان القانونية والمالية أن ترفض أي قرار يخالف الأصول، حتى لو صدر عن سلطة إدارية أعلى. فقانون انضباط موظفي الدولة لا يجعل الموظف ملزماً بتنفيذ قرار غير مشروع، بل يحمّله مسؤولية مهنية وأخلاقية في الاعتراض عليه. الموظف القانوني أو المالي ليس مجرد ناقل للتوقيع، ولا ختماً إدارياً يضفي الشرعية على الرغبات السياسية. إنه خط الدفاع الأول عن المال العام، وعن سلامة القرار الإداري، وعن الحد الأدنى من الحوكمة داخل مؤسسات الدولة. غير أن ما حدث في حالات كثيرة هو تماهي الإدارة مع المخالفة، وتمرير الاستثناء بلا اعتراض، وربما الاستفادة منه. ولهذا تبرز الحاجة إلى تدوير العاملين في المواقع الحساسة، ومنع بقاء شبكات المصالح سنوات طويلة في الدوائر نفسها، مع التأكيد أن أي قرار يصدر خارج الأصول القانونية لصرف أموال الشعب يقع تحت طائلة المساءلة بوصفه فعلاً من أفعال الفساد.

رابعاً: تطوير استمارة كشف الذمة المالية

لا بد من تطوير استمارة كشف الذمة المالية بحيث تشمل الأصول قبل عام ٢٠٠٣ وما بعده، وتوضح التحولات التي طرأت على ممتلكات المسؤولين وقادة الأحزاب والواجهات المرتبطة بهم. فالتكرار السنوي للكشف لا يحقق غايته إذا بقي مجرد وثيقة تُملأ من دون تدقيق أو مقارنة أو مساءلة. قد يكون بعض المقبوض عليهم قد قدموا كشوفاً سنوية، وربما أسهمت تلك الكشوف في فتح ملفاتهم. لكن السؤال يبقى: كيف تستمر مظاهر البذخ والترف، ومواكب السيارات الفارهة، والأرقام المتميزة، وتضخم الأصول، من دون أن تتحول إلى مؤشرات تدقيق جدي؟ ولا تكتمل هذه المنظومة من دون مواجهة أساليب غسل الأموال التي تسمح بتحويل المال السياسي إلى شركات وعقارات وواجهات تجارية. فالكشف الفعال يجب أن يكون أداة تحليل ورصد، لا مجرد استمارة إدارية تُحفظ في الأرشيف.

خامساً: الدرجات الخاصة ومفاسد المحاصصة

على الرغم من وجود مجلس الخدمة الاتحادي، ما تزال وظائف الدرجات الخاصة خاضعة لمنطق المحاصصة الحزبية. وهذا يفتح المجال أمام اللجان الاقتصادية وشبكات النفوذ للتأثير في أعمال الوزارات والمؤسسات الحكومية. إن نقل هذه الدرجات إلى إشراف مهني واضح، وربطها بمعايير الكفاءة والنزاهة والخبرة، يمكن أن يفك ارتباطها بالأحزاب ويقلل من أثر التوازنات السياسية في الإدارة العامة. وينبغي أن تشمل المعايير نفسها هيئات المستشارين في رئاسة الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء، لأن تغيير المسميات لا يلغي جوهر المشكلة إذا بقيت المواقع العليا امتداداً لشبكات حزبية واقتصادية.

الأبواب الدوارة للفساد السياسي

هذا غيض من فيض الأسئلة العراقية المرة حول الأبواب الدوارة للفساد. فبعض الجهات التي سارعت إلى إصدار بيانات التأييد للصولة الأمنية والقضائية تتصرف وكأن المقبوض عليهم ظهروا فجأة من فراغ، مع أن أصولهم الحزبية وتحالفاتهم البرلمانية وعلاقاتهم السياسية معروفة للجميع. وهنا يبدو المشهد أقرب إلى محاولة للتنصل من المسؤولية الجماعية، أو إلى استخفاف بذاكرة الرأي العام. فالفاسد لا يعمل في عزلة، بل يتحرك داخل بيئة تمنحه الغطاء، وتفتح له أبواب العقود والمناصب والتمويل والحماية. لذلك، لا يكفي التصفيق لاعتقاله ما لم تُكشف الشبكة التي صنعته وساعدته واستفادت منه.

مكافحة الفساد تبدأ قبل الاعتقال

إن صولة الزيدي، مهما كانت مهمة ومبهجة للرأي العام، لن تكفي إذا لم تتحول إلى مراجعة شاملة لمنظومة الوقاية من الفساد. فالمعركة تبدأ عند بوابة الترشيح، وكشف الذمم المالية، وتمويل الحملات، وتدقيق العقود، ورفض الاستثناءات غير القانونية، وتدوير الموظفين في المواقع الحساسة، وربط الدرجات الخاصة بمعايير الخدمة العامة لا بمعايير المحاصصة. أما إذا بقيت المعالجة محصورة في الاعتقالات، فسيتكرر المشهد: صولة بعد صولة، ومتهم بعد متهم، ثم تعود المنظومة نفسها إلى إنتاج وجوه جديدة للفساد القديم. إن المطلوب ليس التقليل من أهمية ما تحقق، بل البناء عليه. فالاعتقال يوقف فاسداً، أما الوقاية فتمنع صناعة عشرات الفاسدين. والمحاسبة تعاقب الجريمة بعد وقوعها، أما الحوكمة فتغلق الطريق أمام وقوعها. ويبقى من القول: لله في خلقه شؤون.

مكافحة الفساد مسؤولية جماعية
لا تقع على رئيس الوزراء وحده

مكافحة الفساد في أي دولة هي مسؤولية وطنية شاملة،
تحتاج إلى تضافر الجهود وتكامل الأدوار بين جميع الأطراف المعنية.

أزهر الشدود الطائي
كاتب وباحث سياسي

لماذا المسؤولية جماعية؟

- ✓ الفساد ظاهرة معقدة ومتشعبة.
- ✓ لا يمكن مواجهتها بقرارات مركزية فقط.
- ✓ تحتاج إلى ثقافة مؤسسية، وقوانين رادعة، وإرادة سياسية جماعية، ومشاركة مجتمعية فاعلة.
- ✓ نجاح إلى استراتيجية ترتبط بتضافر الجهود بين الحكومة والأجهزة الرقابية والمجتمع.

أدوار أساسية في مكافحة الفساد

رئيس الوزراء

- منسق أعلى والراقي للمسار الإصلاحي.
- ليس بديلاً عن أي وزير أو جهاز رقابي في أداء مهامه الأساسية.
- دعم استقلالية الأجهزة الرقابية وتكامل عملها.
- المتابعة والتنسيق وتذليل العقبات أمام الإصلاح.

الوزراء

- **وزير المالية**: ضبط الإنفاق العام وشفافية الموازنات.
- **وزير النفط**: حماية الثروة الوطنية من الهدر والتهريب.
- **وزير التخطيط**: نزاهة المشاريع التنموية.
- كل وزير يحمل أمانة يجب أن يحاسب عليها أمام الشعب والتاريخ.

الأجهزة الرقابية

- هيئة النزاهة، مكتب المفتش العام. ديوان الرقابة المالية، وغيرها.
- الخط الدفاعي المتقدم في كشف الفساد ومعالجة مواطن الخلل.
- تعمل باستقلالية وكفاءة تكون رادعاً حقيقياً للمفسدين.

ثقافة الدولة المؤسسية

- تغيير الثقافة الإدارية ومكافحة المحسوبية.
- توزيع الصلاحيات يعني توزيع المسؤوليات.
- التنسيق بين المؤسسات لا الاعتماد على شخص واحد.
- عدم تحميل الفشل لشخص، بينما يبقى التقصير المؤسسي بلا حساب.

قيم وأسس أساسية

- الشفافية في اتخاذ القرار.
- النزاهة في إدارة المال العام.
- سيادة القانون على الجميع.
- تضارب المصالح ممنوع.
- حماية المال العام واجب ديني وأخلاقي وقانوني.

المحاسبة الصارمة والشفافية العلنية

- محاسبة كل مقصر مهما كان موقعه.
- إعلان التقارير الرقابية علناً.
- اتخاذ إجراءات جادة على أساسها لا مجرد وعود.
- شعور المواطن بأن هناك رقابة حقيقية على كل صرفية، وكل صفقة، وكل قرار.

رسالة ختامية

مكافحة الفساد ليست معركة شخصية يخوضها رئيس الوزراء بمفرده، بل هي مشروع وطني متكامل يستوجب وقوف الجميع صفاً واحداً، من الحكومة إلى الأجهزة الرقابية، ومن المؤسسات إلى المجتمع.
هكذا فقط ننهض بوطننا ونصون مقدرات أجيالنا القادمة.

عندما تكون المسؤولية جماعية تتحقق النتائج

- بناء دولة القانون والمؤسسات
- ترسيخ العدالة والمساواة
- حماية المال العام من الهدر والفساد
- بناء الثقة بين المواطن والدولة
- تعزيز التنمية والاستثمار

"لا تُحمّل شخصاً ما يجب أن يتحمله الجميع، ولا تُترك المال العام بلا حماية."

مكافحة الفساد مسؤولية جماعية لا تقع على رئيس الوزراء وحده

ازهر الشدود الطائي

إن مكافحة الفساد في أي دولة ليست مهمة فردية يمكن أن تُلقى على عاتق رئيس الوزراء وحده، ولا مسؤولية محصورة في مسؤول بعينه، بل هي واجب وطني شامل تشترك فيه مؤسسات الدولة كافة. فالحكومة تعمل من خلال منظومة مترابطة من الوزارات والهيئات والأجهزة الرقابية، وكل مؤسسة فيها تمتلك صلاحيات محددة، ومن ثم تتحمل جزءاً واضحاً من مسؤولية حماية المال العام، ومنع التجاوزات، ومحاسبة المقصرين. وتؤكد التجارب العملية في دول عديدة أن أي استراتيجية ناجحة لمكافحة الفساد تقوم على تكامل الأدوار، لا على تحميل المسؤولية لشخص واحد. فحين تنفرد جهة واحدة بالمواجهة، بينما تبقى بقية المؤسسات في موقع المتفرج، تتحول المعركة إلى جهد محدود لا يستطيع تفكيك شبكات الفساد المتشعبة. أما حين تتوزع المسؤوليات بوضوح، وتعمل كل جهة ضمن اختصاصها، تصبح الدولة أكثر قدرة على الوقاية والكشف والمحاسبة.

دور الوزراء في حماية المال العام

يتحمل كل وزير مسؤولية مباشرة عن النزاهة داخل وزارته. فوزير المالية مسؤول عن ضبط الإنفاق العام، وشفافية الموازنات، ومراقبة حركة الأموال، ومنع أبواب الهدر والتلاعب. ووزير النفط مسؤول عن حماية الثروة الوطنية من التهريب وسوء الإدارة والعقود المشبوهة، وضمان أن تدار الموارد بما يخدم المصلحة العامة. كما يتحمل وزير التخطيط مسؤولية نزاهة المشاريع التنموية، ودقة اختيار الأولويات، ومراقبة نسب الإنجاز، ومنع إدراج مشاريع وهمية أو مبالغ في كلفتها. وينطبق الأمر نفسه على وزارات الصحة والتربية والإعمار والتجارة والنقل وغيرها، لأن كل قطاع يمتلك منافذه الخاصة التي قد يتسلل منها الفساد إذا غابت الرقابة وضعفت المحاسبة. وبهذا المعنى، فإن كل وزير يحمل في حقيبته أمانة سياسية وقانونية وأخلاقية. فالمسؤولية الوزارية لا تقتصر على إدارة الملفات اليومية أو إصدار التعليمات، بل تشمل أيضاً منع التجاوزات داخل المؤسسة، والتأكد من سلامة العقود، ومراقبة المديرين العامين، وتفعيل وحدات التدقيق، ومحاسبة من يثبت تقصيره أو تورطه. ومن غير المنطقي أن تُمنح الصلاحيات الواسعة للوزراء، ثم تُحصر مسؤولية الفساد عند وقوعه برئيس الوزراء وحده. فالدولة التي توزع السلطات يجب أن توزع معها المسؤوليات، وإلا تحولت الإدارة إلى منظومة تسمح بتعدد مراكز القرار، لكنها تبحث دائماً عن شخص واحد لتحميله نتائج الفشل.

الأجهزة الرقابية خط الدفاع الأول

تمثل الأجهزة الرقابية، وفي مقدمتها هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والجهات المختصة بالتفتيش والتدقيق، خط الدفاع الأول في مواجهة الفساد. فهذه المؤسسات مسؤولة عن رصد مواطن الخلل، ومراجعة العقود، وتتبع الإنفاق، وكشف تضخم الأموال، وإحالة الملفات إلى الجهات القضائية المختصة. وعندما تعمل هذه الأجهزة باستقلالية وكفاءة ومهنية، فإنها تشكل رادعاً حقيقياً لكل من يفكر في استغلال منصبه. لكن دورها يضعف حين تتداخل الصلاحيات، أو تتأخر التحقيقات، أو تتعرض لضغوط سياسية، أو تتحول التقارير إلى وثائق تحفظ في الأدراج من دون اتخاذ إجراءات عملية. كما أن الرقابة لا ينبغي أن تبدأ بعد وقوع الجريمة فقط، بل يجب أن تكون وقائية أيضاً. فالتدقيق المسبق للعقود، ومراجعة آليات الصرف، ومتابعة المناقصات، وفحص حالات تضارب المصالح، كلها إجراءات تستطيع منع الفساد قبل أن يتحول إلى ملف جنائي معقد. وهنا يظهر دور رئيس الوزراء بوصفه منسقاً أعلى للمسار الإصلاحي، ومسؤولاً عن ضمان التعاون بين المؤسسات. لكنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن الوزير الذي أهمل وزارته، أو الجهاز الرقابي الذي تأخر في أداء واجبه، أو المسؤول التنفيذي الذي تجاهل المخالفات.

ثقافة مؤسسية لا حملة مؤقتة

الفساد ظاهرة مركبة تتداخل فيها المصالح السياسية والاقتصادية والإدارية، ولذلك لا يمكن معالجتها بقرارات مركزية أو حملات مؤقتة. فالمواجهة الحقيقية تحتاج إلى ثقافة مؤسسية تؤمن بأن الوظيفة العامة تكليف لا امتياز، وأن المال العام أمانة، وأن الصمت عن المخالفة شكل من أشكال المشاركة فيها. وتتطلب هذه الثقافة قوانين واضحة، وإجراءات ثابتة، وتدريباً مستمراً للموظفين، وحماية للمبلغين، ونظماً إلكترونية تقلل الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف. كما تحتاج إلى إرادة سياسية جماعية تمنع استخدام مكافحة الفساد أداةً لتصفية الخصوم أو حماية الحلفاء. فإذا تحولت مكافحة الفساد إلى شعارات إعلامية، فإنها ستستنزف هيبة الدولة من دون نتائج حقيقية. وقد يُحمّل رئيس الوزراء فوق طاقته، بينما يكتفي بعض الوزراء والمسؤولين بتبرير تقصيرهم أو الادعاء بأن صلاحياتهم محدودة. ومن هنا، يصبح ترسيخ المسؤولية الجماعية شرطاً أساسياً لأي إصلاح جاد. فلا يجوز أن توزع الدولة الصلاحيات والموازنات والمناصب، ثم تختزل المحاسبة في موقع واحد. فكل مسؤول يجب أن يعرف حدود واجباته، وأن يدرك أن الإهمال في منع الفساد لا يقل خطورة عن المشاركة المباشرة فيه. المحاسبة الصارمة والشفافية العلنية إن العدالة في توزيع المسؤوليات تقتضي محاسبة كل مقصر بحسب موقعه وصلاحياته. فلا يجوز أن يبقى الوزير بمنأى عن المساءلة إذا انتشر الفساد في مؤسسته، ولا أن يُعفى المسؤول الرقابي من الحساب إذا تجاهل مؤشرات واضحة أو أخّر ملفاً مهماً. كما يجب أن تُعلن التقارير الرقابية الأساسية للرأي العام، مع الحفاظ على سرية التحقيقات عند الضرورة. فالشفافية تمنح المواطن القدرة على تقييم أداء المؤسسات، وتمنع تمييع المسؤولية، وتوضح أين وقع الخلل ومن كان مكلفاً بمنعه. وثقة المواطن لا تُبنى بالخطب والوعود، بل عندما يرى أن القانون يطبق على الجميع، وأن الأموال المستردة تعاد إلى الخزينة، وأن المسؤول الفاسد يفقد منصبه ويحال إلى القضاء، وأن المقصر لا ينتقل ببساطة إلى موقع آخر. كما يجب أن يشعر المواطن بأن هناك رقابة حقيقية على كل صفقة وعقد وقرار إداري. فحماية المال العام لا تتحقق بإصدار البيانات، وإنما بوجود إجراءات قابلة للتتبع، ومؤسسات تملك صلاحية التحقيق، وقضاء قادر على إصدار أحكام عادلة ونافذة.

دور البرلمان والقضاء والمجتمع

لا تكتمل المسؤولية الوطنية من دون دور فاعل للبرلمان والقضاء والمجتمع. فالبرلمان مسؤول عن تشريع القوانين، ومراقبة الحكومة، واستجواب الوزراء، ومتابعة تقارير الإنفاق. أما القضاء، فعليه أن يحسم القضايا باستقلال وسرعة، لأن التأخير الطويل يضعف الردع ويمنح المتهمين فرصاً للإفلات أو التأثير في مسار التحقيق. ويؤدي الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والجامعات دوراً مهماً في نشر الوعي، وكشف الاختلالات، ومراقبة الأداء العام. كما يتحمل المواطن مسؤولية أخلاقية في رفض الرشوة، وعدم تبرير التجاوز، والإبلاغ عن المخالفات عبر القنوات القانونية. ولا يعني ذلك تحميل المواطن مسؤولية فساد المؤسسات، بل إشراكه في حماية المجال العام. فالمجتمع الواعي لا يصمت عن التجاوزات، ولا يمنح الفاسد غطاءً اجتماعياً أو سياسياً، ولا يقبل تحويل الوظائف والخدمات إلى وسائل للابتزاز والولاء.

الوقاية وقياس نتائج الإصلاح

لا بد من اعتماد مؤشرات واضحة لقياس نجاح سياسات مكافحة الفساد، لأن كثرة اللجان والبيانات لا تعني بالضرورة تحقق الإصلاح. ومن أهم هذه المؤشرات سرعة إنجاز المعاملات، وانخفاض كلفة المشاريع، وتقليص الهدر، وزيادة الأموال المستردة، وتراجع الشكاوى، وارتفاع مستوى الإفصاح المالي. كما ينبغي ربط تقييم كبار المسؤولين بمدى التزام مؤسساتهم بمعايير النزاهة، لا بعدد التصريحات التي يطلقونها. فالوزير الناجح ليس من يعلن رفضه للفساد فقط، بل من يبني داخل وزارته نظاماً يمنعه، ويكشفه مبكراً، ويحمي الموظف النزيه، ويمنع المتنفذ من تعطيل القانون. ومن الضروري كذلك توحيد قواعد البيانات بين المؤسسات، لأن تشتت المعلومات يسمح للفاسدين باستغلال الثغرات، والانتقال بين العقود والحسابات والواجهات المختلفة من دون رصد فعال.

المسؤولية الجماعية وبناء دولة القانون

كلما نجحت الدولة في ترسيخ مبدأ المسؤولية الجماعية، زادت قدرتها على بناء دولة القانون والمؤسسات. فهذه الدولة لا تبحث عن بطل فردي يقاتل الفساد وحده، بل تبني نظاماً يجعل كل مسؤول خاضعاً للمحاسبة، وكل مؤسسة ملزمة بالشفافية.

الفشل في إعادة هيكلة الصناعة النفطية في العراق
الأسباب والمعالجات

علي ارباط البغلاني

يمتلك العراق خامس أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، ورغم الإيرادات الضخمة، لا تزال الصناعة النفطية تعاني من اختلالات هيكلية حالة دون تحقيق التنمية المستدامة وتحويل النفط من مورد ناضب إلى ثروة دائمة الأثر.

أولا: منظور الواقع النفطي في العراق

الطاقة التكريرية 2024	الإيرادات النفطية 2024	الصادرات 2024	الإنتاج
حوالي 846 ألف برميل يومياً	أكثر من 110 مليار دولار	حوالي 3.6 مليون برميل يومياً	أكثر من 4.4 مليون برميل يومياً

يستورد العراق سنوياً كميات كبيرة من المشتقات النفطية، بلغ إجمالي الاستيرادات 2025 نحو 2.1 مليون طن بتكلفة تتراوح بين 3.5 – 5 مليارات دولار.

ثانيا: هيكلية الصناعة النفطية وإعادة هيكلتها

هيكلية الصناعة النفطية:
إطار منظم يحدد كيفية إدارة واستغلال الموارد النفطية بدءاً من الاستكشاف والإنتاج، مروراً بالنقل والتكرير، وانتهاءً بالتسويق. والصناعات البتروكيماوية.

إعادة هيكلة الصناعة النفطية:
عملية إصلاح شاملة لتطوير جميع حلقات الصناعة النفطية، مع إعادة التنظيم المؤسسي والتشريعي بما يحقق الكفاءة الاقتصادية، ويزيد من القدرة التنافسية ويضمن الاستدامة.

ثالثا: أسباب الفشل في إعادة هيكلة الصناعة النفطية

1. **التحديات الأمنية والسياسية**
   - الحروب والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي.
   - تخريب وتأثير مباشر على الاستثمار والإنتاج.
2. **النقص في الكوادر البشرية الكفؤة**
   - نقص التدريب وهجرة الخبرات.
   - ضعف التأهيل ونقل التكنولوجيا.
3. **ضعف البنية التحتية وحرق الغاز المصاحب**
   - حرق كميات كبيرة من الغاز بدل استثماره.
   - تقادم الأنابيب وقلة المستودعات.
   - خسائر بمليارات الدولارات وتلوث بيئي.
4. **ضعف الإطار القانوني والفساد الإداري والمالي**
   - تداخل الصلاحيات بين الحكومة والاقليم.
   - الفساد يؤثر على إحالة المشاريع وجودتها.
5. **ضعف الطاقة التكريرية والبتروكيماوية**
   - قدم المصافي وانخفاض الكفاءة وكثرة الأعطال.
   - استيراد المشتقات رغم وفرة النفط الخام.
   - محدودية الصناعات البتروكيماوية.
5. **الاعتماد على الصادرات النفطية**
   - تصدير النفط خاماً (حوالي 3.3 مليون برميل/يوم).
   - قيمة مضافة منخفضة. وفقدان فرص عمل.
7. **عدم وجود استراتيجية واضحة**
   - غياب خطة وطنية مستقرة تمتد لعقود.
   - تغير الحكومات وعدم استمرار الخطط.

معالجات الاختلالات الهيكلية في صناعة النفط

حوكمة وتشريعات واضحة	التوسع في الصناعات البتروكيماوية	استراتيجية وطنية شاملة	تحديث البنية التحتية
توضيح الصلاحيات، تشريعات منظمة، شفافية، ومكافحة الفساد والرقابة الإلكترونية.	إنتاج الأسمدة واللدائن والمواد الكيميائية لرفع القيمة المضافة وتنويع الصادرات.	رؤية اقتصادية واضحة تشمل جميع حلقات الصناعة النفطية، بأهداف كمية قابلة للقياس.	تطوير المصافي وإنشاء مصفاة حديثة ذات تقنيات متقدمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
بيئة استثمارية جاذبة	**تنويع الاقتصاد**	**التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي**	**الكوادر البشرية والتكنولوجيا**
تشريعات واضحة، حوافز ضريبية، وضمانات قانونية لجذب الإستثمار المحلي والأجنبي.	توجيه الإيرادات لتنمية الزراعة والصناعة والسياحة والطاقة المتجددة.	الحقول الذكية، تحليل البيانات، لرفع الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف.	برامج تدريب مستمر، شراكات بحثية، ونقل التكنولوجيا الحديثة.

رابعا: الاثار الاقتصادية لفشل إعادة الهيكلة

- ✕ اعتماد شبه كامل على عوائد النفط الخام.
- ✕ انخفاض القيمة المضافة من تصدير الخام.
- ✕ ضعف التنويع الإقتصادي وانخفاض مساهمة القطاع الصناعي.
- ✕ ارتفاع معدلات البطالة وهجرة رؤوس الأموال والكفاءات.
- ✕ هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط واتساع العجز المالي.

نحو طريق الازدهار العراقي

ميناء الفاو وسلاسل البيع العالمية
تحويل ميناء الفاو إلى مركز إنتاج وتجميع وتصدير يربط أسيا بالخليج والعراق وتركيا وأوروبا.

أفق أسيوي واسع
- إشراك الصين، الهند، اليابان، وكوريا الجنوبية.
- ضمان استقرار طرق الإمداد وخفض كلف الشحن والتأمين.
- تحويل العراق إلى عقدة إقليمية في التجارة والطاقة.

مجمع بندر عباس – خصب – الفاو

شراكة استراتيجية تربط الخليج وإيران والعراق ودول الخليج، لتحويل المضيق من نقطة تهديد إلى مساحة مصالح مشتركة.

إن إصلاح الصناعة النفطية ليس خياراً، بل ضرورة وطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعظيم القيمة المضافة، وتحويل العراق من بلد يعتمد على النفط إلى بلد يصنع اقتصاداً متنوعاً ومستداماً للأجيال القادمة.

فشل إعادة هيكلة الصناعة النفطية في العراق وآفاق المعالجة

علي ارباط البغلاني

تمثل الصناعة النفطية العمود الفقري للاقتصاد العراقي، إذ يعتمد العراق على النفط في تمويل أكثر من ٩٦٪ من الإيرادات العامة، وما يزيد على ٩٥٪ من عائدات التصدير. وعلى الرغم من امتلاكه خامس أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، بما يتجاوز ١٤٥ مليار برميل، فإن هذا القطاع ما يزال يعاني اختلالات هيكلية حالت دون تحوله إلى صناعة متكاملة قادرة على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وتعود هذه المشكلة إلى تعثر جهود إعادة الهيكلة التي كان يفترض أن تنقل القطاع من نموذج يركز على استخراج النفط الخام وتصديره، إلى نموذج صناعي متكامل يشمل الاستكشاف والإنتاج والنقل والتكرير والبتروكيمياويات والتسويق، بما يحقق أعلى قيمة مضافة ممكنة للثروة النفطية.

أولاً: واقع الصناعة النفطية في العراق

أنتج العراق أكثر من ٤,٤ ملايين برميل يومياً، وصدّر نحو ٣,٦ ملايين برميل يومياً خلال عام ٢٠٢٤، محققاً إيرادات نفطية تجاوزت ١١٠ مليارات دولار. كما سجلت الأعوام السابقة إيرادات مرتفعة كان من الممكن توظيفها في بناء قاعدة اقتصادية وإنتاجية طويلة الأمد، إلا أن غياب الإرادة الوطنية والخطط الاستراتيجية حال دون استثمار تلك العوائد على نحو فعال. أما في عام ٢٠٢٥، فقد بلغت الإيرادات النفطية نحو ٩٤,٨ مليار دولار، في وقت ما تزال فيه صناعة التكرير العراقية متقادمة، وتعاني محدودية إنتاج المشتقات ذات القيمة المضافة، فضلاً عن عدم قدرتها الكاملة على تغطية احتياجات السوق المحلية. ولهذا يلجأ العراق إلى الاستيراد لتعويض النقص، إذ بلغت وارداته من المشتقات النفطية خلال عام ٢٠٢٥ نحو ٢,١ مليون طن، بكلفة تراوحت بين ٣,٥ و٥ مليارات دولار. إن هذه الفجوة بين حجم الموارد المتاحة ومستوى الأداء الفعلي أدت إلى إهدار فرص تنموية كبيرة، كان يمكن أن تسهم في تنويع الاقتصاد، وتوفير فرص عمل واسعة، ولا سيما للشباب، وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة.

ثانياً: مفهوم هيكلة الصناعة النفطية وإعادة هيكلتها

تعني هيكلية الصناعة النفطية الإطار التنظيمي والإنتاجي الذي يحدد كيفية إدارة الموارد النفطية واستغلالها بصورة مثلى، بدءاً من الاستكشاف والإنتاج، مروراً بالنقل والخزن والتكرير، وانتهاءً بالتسويق والصناعات البتروكيمياوية. أما إعادة الهيكلة، فهي عملية إصلاح شاملة تستهدف تطوير جميع حلقات الصناعة النفطية، مع إعادة تنظيم المؤسسات والقوانين والأنظمة الإدارية، بما يرفع الكفاءة الاقتصادية، ويعزز القدرة التنافسية، ويضمن الاستدامة. وتشمل إعادة الهيكلة توزيع الأدوار بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وتطوير آليات اتخاذ القرار، وتحديث البنية التحتية، وتنويع المنتجات النفطية، ورفع كفاءة الشركات الوطنية، وتبني التكنولوجيا الحديثة، وتحسين الحوكمة والإدارة. ولذلك، لا يمكن اختزالها في زيادة الإنتاج فقط، بل يجب أن تمتد إلى بناء قطاع صناعي مترابط يحقق قيمة اقتصادية مضافة.

ثالثاً: أسباب فشل إعادة الهيكلة

يتمثل السبب الأول في غياب استراتيجية وطنية مستقرة تمتد لعقود، وتحدد بوضوح أولويات الاستثمار والإنتاج والتكرير والتصنيع، بعيداً عن تغير الحكومات والبرامج قصيرة الأجل. أما السبب الثاني، فهو استمرار الاعتماد على تصدير النفط الخام، إذ يصدر العراق معظم إنتاجه، بما يقارب ٣,٣ ملايين برميل يومياً، من دون الاستفادة الكافية من التكرير أو الصناعات البتروكيمياوية. ويؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الاقتصادية للثروة النفطية، واستيراد المشتقات رغم وفرة الخام، وفقدان آلاف فرص العمل، وزيادة تعرض الاقتصاد لتقلبات الأسعار العالمية. ويتمثل السبب الثالث في ضعف الطاقة التكريرية والصناعات البتروكيمياوية. فمعظم المصافي تعاني تقادم الوحدات الإنتاجية، وانخفاض كفاءة التشغيل، وكثرة الأعطال، وعدم مواكبة المعايير البيئية والتقنيات الحديثة. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية نحو ٨٤٦ ألف برميل يومياً في عام ٢٠٢٤، ثم ارتفعت إلى قرابة ١,٣ مليون برميل يومياً، لكنها ما تزال غير كافية لتغطية الطلب المحلي بصورة كاملة. كذلك، ما تزال الصناعات البتروكيمياوية محدودة، الأمر الذي يدفع العراق إلى تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة، ثم استيراد المنتجات البلاستيكية والكيميائية بأسعار مرتفعة، بما يؤدي إلى خسارة قيمة مضافة كبيرة، وضعف مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي ضعف الإطار القانوني والفساد المالي والإداري في مقدمة المعوقات أيضاً، بسبب تداخل الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والإقليم، وتعدد الجهات المشرفة، وعدم وضوح آليات الاستثمار. كما يؤثر الفساد في إحالة المشاريع وتنفيذها وجودتها وكفاءة الإنفاق. ومن الأسباب المهمة أيضاً ضعف البنية التحتية، وتقادم الأنابيب، وقلة المستودعات، واستمرار حرق الغاز المصاحب بدلاً من استثماره. ويؤدي ذلك إلى خسائر بمليارات الدولارات، وزيادة التلوث، وضياع فرص إنشاء صناعات غازية وبتروكيمياوية، في وقت يستمر فيه العراق باستيراد الغاز لتشغيل محطات الكهرباء. ويضاف إلى ذلك نقص الكوادر المؤهلة، وضعف التدريب، وهجرة الخبرات، ومحدودية برامج نقل التكنولوجيا، فضلاً عن التحديات الأمنية والسياسية والحروب والإرهاب وعدم الاستقرار، التي أثرت مباشرة في الاستثمار والإنتاج.

رابعاً: الآثار الاقتصادية للفشل

لم يقتصر أثر تعثر إعادة الهيكلة على القطاع النفطي، بل امتد إلى مجمل الاقتصاد الوطني. فقد بقيت الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الموازنة، بينما تراجعت مساهمة الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات الإنتاجية. وأدى ذلك إلى ضعف التنوع الاقتصادي، واستمرار الاعتماد على الاستيراد، وانخفاض القدرة على تحقيق نمو متوازن. كما حرم تصدير النفط الخام الاقتصاد من عوائد إضافية وفرص استثمارية كان يمكن أن تتحقق عبر تصنيع المنتجات النفطية والبتروكيمياوية. ذلك أسهم ضعف الاستثمار في الصناعات التحويلية في ارتفاع البطالة، وتباطؤ التنمية الصناعية، وهجرة رؤوس الأموال والكفاءات، وتراجع القدرة التنافسية للعراق إقليمياً ودولياً. وأصبح الاقتصاد أكثر هشاشة أمام تقلبات أسعار النفط، إذ يؤدي أي انخفاض في الأسعار إلى تراجع الإيرادات واتساع العجز المالي، بما يحد من قدرة الدولة على تنفيذ برامج التنمية.

خامساً: سبل معالجة الاختلالات

تتطلب المعالجة اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لإعادة هيكلة الصناعة النفطية، ترتبط بخطط التنمية، وتحدد أهدافاً كمية قابلة للقياس، مع توزيع واضح للأدوار بين الدولة والقطاع الخاص. كما ينبغي تطوير المصافي القائمة، وإنشاء مصاف حديثة، والتوسع في الصناعات البتروكيمياوية والتحويلية لإنتاج الأسمدة واللدائن والمواد الكيميائية، بما يرفع القيمة المضافة، وينوع الصادرات، ويوفر آلاف فرص العمل. ويجب أيضاً معالجة الجوانب القانونية والمؤسسية، عبر إقرار تشريعات واضحة لقطاع النفط والغاز، وتحديد الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والإقليم، وتعزيز الشفافية والحوكمة، ومكافحة الفساد من خلال الرقابة الإلكترونية والإفصاح الكامل عن العقود. ولا بد من الاستثمار في التحول الرقمي، والحقول الذكية، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، إلى جانب تطوير الكوادر البشرية عبر التدريب المستمر، والشراكات مع الجامعات والمراكز البحثية، ونقل التكنولوجيا الحديثة. كذلك ينبغي توجيه جزء من الإيرادات النفطية إلى تنمية القطاعات غير النفطية، ولا سيما الصناعة والزراعة والسياحة والطاقة المتجددة، مع توفير بيئة استثمارية مستقرة تشجع المشاريع ذات القيمة المضافة العالية.

الخلاصة

إن فشل إعادة هيكلة الصناعة النفطية في العراق لا يعود إلى نقص الموارد، بل إلى عوامل مؤسسية وإدارية وتشريعية واقتصادية وتقنية مترابطة. ويمتلك العراق إمكانات تؤهله ليكون مركزاً مهماً للصناعات النفطية والبتروكيمياوية، إلا أن ذلك يتطلب الانتقال من تصدير النفط الخام إلى بناء صناعة متكاملة تعظم القيمة المضافة، وتعزز الحوكمة، وتستثمر التكنولوجيا، وتنمي رأس المال البشري. ومن شأن تنفيذ هذه الإصلاحات أن يعزز الاستدامة المالية، ويقلل الاعتماد على النفط الخام، ويدعم التنوع الاقتصادي، ويزيد قدرة العراق على مواجهة الصدمات وتحقيق نمو أكثر استدامة للأجيال القادمة.

هل سينجح علي الزيدي
في هدم قلاع الفساد ؟
SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
مركز دراسات الشهيد الخامس
www.shahidkhames.com
النجاح ليس خطاباً.. بل فعل وإرادة وصمود
الفساد
يسرقون المال العام
المحاصصة
الصفقات المشبوهة
النفوذ والحماية
"الفساد ليس أفراداً فقط بل منظومة متجذرة والهدم لا يتم إلا بإرادة حقيقية وقرار شجاع"
علي الزيدي
رئيس مجلس الوزراء
مسارات النجاح لهدم قلاع الفساد
1. استقلال القضاء وعدم التدخل السياسي
2. الشفافية ونشر المعلومات والميزانيات
3. الرقمنة وتقليل الروتين والوساطات
4. محاسبة الكبار قبل الصغار
5. حماية المبلغين عن الفساد
6. إصلاح مؤسسات الدولة من الداخل
7. قطع طريق المحاصصة والصفقات
8. استثمار المال العام في خدمة المواطن
أكبر التحديات
شبكات النفوذ والحماية السياسية
المال المنهوب والمصالح المتشابكة
الضغط الإعلامي والضغوط الداخلية
ضعف بعض مؤسسات الرقابة
ثقافة الفساد المتجذرة في المجتمع
"العراقيون ينتظرون أفعالا لا أقوالاً وعدالة لا استثناءات"
النتائج المتوقعة عند النجاح
عراق أفضل لكل العراقيين
خدمات أفضل للمواطن
استقرار سياسي وأمني
سيادة القانون والمساواة
ثقة المستثمر والمواطن بالمؤسسات
اقتصاد قوى واستثمار حقيقي
الفرصة متاحة.. والإرادة مطلوبة.. والتاريخ لا يرحم المترددين
إما أن نرى دولة عادلة قوية تحمي أحلام الناس.. وإما أن تبقى قلاع الفساد أقوى من الوطن

هل سينجح علي الزيدي في هدم قلاع الفساد ؟

رائد سالم الهاشمي

علي الزيدي وتحدي قلاع الفساد

تواجه الحكومة العراقية برئاسة علي الزيدي مجموعة معقدة من التحديات المتداخلة، تتشابك فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية. ويأتي ملف مكافحة الفساد في مقدمة هذه التحديات، لأنه لم يعد قضية إدارية أو قانونية منفصلة، بل أصبح عاملاً أساسياً يؤثر في مسار التنمية، واستقرار الدولة، وثقة المواطنين بالمؤسسات. وتزداد خطورة هذا الملف في ظل الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها الحكومة، ولا سيما بعد تسلمها خزينة شبه خاوية، واقتصاداً مثقلاً بنتائج سنوات طويلة من الهدر المالي وسوء الإدارة. لقد تركت عقود من ضعف الحوكمة، وتراجع الشفافية، وهيمنة المصالح الحزبية على مؤسسات الدولة، آثاراً عميقة في المجتمع العراقي. ولهذا، باتت مكافحة الفساد ضرورة وطنية تتجاوز مجرد ملاحقة المتهمين وإحالتهم إلى القضاء، لتشمل إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمواطن، وترميم الثقة بالمؤسسات، وحماية المال العام من شبكات النفوذ. ومن هنا، يصبح السؤال عن قدرة علي الزيدي على هدم قلاع الفساد سؤالاً سياسياً واقتصادياً ومؤسسياً في آن واحد.

مكافحة الفساد في الخطاب الحكومي

منذ تشكيل الحكومة الجديدة، احتلت مكافحة الفساد موقعاً متقدماً في الخطاب الحكومي، إلى جانب الإصلاح الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير الخدمات العامة. ويعكس هذا التوجه إدراكاً متزايداً بأن أي برنامج اقتصادي لن يحقق أهدافه ما لم ترافقه إجراءات حقيقية لتعزيز النزاهة، وترشيد الإنفاق، وتقييد الهدر، ومحاسبة المتجاوزين. ولا يمكن فصل خطاب علي الزيدي عن حاجة الدولة إلى استعادة ثقة المواطنين والمستثمرين معاً. فالإصلاح الاقتصادي لا ينجح في بيئة تنتشر فيها الرشوة والمحسوبية، كما أن المستثمر لا يغامر بأمواله في سوق تفتقر إلى القواعد الواضحة، والإجراءات المستقرة، والقضاء القادر على حماية الحقوق. لذلك، فإن مكافحة الفساد ليست عبئاً إضافياً على البرنامج الاقتصادي، بل هي شرط أساسي لنجاحه.

إدارة الموارد وحماية المال العام

اقتصادياً، تمثل مكافحة الفساد أحد المفاتيح الرئيسة لتحسين كفاءة إدارة الموارد، خصوصاً في دولة تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية. فكل دينار يُحمى من الهدر يمكن أن يتحول إلى مدرسة، أو مستشفى، أو مشروع بنية تحتية، أو فرصة عمل جديدة. أما استمرار الفساد، فيعني أن جزءاً مهماً من ثروة البلد يذهب إلى جيوب شبكات خاصة بدلاً من أن يُوظف في خدمة المجتمع. كما أن تعزيز النزاهة داخل مؤسسات الدولة يرسل رسالة اطمئنان إلى المستثمرين المحليين والأجانب، ويؤسس لبيئة أكثر استقراراً وقدرة على النمو. ومن هذا المنطلق، تصبح مكافحة الفساد مدخلاً لإدارة الثروة العامة بصورة أفضل، وليس مجرد ملف قضائي يُفتح عند وقوع المخالفة ثم يُغلق بعد صدور الأحكام.

علي الزيدي وشرعية الدولة

سياسياً، تكتسب مكافحة الفساد أهمية مضاعفة لأنها ترتبط بشرعية الدولة نفسها. فالمواطن العراقي لم يعد يكتفي بالشعارات أو الوعود العامة، بل أصبح يقيس نجاح الحكومات بقدرتها على محاسبة الفاسدين، واسترداد الأموال المنهوبة، ومنع تكرار التجاوزات. ولهذا، فإن أي تقدم حقيقي في هذا الملف سينعكس إيجاباً على الاستقرار السياسي، ويحد من أسباب الاحتقان الشعبي. كما أن نجاح علي الزيدي لن يُقاس فقط بعدد المعتقلين أو القضايا المفتوحة، بل بقدرته على إثبات أن القانون يُطبق على الجميع، وأن الدولة لا تتراجع أمام النفوذ الحزبي أو المالي. من المعالجات المؤقتة إلى الإصلاح المؤسسي مع ذلك، لا يمكن بناء نجاح دائم عبر حملات مؤقتة أو إجراءات موسمية. فالفساد ينمو عادة في البيئات التي تتسم بتعقيد الإجراءات، وتعدد حلقات الموافقة، وضعف الرقابة، وتداخل المصالح. لذلك، يتطلب الإصلاح الحقيقي تحديث الإدارة الحكومية، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، وتقليل الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، وتبسيط المعاملات. كلما أصبحت الإجراءات أوضح وأسرع وأكثر شفافية، تقلصت المساحات التي تتحرك فيها شبكات الفساد. كما أن التحول الرقمي يساعد على توثيق القرارات، ومتابعة حركة الأموال، وكشف التلاعب، ويحد من قدرة المتنفذين على إخفاء المخالفات خلف الروتين الإداري.

مسارات عملية لهدم قلاع الفساد

لكي تحقق الحكومة نتائج مؤثرة، ينبغي أن تعمل في مسارات متوازية. أول هذه المسارات استكمال التحول الرقمي في الوزارات والهيئات، ولا سيما في ملفات العقود والمشتريات والجمارك والضرائب. وثانيها تطوير أنظمة المناقصات الإلكترونية، بما يقلل التدخل البشري ويجعل المنافسة أكثر عدالة وشفافية. أما المسار الثالث، فيتمثل في تعزيز استقلال الهيئات الرقابية وتمكينها من الوصول إلى المعلومات من دون تدخل سياسي. ويضاف إلى ذلك توفير حماية قانونية فعلية للمبلغين والشهود والخبراء، لأن كثيراً من قضايا الفساد تبقى مخفية بسبب الخوف من الانتقام الوظيفي أو الحزبي. كما ينبغي نشر ثقافة النزاهة في المؤسسات التعليمية والإعلامية، وربطها بقيم المواطنة والمسؤولية العامة. فمكافحة الفساد لا تنجح بالأوامر الحكومية وحدها، بل تحتاج إلى وعي اجتماعي يرفض الرشوة والمحسوبية، ويعامل المال العام بوصفه حقاً لجميع العراقيين.

الخطوات الأولى وحجم المقاومة

الخطوات الأولى التي ظهرت في مجال مكافحة الفساد بدت جريئة وسريعة، وأدت إلى الإطاحة بعدد من المتهمين في ملفات كبيرة. غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن في الوصول إلى المنفذين الصغار أو الوسطاء، بل في كشف الجهات السياسية والاقتصادية التي تقف خلفهم وتحميهم وتنتفع من أنشطتهم. هذه الخطوات تبعث قدراً من الأمل، لكن الخشية تبقى قائمة من قدرة القوى المتضررة على ممارسة ضغوط هائلة على الحكومة. فقلاع الفساد لم تُبنَ في يوم واحد، بل تشكلت عبر سنوات من المصالح والتحالفات والتغطية السياسية، ولذلك ستدافع عن وجودها بكل الوسائل الممكنة. وقد تستخدم هذه الجهات الإعلام، أو البرلمان، أو شبكاتها داخل الإدارة، أو التهديد بإثارة الأزمات السياسية والأمنية، بهدف إبطاء الحملة أو تفريغها من مضمونها. وهنا يُطرح السؤال الأهم: هل سيصمد علي الزيدي أمام حيتان الفساد، أم ستتكرر تجربة حكومات سابقة رفعت شعارات الإصلاح ثم تراجعت تحت الضغط؟

مقياس النجاح الحقيقي

إن نجاح حكومة علي الزيدي لن يُقاس بعدد القضايا التي تعلنها، ولا بعدد المؤتمرات الصحفية، بل بمدى استمرار الحملة، ووصولها إلى الرؤوس الكبيرة، واسترداد الأموال، ومنع المتهمين من الإفلات عبر التسويات السياسية. كما سيُقاس النجاح بقدرة الحكومة على بناء منظومة تجعل الفساد أكثر صعوبة وأعلى كلفة. فالمطلوب ليس استبدال مجموعة فاسدين بأخرى، بل تغيير القواعد التي تسمح للفساد بالنمو. وهذا يتطلب قضاء مستقلاً، ورقابة فاعلة، وإدارة مهنية، وإرادة سياسية لا تتراجع أمام الضغوط، إلى جانب شفافية مالية تسمح للرأي العام بمتابعة العقود والإنفاق ونتائج التحقيقات، من دون انتقائية أو غموض. ينتظر العراقيون أن يروا كبار حيتان الفساد خلف القضبان، وأن تُعاد الأموال المنهوبة إلى خزينة الدولة، وأن يشعر المواطن بأن القانون يحمي قوت يومه وحقوقه. وإذا استطاع علي الزيدي أن يحول الخطوات الأولى إلى نهج مؤسسي دائم، فسيكون قد بدأ فعلاً بهدم قلاع الفساد. أما إذا توقفت الحملة عند حدود محددة، فستبقى تلك القلاع قائمة، وقد تعيد بناء نفسها بأسماء وواجهات جديدة. إن المعركة طويلة، لكنها ليست مستحيلة. فالإرادة السياسية، حين تتكامل مع القضاء والرقابة والشفافية والمشاركة المجتمعية، قادرة على فتح طريق حقيقي للإصلاح، واستعادة الثقة، وبناء دولة تحمي ثرواتها وتضع مصلحة المواطن فوق مصالح الأحزاب والمتنفذين.

دماء الشهداء لعنة تلاحق الطغاة

حيدر حسين سويري

الشهادة ليست نهاية الطريق .. بل بداية محاكمة التاريخ

الشهداء لا يموتون

- دم الشهداء لا يغيب ولا يضيع
- يدخل في ذاكرة الأمة وضمير التاريخ
- يحيي الشعوب ويكشف الطغاة
- ملاحقة القتلة في الوعي والمصير

ولن تضيع دماء سفكت في سبيل الحق والكرامة

دروس التاريخ

الحجاج بن يوسف الثقفي
دم سعيد بن جبير

- قتل سعيد بن جبير ظلما وبغياً
- لم يهنأ بعد جريمة القتل
- أصابه المقت والجنون والخوف

كان يردد بهلع وهذيان:
«مالي ولسعيد بن جبير؟
«مالي ولسعيد بن جبير؟»

- هلك الحجاج طريداً لخوفه

دم الشهيد لا يموت .. بل يلاحق قاتله

شبح الجريمة يطارد الطغاة

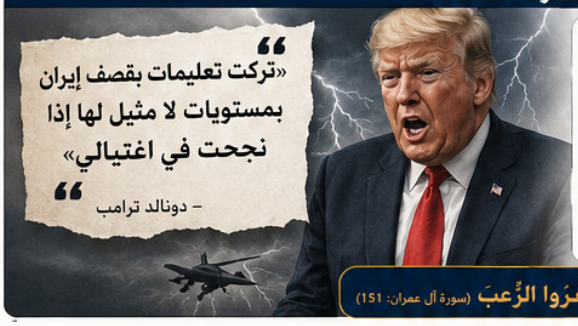

يد العدالة ومجاهدوا المقاومة لا تنسى
الحساب قادم لا محالة ولا مفر من المساءلة التاريخية

الرعب المقيم في قلب الطغاة
الكابوس يلاحقهم نهاراً وليلاً في أقوالهم وأفعالهم

تصريح من الخوف وليس القوة
اعتراف صريح بالرعب والدونية وفقدان الإحساس بالأمان

سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعبَ (سورة آل عمران: 151)

اللعنة تنتقل من اللحظة إلى التاريخ

تنال العدالة الإلهية والتاريخية حتماً ← يضعف الهيبة ويفقد الطاغية استقراره ← يحدث اضطراباً في القرار وحالة من الذعر الدائم ← يلاحق القاتل في يقظته ومنامه وهلعه ← دم الشهيد يسفك ظلماً وعدواناً

العبرة

النفط لايصنع مستقبلاً مستداماً بل الإدارة الحكيمة للنفط هي من تفعل ذلك

الواقع العراقي.. فخ الاعتماد المفرط

- أكثر من 90% من الموازنة تعتمد على النفط
- عقد اجتماعي هش: وظائف ورواتب مقابل الولاء والقبول السياسي
- تضخم القطاع العام وبطالة مقنعة وتعينات عشوائية
- غياب الصناديق السيادية: كل دولار يذهب للاستهلاك الجاري
- النتيجة: مع انهيار النفط ← عجز رواتب ← تصدع العقد الاجتماعي ← انهيار اقتصادي وسياسي

VS

كيف نجت النرويج من «لعنة الموارد؟»

- عزل إيرادات النفط في صندوق التقاعد السيادي لا تمس لإنفاق اليومي
- قاعدة مالية صارمة: صرف عائد استثماري فقط (9%-8%)
- اقتصاد متنوع: قطاع الخدمات يساهم بأكثر من 57%
- الاعتماد على الطاقة المتجددة بنسبة 988 لتوليد الكهرباء
- النتيجة: اقتصاد قُوي، أجيال آمنة، مستقبل مستدام

الحلول لانقاذ المستقبل العراقي

ربط الإنفاق العام بالإنتاج لا بالريع فقط ← تمكين القطاع الخاص المنتج ← حكمة رشيدة وشفافية ومحاربة الفساد ← إصلاح الهيكل الإقتصادي الاستهلاكي ← إنشاء صناديق سيادية حقيقية ← تنويع الاقتصاد (زراعة، صناعة، خدمات)

إن العاقبة للمتقين، ولن تضيع دماء الشهداء، وسيعلم الظالمون أي منقلب ينقلبون

دماء الشهداء لعنة تلاحق الطغاة

حيدر حسين سويري

دماء الشهداء ومعنى اللعنة التاريخية

تثبت شواهد التاريخ وتجارب الأمم أن دماء الشهداء من القادة والعلماء والمصلحين لم تكن يوماً نهاية لنهجهم، ولا خاتمة لمسيرتهم، بل تحولت في كثير من الأحيان إلى قوة معنوية تلاحق قاتليهم، وتفضح جرائمهم، وتزرع في قلوبهم خوفاً مقيماً لا يزول بمرور الزمن. فالطغاة قد يظنون أن اغتيال الرموز يطفئ جذوة المقاومة، أو يوقف مسيرة الكرامة، أو يمحو الفكرة التي حملها الشهيد، غير أن التجربة التاريخية تؤكد أن الدم الزكي غالباً ما يفتح باباً جديداً للمواجهة، ويمنح القضية حياة أوسع وأعمق. إن اغتيال القادة لا يعني اغتيال المبادئ التي عاشوا من أجلها. فقد ينجح القاتل في إسكات صوت فرد، لكنه يعجز عن إسكات ذاكرة أمة كاملة. ومن هنا يتحول الدم المسفوك ظلماً إلى محاكمة تاريخية وأخلاقية لا يستطيع المجرمون الفرار منها، لأن الجريمة تبقى حاضرة في الضمير العام، وتتجدد كلما استُعيدت سيرة الشهيد ومواقفه وتضحياته.

لعنة الدم من الحجاج إلى طغاة العصر

يعيدنا هذا المعنى إلى صفحات مؤلمة من التاريخ الإسلامي، ولا سيما قصة استشهاد العالم الجليل سعيد بن جبير على يد الحجاج بن يوسف الثقفي. فقد أقدم الحجاج على قتله ظلماً وعدواناً، ظاناً أن بطشه سيضع حداً لصوت الحق، غير أن الروايات التاريخية تناقلت أنه لم يهنأ بعد ذلك بعيش، وأن صورة سعيد بن جبير ظلت تطارده في يقظته ومنامه. وقيل إن الحجاج كان يردد في اضطراب وهلع: «ما لي ولسعيد بن جبير؟ ما لي ولسعيد بن جبير؟». وسواء نُظر إلى هذه الرواية بوصفها واقعة تاريخية أو رمزاً أخلاقياً، فإن دلالتها واضحة: الظالم لا ينجو من آثار ظلمه، وإن أفلت زمناً من العقوبة الظاهرة. فالخوف الذي يستقر في داخله، واضطراب الضمير، وذاكرة الضحية، كلها تتحول إلى أشكال من العقاب المستمر.

وهكذا مات الحجاج أسير خوفه قبل أن يهلك بجسده. أما سعيد بن جبير، فقد بقي اسمه حاضراً في ذاكرة المسلمين بوصفه رمزاً للعلم والثبات والشجاعة أمام الاستبداد. وهذه المفارقة تكشف أن قوة الشهيد لا تنتهي باستشهاده، بل تبدأ بعد رحيله، حين يتحول من شخص إلى قضية، ومن فرد إلى ذاكرة، ومن صوت محدود إلى معنى تتناقله الأجيال.

الرعب السياسي وشبح الجريمة

يتكرر هذا المشهد في العصر الحديث بصور مختلفة. فالسلطات التي تلجأ إلى الاغتيال السياسي تعتقد غالباً أنها أغلقت ملف الخصم، لكنها تكتشف لاحقاً أن الجريمة نفسها أصبحت عبئاً سياسياً وأمنياً وأخلاقياً عليها. فالدماء لا تختفي من سجل التاريخ، والقرارات التي تُتخذ في غرف مغلقة قد تتحول إلى أشباح تلاحق أصحابها في تصريحاتهم وتحركاتهم وحساباتهم المستقبلية.وفي هذا السياق، تعكس تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن احتمال تعرضه للاغتيال حالة واضحة من القلق المرتبط بتداعيات العمليات التي نُفذت ضد قادة من محور المقاومة. فقد نُسب إليه قوله إنه ترك تعليمات بقصف إيران بمستويات غير مسبوقة إذا نجحت في اغتياله. ومهما كان السياق السياسي لهذا التصريح، فإنه يكشف عن حضور هاجس الانتقام والخوف من العواقب في تفكير صانع القرار الذي شارك في سياسات الاغتيال أو تبناها. إن هذا النوع من التصريحات لا يعبر بالضرورة عن قوة مطلقة، بل قد يعكس أيضاً شعوراً عميقاً بالتهديد. فالقائد الذي يعلن مسبقاً عن رد واسع إذا استُهدف، يقر في الوقت نفسه بأن شبح الرد يطارده، وأن الجرائم السياسية لا تُطوى بمجرد إصدار الأوامر أو انتهاء العملية العسكرية.

الدم الذي يتحول إلى ذاكرة وردع

حين يُستشهد القادة، لا تبقى دماؤهم حدثاً عابراً في سجل الأخبار، بل تتحول إلى عنصر تعبئة وذاكرة وردع. فالشهيد يعيد تعريف الصراع، ويمنح أتباعه دافعاً جديداً للاستمرار، ويكشف في المقابل هشاشة الجهة التي لجأت إلى الاغتيال بدلاً من المواجهة السياسية أو الأخلاقية. والطاغية قد يظن أن القتل يطوي الصفحة، لكنه يكتشف أن الدم يفتح صفحات أكثر ثقلاً في التاريخ والوعي. فكل ذكرى للشهيد تصبح شهادة إدانة، وكل موقف يستلهم نهجه يتحول إلى امتداد لمعركته، وكل جيل يتعرف إلى سيرته يعيد إنتاج القضية من جديد. ولا تنحصر هذه الذاكرة في الجانب العاطفي وحده، بل تتحول إلى وعي سياسي وأخلاقي يعيد تقييم الحوادث والقرارات والمسؤوليات. فالأمم التي تحفظ شهداءها لا تسمح للقتلة باحتكار الرواية، ولا تقبل أن تتحول الجريمة إلى تفصيل منسي. ولهذا تبقى أسماء الشهداء حاضرة في الخطاب العام، وفي وجدان الناس، وفي مطالب العدالة، حتى بعد تغير الحكومات وتبدل موازين القوة. ومن هنا، تصبح دماء الشهداء قوة لا تُقاس بالسلاح وحده. إنها قوة معنوية تُضعف ثقة الظالم بنفسه، وتزرع في داخله شعوراً بأن الحساب لم ينته، وأن الماضي لم يُغلق، وأن ما ارتكبه يمكن أن يعود إليه في صورة عزلة سياسية أو خوف دائم أو سقوط تاريخي.

الخوف المقيم ليس دليلاً على النصر

قد يمتلك الطغاة جيوشاً وأساطيل وأجهزة أمنية متطورة، لكنهم يعجزون أحياناً عن امتلاك الطمأنينة. فالخوف لا تحجبه الجدران السميكة، ولا تمنعه الحراسات المشددة، لأن مصدره الحقيقي هو معرفة الفاعل بما ارتكبه، وإدراكه أن المظالم الكبيرة لا تمر بلا آثار. وعندما تتحول تصريحات التهديد إلى رد فعل دائم على احتمال القصاص، فإنها تكشف أن الجريمة لم تمنح أصحابها الأمان الذي سعوا إليه، بل ربما أنتجت دائرة متصاعدة من القلق والانتظار والتهديد المتبادل. ولذلك، فإن الانتقام السياسي لا يحقق استقراراً دائماً، بل يؤسس غالباً لمزيد من التوتر وعدم اليقين. وفي هذا المعنى، يستحضر المؤمنون قوله تعالى: «سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ». فالآية، في الوعي الإيماني، تؤكد أن القوة المادية لا تمنع الخوف إذا اقترنت بالظلم والعدوان، وأن الباطل، مهما بدا متماسكاً، يحمل في داخله أسباب اضطرابه وسقوطه.

دماء الشهداء ووعد العاقبة

إن العاقبة للمتقين، ولن تضيع دماء سُفكت في سبيل إعلاء كلمة الحق ونصرة المستضعفين. فالتاريخ يعلمنا أن دماء الشهداء لا تغيب، وأن أثرها لا يتوقف عند لحظة الفقد، بل يستمر في إحياء الشعوب، وكشف الطغاة، وملاحقة القتلة في الوعي والذاكرة والمصير. وقد يمضي زمن طويل قبل أن تظهر نتائج بعض الجرائم، لكن تأخر الحساب لا يعني غيابه. فالتاريخ يحتفظ بأسماء الضحايا والجلادين معاً، غير أنه يضع كل اسم في موضعه الحقيقي. يبقى الشهيد رمزاً للكرامة، بينما يتحول قاتله إلى مثال على الطغيان والخوف والسقوط الأخلاقي. كما أن الوفاء لدماء الشهداء لا يكون بالشعارات وحدها، بل بحفظ قضاياهم، والتمسك بالمبادئ التي ضحوا من أجلها، ومنع تحويل تضحياتهم إلى مادة للاستهلاك العاطفي. فالشهادة مسؤولية تقع على الأحياء، وتفرض عليهم أن يصونوا الحق، ويقاوموا الظلم، ويحفظوا وحدة المجتمعات وكرامتها. ويبقى الدعاء تعبيراً عن الإيمان بعدالة الله، لا دعوة إلى الفوضى أو الاعتداء. فنقول: اللهم أظهر عدلك في كل من شارك في الجرائم، أو أعان عليها، أو رضي بها، واجعل تدبير الظالمين وبالاً عليهم، وأرنا فيهم آيات عدلك، كما أريتنا في طغاة التاريخ. واجعل دماء الشهداء منارة تهدي الأجيال، وتوقظ الضمائر، وتحفظ للأمة حقها في الكرامة والعدل والحرية.

دبلوماسية المحافظات
نوخشة ناصح وبداية عراق التعاون

من موقف إنساني إلى فكرة وطنية تبني الجسور وتوحد المدن

عبدالرزاق فرحان البهادلي

ما هي دبلوماسية المحافظات؟

تحويل العلاقة بين المحافظات من علاقة إدارية جامدة إلى شراكة حقيقية في التنمية والخبرة والمصالح المشتركة.

هدفها: بناء الثقة، وتعزيز التعاون، وتكامل القدرات، وخدمة المواطن.

لا تنطلق من السياسة الرسمية فقط، بل من الإنسان، والعمل المشترك، والروابط اليومية.

دمعة صادقة تحولت إلى رؤية لوطن يتقارب أبناؤه عبر التعاون والمحبة

من الموقف الإنساني إلى الرؤية الوطنية

استطاعت نوخشة ناصح، بهدوئها وصدقها، أن تختصر المسافات بين حلبجة وكربلاء.

حولت التعاطف الإنساني إلى معنى وطني أوسع، وفتحت بابا لفكرة «دبلوماسية المحافظات».

قيادة تبني الجسور بين الناس قبل أن تدير الملفات، وتحول المشاعر الإنسانية إلى قوة توحيد وبناء.

مسارات دبلوماسية المحافظات

- بناء شراكات ثقافية وأكاديمية
- دعم الأسواق والمنتجات الوطنية
- تدريب الكوادر المحلية
- تبادل الخبرات الإدارية والفنية
- تنشيط السياحة الداخلية
- إقامة مشاريع صناعية وزراعية مشتركة

حين تتعاون المحافظات، لا تنمو اقتصاداتها فقط، بل تقترب مجتمعاتها أيضًا.

لماذا نحتاج إلى دبلوماسية المحافظات؟

- لإطلاق الطاقات الاقتصادية في كل محافظة وتحويلها إلى قوة وطنية مشتركة.
- لترسيخ الثقة بين أبناء المدن والمجتمعات.
- لتحصين الوحدة الوطنية عبر المصالح المشتركة والعمل المشترك.
- لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة في عموم العراق.

حلبجة تفتح الباب:

- انطلقت المبادرة من موقف إنساني بسيط، لكنه عميق الأثر.
- أثبتت نوخشة ناصح أن القيادة الحقيقية لا تقوم على الضجيج، بل على القدرة على التحويل.
- أرست أولى لبنات هذا المسار الجديد، وفتحت الباب أمام تعاون أوسع بين المحافظات.
- حلبجة ليست مجرد مدينة أبدت تضامنًا، بل نقطة انطلاق لفكرة عراقية أوسع.

بداية عراق التعاون

- لنحو عراق جديد... مدن متعاونة، وناس متواصلون ومستقبل مشترك.
- عراق التعاون يبدأ من المدن، ومن الإنسان، ومن الثقة المتبادلة بين المحافظات.
- المواقف الإنسانية قد تكون الشرارة الأولى لمشاريع وطنية كبيرة.
- العراق لا يُبنى من العاصمة وحدها، بل من كل مدينة وقرية تدعم الأخرى.

> ربما سيذكر التاريخ أن فكرة «دبلوماسية المحافظات العراقية» بدأت من دمعة صادقة، وموقف إنساني نبيل، فتحول تلك اللحظة إلى رؤية لوطن يتقارب أبناؤه عبر التعاون والمحبة والمصلحة المشتركة.

دبلوماسية المحافظات نوخشة ناصح وبداية عراق التعاون

عبدالرزاق فرحان البهادلي

دبلوماسية المحافظات: من موقف إنساني إلى فكرة وطنية

بعض المواقف الإنسانية لا تبقى مجرد حوادث عابرة تنتهي بانتهاء لحظتها، بل تتحول مع مرور الوقت إلى أفكار قادرة على تغيير نظرة الناس إلى الوطن، وإلى طبيعة العلاقة التي تجمع أبناءه ومدنه. وهذا ما جسدته محافظة حلبجة، ممثلة بمحافظتها نوخشة ناصح، في موقفها الإنساني المؤثر تجاه الطفلة الكربلائية رقية، رحمها الله. فما بدا في ظاهره تعاطفاً إنسانياً صادقاً، كشف في عمقه عن إمكانية ولادة مرحلة عراقية جديدة تقوم على التقارب والتعاون بين المحافظات، لا على الانغلاق والانقسام. ومن هنا تبرز فكرة «دبلوماسية المحافظات» بوصفها مدخلاً وطنياً لإعادة بناء الثقة بين المدن العراقية، وتحويل العلاقات المحلية من مجرد صلات إدارية محدودة إلى شراكات حقيقية في التنمية والثقافة والتكامل الاجتماعي.

من الموقف الإنساني إلى الرؤية الوطنية

استطاعت نوخشة ناصح، بهدوئها وصدق مشاعرها، أن تختصر المسافات بين حلبجة وكربلاء، وأن تقدم نموذجاً مختلفاً للقيادة المحلية؛ قيادة تبني الجسور بين الناس قبل إدارة الملفات، وتدرك أن المسؤولية تشمل التعبير عن ضمير المجتمع ومشاعره. لم تكن دموعها، ولا مواقف أهالي حلبجة، فعلاً بروتوكولياً أو استعراضاً سياسياً عابراً، بل كانت تعبيراً صادقاً عن إنسانية مدينة عرفت الألم في أقسى صوره، ثم اختارت أن تكون أقرب إلى آلام الآخرين لا بعيدة عنها. ولذلك لم يبقَ هذا الموقف في حدود العاطفة، بل فتح باباً للتفكير في علاقة جديدة بين المحافظات العراقية، تقوم على التضامن والتواصل وتبادل المبادرات. ومن هذه اللحظة برزت فكرة «دبلوماسية المحافظات» بوصفها مشروعاً وطنياً يمكن أن يسهم في ترميم العلاقة بين المدن العراقية. فهي لا تنطلق من السياسة الرسمية وحدها، بل من قدرة القيادات المحلية على تحويل المواقف الإنسانية إلى مسارات تعاون دائم، وإلى مشاريع مشتركة، وإلى بناء ثقة متبادلة تتجاوز الانقسامات السياسية والطائفية والقومية.

ما المقصود بدبلوماسية المحافظات؟

تعني دبلوماسية المحافظات الانتقال بالعلاقة بين المحافظات من صورتها الإدارية الجامدة إلى شراكة حقيقية تقوم على تبادل الخبرات، وتنسيق المصالح، وتنفيذ المشاريع المشتركة، وتعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية. فالعراق يمتلك محافظات غنية بمواردها الزراعية والصناعية والسياحية والعلمية، لكن هذه الطاقات بقيت في كثير من الأحيان متفرقة بسبب ضعف التنسيق وغياب الرؤية المشتركة. إن تفعيل هذا المفهوم يمكن أن يخلق فرصاً واسعة للتعاون بين المحافظات. فمحافظة زراعية تستطيع أن تنقل خبراتها إلى محافظة أخرى، ومدينة تمتلك تجربة ناجحة في الإدارة أو السياحة أو التعليم يمكن أن تقدم نموذجها لبقية المدن. كما يمكن للجامعات والمؤسسات المحلية وغرف التجارة والمنظمات الثقافية أن تشارك في بناء هذه الشراكات، بحيث يصبح التواصل بين المحافظات جزءاً من الحياة اليومية، لا مجرد لقاءات رسمية متباعدة. وتتجسد دبلوماسية المحافظات عبر مجموعة من المسارات العملية، من بينها إقامة مشاريع صناعية وزراعية مشتركة، وتنشيط السياحة الداخلية، وتبادل الخبرات الإدارية والفنية، وتدريب الكوادر المحلية، ودعم الأسواق والمنتجات الوطنية، وإقامة شراكات ثقافية وأكاديمية، وتنظيم برامج شبابية وثقافية تعزز التقارب بين المجتمعات. وحين تتعاون المحافظات، لا تنمو اقتصاداتها فقط، بل تقترب مجتمعاتها أيضاً. فالمصلحة المشتركة تخلق معرفة متبادلة، والمعرفة تقلل الأحكام المسبقة، والعمل المشترك يرسخ شعوراً حقيقياً بالمواطنة. وبذلك يصبح التعاون المحلي أداة لإعادة بناء الوحدة الوطنية من الأسفل، عبر الروابط الإنسانية والمصالح اليومية، لا عبر الشعارات وحدها.

حلبجة بوابة الفكرة

ما يميز تجربة حلبجة أن المبادرة انطلقت من موقف إنساني بسيط في ظاهره، لكنه كان عميق الأثر في وجدان العراقيين. فقد أثبتت نوخشة ناصح أن القيادة الحقيقية لا تحتاج دائماً إلى خطابات كبيرة، بل قد تبدأ من موقف صادق يلامس قلوب الناس، ثم يتحول إلى رسالة وطنية أوسع. لقد أرست، بموقفها الإنساني والمسؤول، أولى لبنات هذا المسار الجديد، وفتحت الباب أمام مرحلة يمكن أن نشهد فيها تعاوناً أوسع بين المحافظين والمؤسسات والجامعات والفعاليات الاجتماعية والثقافية في مختلف أنحاء العراق. ومن هذه الزاوية، لا تبدو حلبجة مجرد مدينة أبدت تضامناً مع كربلاء، بل تبدو نقطة انطلاق لفكرة عراقية قابلة للتوسع. إن العلاقة بين المدن يمكن أن تتحول إلى جسر دائم للتعاون إذا وجدت إرادة محلية واعية، وقيادات تؤمن بأن الموقف الإنساني ليس نهاية الحدث، بل بداية لمسار وطني. ويمكن لحلبجة وكربلاء، على سبيل المثال، أن تطورا علاقتهما من التعاطف إلى برامج ثقافية وتعليمية وسياحية مشتركة.

دور الحكومات المحلية

لكي تتحول دبلوماسية المحافظات إلى سياسة عملية، لا بد من أن تتبناها الحكومات المحلية ضمن خطط واضحة. فالمطلوب ليس الاكتفاء بزيارات المجاملة، بل إنشاء مذكرات تفاهم، ولجان تنسيق، وبرامج قابلة للقياس، ومشاريع تحقق منفعة مباشرة للمواطنين. كما ينبغي للحكومة الاتحادية أن تدعم هذا الاتجاه من خلال منح المحافظات مساحة أوسع للتعاون، وتشجيع الشراكات التي لا تتعارض مع السياسة العامة للدولة. ويمكن لوزارة التخطيط والوزارات القطاعية أن تؤدي دوراً في تنظيم هذه المبادرات وربطها بأهداف التنمية الوطنية، حتى لا تبقى مبادرات فردية مرتبطة بأشخاص ثم تنتهي بانتهاء مناصبهم. ومن المهم كذلك إشراك المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص، لأن الدبلوماسية المحلية لا تنجح إذا بقيت محصورة في المكاتب الرسمية. فالمجتمع هو المستفيد الأول، وهو القادر على تحويل التعاون إلى علاقات مستدامة تمتد إلى التجارة والتعليم والثقافة والسياحة.

من الثقة إلى التنمية

العراق لا يحتاج إلى مشاريع إعمار مادية فقط، بل يحتاج أيضاً إلى إعادة إعمار الثقة بين مدنه ومجتمعاته. فسنوات الصراع والانقسام تركت مسافات نفسية واجتماعية بين كثير من العراقيين، وهذه المسافات لا تعالج بالخطابات وحدها، بل بالتواصل المباشر والعمل المشترك. ومن هنا تصبح دبلوماسية المحافظات وسيلة للتنمية وبناء السلام الداخلي في آن واحد. فعندما تتبادل المدن خبراتها، وتفتح أسواقها لمنتجات بعضها، وتستقبل طلبة وزواراً من محافظات أخرى، فإنها تبني شبكة من المصالح والروابط يصعب على الانقسام أن يهدمها. كما يمكن لهذا المسار أن يعزز الشعور بأن تنوع العراق مصدر قوة لا سبب للخلاف. فلكل محافظة تاريخها وخصوصيتها ومواردها، لكن هذه الخصوصيات يمكن أن تتكامل داخل مشروع وطني واحد. وحين يشعر المواطن أن مدينته ليست معزولة عن بقية العراق، يصبح الانتماء الوطني أكثر واقعية وارتباطاً بحياته اليومية.

بداية عراق التعاون

ما فعلته نوخشة ناصح وأهالي حلبجة كان درساً وطنياً بليغاً، أثبت أن المواقف الإنسانية ما تزال قادرة على جمع العراقيين رغم كل الانقسامات. وربما سيذكر التاريخ أن فكرة «دبلوماسية المحافظات العراقية» بدأت من دمعة صادقة وموقف إنساني نبيل، ثم تحولت إلى رؤية لوطن يتقارب أبناؤه عبر التعاون والمحبة والمصلحة المشتركة. إن عراق المستقبل لا يُبنى من المركز وحده، بل يبدأ أيضاً من المحافظات، ومن المدن، ومن الإنسان، ومن الثقة المتبادلة. وكلما نجحت محافظة في مد يدها إلى أخرى، نشأ جسر جديد داخل الوطن. وكلما تحولت العاطفة إلى مشروع، والتضامن إلى شراكة، أصبح العراق أقرب إلى تجاوز انقساماته وبناء مرحلة جديدة عنوانها التعاون والتكامل. وهكذا، فإن دبلوماسية المحافظات ليست فكرة تجميلية أو شعاراً عابراً، بل يمكن أن تكون أداة عملية لتعزيز الوحدة الوطنية وتحريك التنمية وإعادة الثقة بين العراقيين. وما بدأ من حلبجة تجاه كربلاء يمكن أن يمتد إلى جميع المحافظات، ليصبح نموذجاً لعراق جديد يتعارف أبناؤه، ويتعاونون، ويصنعون مستقبلهم معاً.

كاريكاتير

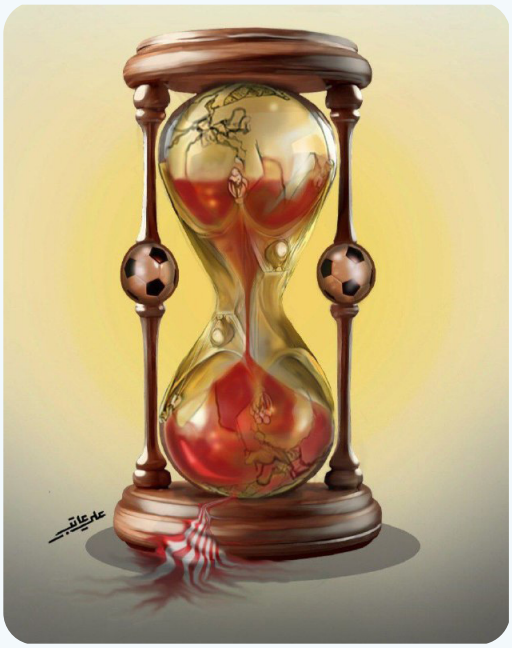

كأس العالم وفضيحة الحاكم الظالم..

علي عاتب

مع تجاوز عقارب الزمن لساعة الصفر، وإسدال الستار على نهائي مونديال كأس العالم لكرة القدم، ذلك الحدث الذي لم يكتفِ بكشف المستور، بل مزّق أقنعة قوى الإستكبار العالمي وأزاح الستار عن وجوه التدخل السياسي السافر في الميدان الرياضي، حتى غدت الملاعب مرآةً تعكس صراع الخلافات والإختلافات وتنازع الإرادات، فإنهالت الإنتقادات من أصقاع الأرض، تندد بتغوّل الحاكم الأمريكي (ترامب) على روح الرياضة ورسالتها الإنسانية.

وفي هذه الأثناء، ما تزال رمال ساعة الحسم تنحدر حبةً إثر أخرى نحو كسر شوكة الغطرسة الإمبريالية، لتعلن تقهقر العمليات العسكرية (الصهيوأمريكية)، التي أغرقت الشرق الأوسط بدماء الأبرياء، في محاولة لقهر إرادة الشعوب الحرة.

حتما ستنهي اللعبة السياسية، ويفوز الفريق المتسلح بالعقيدة الثابتة ومقومات الخير والعطاء والذي يقاوم المخططات الظالمة في سراديب الماسونية رغم الدعم المالي الغير محدود.

#فنقاوم
#علي_عاتب
#رسوم_كاريكاتير_العراق

ما جرى من تشييع مليوني

علي عاتب

ضخم تجاوز العشرة ملايين شخص يُعد الأضخم على مستوى العراق ، ويعتبر إعلان جماهيري صريح على الترابط الروحي والعقائدي الذي يلغي كل الاعتبارات السياسية الجغرافية .

فجنازة القائد الشهيد سماحة السيد الخامنائي التي عبرت مدناً عراقيّة، سارت بصعوبة بالغة نتيجة كثافة الحشود التي خرجت أفواجا كبيرة بشكل عفوي للتشييع، فلم يكن وداعاً لزعيم دينيّ كبير وحسب، بل كانت رسالة إلى العالم وبالذات العالم الغربي للتأكيد على المصير المشترك الواحد، وإبراز الدعم الجماهيري الذي فاق كل التوقعات، وأمست صواريخ فرط صوتيه لكل من تسول له نفسه كسر إرادة الشعوب الحرة.

#فنقاوم
#علي_عاتب
#رسوم_كاريكاتير_العراق

عرض كتاب

مقدمة كتابي الجديد: "تفكيك المصادرات في الخطاب السلفي الانتحاري الداعشي"

علاء اللامي

صدر قبل أيام قليلة كتابي الجديد "تفكيك المصادرات في الخطاب السلفي الانتحاري الداعشي" وهو الثالث الذي أصدرته دار "أنساق" البغدادية هذا العام. الكتاب عبارة عن دراسة واحدة في عدة فصول أعدت كتابتها خلال العام الماضي بهدف مقاربة ظاهرة "السلفية الدينية الانتحارية –الداعشية". أنشر أدناه مقدمته بهدف التعريف به: هذا الكتاب يضم دراسة تحليلية نقدية طويلة واحدة لمقاربة ظاهرة "السلفية الدينية الانتحارية" وفق منهجية يمكن وصفها بأنها استقصائية نقدية أسلوباً، وتاريخية اجتماعية موضوعاً، في تعاملها مع المادة التراثية موضوعها ومع استطالاتها وإفرازاتها المعاصرة. وهي مقاربة لا تخفي نوعاً من الانتقائية المنحازة التي تدعو إلى استلهام ما هو مضيء وإيجابي وكفاحي في التراث العربي الإسلامي والشرقي بعامة، وناقدة –هاجية لكل ما هو معتم ورجعي معيارياً وحضاريا فيه، وأيضا، وفي الوقت عينه، ناقدة للنزعة الاستشراقية العنصرية في تناوله أحيانا. ولكنها في تناولها للحَيْثِ التاريخي تحاول أن توازن بين هذه الانتقائية النقدية التحليلية والموضوعية الدقيقة، فلا تغلب رؤية أيديولوجية معينة على قراءة الوقائع والشخصيات التاريخية، بل ستعمد إلى الأخذ بالصرامة المنهجية المطلوبة في البحث التحليلي المقارِن التاريخي. يبقى الهمُّ المعرفي التاريخي والتراثي، الباحث عن الحقيقة بوقائعها وأفقها السياسي المَعِيش، هو الأصل والمبتغى والأسلوب المنهجي المعتمد. إنه منهج تحليلي يشتغل ويقارب مفرداته ضمن أجواء السجال "السيافكري" المستمر والمتساوق مع صراع اجتماعي بلغ درجة الاقتتال الدموي والقتل والتهجير على الهوية الدينية الطائفية منذ عقود في المشهد الثقافي العربي والعراقي بخاصة، والبالغ ذروته العُنفيَّة الدموية مع صعود وانتشار الجماعات السلفية الانتحارية والأخرى الطائفية السياسية والاجتماعية المتواشجة بنيويا ووظيفيا مع مشاريع دول العدوان والاحتلال الغربي، التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية منذ 2003؛ سنة احتلال العراق، وما قبلها. كتبتُ هذه الدراسة على أجزاء ونشرتُ بعضها كمقالات صحافية خلال فترة التمرد السلفي الداعشي في العراق ولفترة بعد القضاء عليه بفضل الهبة الشعبية العارمة للمقاتلين المتطوعين العراقيين وبخاصة من أبناء الطبقات الفقيرة والكادحة. تأتي فقرات هذه الدراسة ملفوحة بشيء من وهج وحرارة وقائع تلك الأيام وما صاحبها من مشاعر مضطرمة وتقييمات وأحكام قد تبدو للوهلة الأولى متسرعة ولا تكاد تعبُر سطح الظواهر والأحداث، ومنها أيضا تستمد شيئا من الشرعية التأليفية والبحثية في خطها الاستقصائي والتحليلي.لقد ترافقت تلك المشاريع الغربية المعادية، والتي بلغت ذروتها في حرب احتلال العراق سنة 2003، وبشكل قصدي ومخطط له غالباً من قبل مؤسسات العدوان، مع تفاقم دموية النظام الاستبدادي الحاكم واستئساده على شعبه بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق القديم والحديث، كما صاحبه انقسام المجتمعات العربية والإسلامية التعددية دينياً وطائفياً ومذهبياً، انقساماً سياسياً ونفسياً عنيفا، بلغ درجة الاستقطاب والتناحر والاشتباك المسلح في حروب أهلية واقتتال داخلي مرير، وخصوصاً في ليبيا واليمن حيث استمر التآكل والتدمير الذاتي للدولة والمجتمع عبر الحروب بالوكالة لزمن طويل، وفي العراق وسوريا اللذين لم يَشفع لهما واقعُ أنهما بلدان ومجتمعان عريقان في التعددية الدينية والطائفية والإثنية، التي وسمت المجتمعات الشرقية والإسلامية عموماً في عصر الحضارة العربية الإسلامية البالغة ذروتها في بغداد العباسية، وميزتها بقوة عن المجتمعات الواحدية واللافظة للمختلِف والمخالِف في أوروبا. أما في أوروبا فقد انتهى التنوع الهوياتي والتعددية الدينية والإثنية غالبا بشكل مبكر وبعد سلسلة الحروب الدينية إثر الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر وخاصة في حرب الثلاثين عاما. وتوجت بمجازر طائفية دامية بلغت ذروتها في مجزرة "

مركز دراسات الشهيد الخامس

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:

- اللجنة الثقافية الاجتماعية
- اللجنة السياسية الأمنية
- لجنة الأدب والفن
- اللجنة الاقتصادية

شُكْرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتّاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيمّة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
مرکز دراسات الشهید الخامس
مرکز دراسات الشهید الخامس